المطبوعة البيداغوجية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات ملقاة على طلبة السنة الأولى علوم سياسية

جذع مشترك

بعنوان

محاضرات في مدخل الى علم السياسة

من إعداد الدكتور:

بلال موزاي

السنة الجامعية:2021/2020

الفـــــهرس

مـــقدمة.....6
المحاضرة الاولى: في ماهية حقل علم السياسة 7
أولا– دلالات مفهوم السياسة و علم السياسية.....8
ثانيا– إتجاهات تعريف علم السياسية.....9
1– علم السياسية كدراسة للدولة.....9
2–علم السياسة كدراسة للقوة.....10
3–علم السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم.....11
المحاضرة الثانية:نشأة وتطور علم السياسة 13
أولا_ مسارات تطور علم السياسة 14
1–علم سياسة أم علوم سياسية؟.....14
2– هوية علم السياسة بين المسار الأوروبي والأمريكي.....15
ثانيا– الغاية من دراسة علم السياسة وعلاقته بالعلوم الاخرى.....19
1– الغاية من دراسة علم السياسة.....19
2–علاقة علم السياسية بالعلوم الإنسانية الأخرى.....21
المحاضرة الثالثة:النظام السياسي 26
أولا– مفهوم النظام السياسي.....26
ثانيا– مكونات النظام السياسي.....30
ثالثا_خصائص ووظائف الأنظمة السياسية.....32
ثالثا– أشكال الحكومات و الأنظمة السياسية.....37
المحاضرة الرابعة: مقدمات في مسألة الدولة.....47
أولا–تعريف الدولة وتفسير نشوئها.....47
ثانيا–تفسير نشأة الدولة.....48
ثالثا–أركان الدولة وخصائصها.....53
رابعا_ الدولة والعنف المشروع.....56
المحاضرة الخامسة: النخبة السياسية.....62
أولا_مفهوم النخبة السياسية.....63
ثانيا_سياق بروز نظرية النخبة.....64
ثالثا_ نظريات النخبة من المقاربة الكلاسيكية الى المقاربة الحديثة.....67
المحاضرة السادسة: الأحزاب السياسية.....71

اولا_مفهوم الأحزاب السياسية.....72
ثانيا_في أصل ظهور الأحزاب السياسية.....74
ثالثا_ تصنيف ووظائف الأحزاب السياسية.....76
رابعا_ النظم الحزبية.....80
المحاضرة السابعة: المجتمع المدني 84
أولا–في ماهية المجتمع المدني.....85
ثانيا– المجتمع المدني بين الأسُس والوظائف.....90
ثالثا–المجتمع المدني في السياق الغربي.....96
المحاضرة الثامنة: العمليات السياسية.....104
أولا_الثقافة السياسية.....105
ثانيا_التنشئة السياسية.....111
ثالثا_المشاركة السياسية.....117
رابعا_ الإستقرار السياسي.....123
قائمة المراجع.....130

مقدمـــة

يعتبر علم السياسة، بمضامينه الحالية المتشعبة والمتعددة، علما حديث النشأة، فقد كان إلى حدود القرن التاسع عشر عبارة عن مجموعة من الأدبيات التي كانت تنصب في مجملها حول وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، والتي تنطلق في الغالب من مقدمات يغلب عليها الطابع الفلسفي، ولقد ظل هذا هو الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر،فعلم السياسة في النهاية أخذ مسارات مختلفة في(أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) شكلت منطلقاته النظرية ومفاهيمه؛ وهي كما أثبت التجارب فيما بعد مرتبطة بواقع معين لا يمكن إستنساخه دائما في بيئة أخرى.

من النافل القول أن علم السياسة نال إستقلاله الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية،إلا أن هذا الإستقلال كثيرا ما واجهته صعوبات؛من قبيل مرادفة بعض كبار الأساتذة بين علم السياسة و علم الإجتماع وحتى مع القانون الدستوري؛ بالإضافة إلى معضلة بناء براديغم معرفي خاص بالحقل،وهذا مرتبط أساسا بالتراكم التدريجي الذي عرفه نظريا ومنهجيا،وهو ما جعلنا نتحدث عن علم سياسة نظري وآخر كمي،وعلم سياسة أمريكي وآخر أوروبي..كما خلق هذا التطور فروع علمية صغرى: كعلم السياسة المقارن.

ما يمكن أن ننطلق منه كباحثين هو معرفة موطن الخطأ الرئيسي في نظرتنا للسياسة؛في أننا إعتبرناها حتى الآن نشاطا سلطويا محوره الحاكم؛والنظرة الصحيحة إليها هي أنها نشاط إنساني محوره الإنسان،وعلاقة الحاكم بالمحكوم هي الصفة المميزة للنشاط السياسي عن غيره من النشاطات الإنسانية؛وحيث لا تكون هذه العلاقة لا تكون سياسة،ولا تكون دولة ولا يكون علم سياسة كما يقول الدكتور حسن صعب.

وعليه سنحاول في سياق المحاضرات الثمانية أن نناقش المفاهيم الأساسية في حقل علم السياسة،بداية بالتطرق الى مدخل مفاهيمي للحقل للتعرف على خلفية تعدد الدلالات التي تأخذها لفظة "سياسة" بين الإهتمام بالشأن العام و معاني الميكيافيلية، ثم تطرقنا إلى تاريخ وتطور هوية علم السياسة،و أهم المسارات التي عرفها هذا الحقل المعرفي كعلم، مرورا بتناول مفاهيم أساسية في الحقل بالتفصيل من قبيل؛النظام السياسي،النخبة السياسية،الأحزاب،المجتمع المدني، العلميات السياسية..الخ.

ولأن علم السياسة هو علم السلطة لا يمكن أن نغفل على دراسة العلاقات الناجمة عنها،هذه العلاقات بين من يمارس السلطة والبيئة الإجتماعية هي موضوع دراسة النظام السياسي والدولة معا، والحال أن تناول مسألة الدولة من المواضيع التي تستدعي مقاربة مفاهيمية مركبة المصادر(فلسفة_علوم إجتماعية،علوم إنسانية..) ،وضرورة الإنتباه إلى الخلط بينها وبين مفاهيم من قبيل السلطة والنظام السياسي والذي قد يجعل قدرتنا على الفهم والتفسير تكون محدودة .

المحاضرة الأولى:
في ماهية حقل علم السياسة
ومسارات تطوره

المحاضرة الاولى: في ماهية حقل علم السياسة ومسارات تطوره

أولا– دلالات مفهوم السياسة /و علم السياسية

1–معنى كلمة سياسة:

في لسان العرب المحيط للعلامة إبن منظور الأنصاري جاء معنى كلمة سياسة: السوس يعني الرياسة يقال ساسوهم سوسا وإذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه وساس الأمر سياسة:قام به وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم،والسياسة هي القيام على الشيئ بما يصلحه، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه أي أمر وأمر عليه.وفي الحديث :كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية.[1]

إن أصل لفظ السياسة politique الفرنسية فمردها إلى الكلمات اليونانية الآتية:

- polis é وتعني الدولة أو المدينة أو الناحية.
- politeia é وتعني الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والمواطنية.
- Ta politica وهي جمع de politicos وتعني السياسة والدستور والنظام السياسي والسيادة.
- politike é وتعني الفن السياسي.[2] ويلاحظ في الكلمات السابقة حضور المعنى اليوناني لمفهوم الدولة(كدولة مدينة)،ولا يعني هذا أنها تقتصر على مدينة واحدة،ولكنه العقل اليوناني الذي لم يتصور الدولة بدون المدينة ولا المدينة بدون الدولة، من هنا جاءت مقولة أرسطو بأن الإنسان حيوان سياسي،والانسان الذي يعيش بدون دولة هو ملاك أو حيوان[3].

يثير لفظ "سياسة " نقاشا كبيرا من حيث توظيفها في حقول عدة بشكل يستحيل معه فصل الخطاب اليومي عن هذا المصطلح. فماهي أوجه وصور حضورها؟.

السياسة ينبغي أن نفهم أنها ليست شيء بل ممارسة متعددة الأشكال؛ومختلف التعريفات البسيطة تركز إما على أن السياسة خير(تكريس المصلحة العامة)،وإما أنها توحي بأن السياسة شر(الدسيسة والميكيافيلية)؛ وهي كلها أحكام قيمة لا تفيدنا.

تحضر السياسية بعدة معاني أهما:

- **السياسية بمعنى الإدارة:** هنا تستعمل بمعنى إدارة عندما تقترن بميدان نشاط معين؛ كسياسة الصحة/سياسة الطاقة/سياسة التعليم/سياسة التوظيف..الخ وتعبر كلمة سياسة هنا على مجموع الأهداف المحددة في ميدان معين والاليات المستخدمة،بالإضافة إلى الإمكانيات والإكراهات الموجودة.

---

[1] –جاسم زكريا،المدخل الى علم السياسة(سوريا:الجامعة الافتراضية السورية للنشر، 2018)، ص3

[2] –طاشمة بومدين،مدخل الى علم السياسة (الجزائر:جسور للنشر والتوزيع،2014)، ص 13.

[3] –. حسن صعب،علم السياسة(بيروت:دار العلم للملايين ،1977)،ص20

- **السياسية بمعنى الإستراتيجية:**وتعبر عن سياسة شخص أو مجموعة من حيث تقييمهم للواقع والإكراهات والوسائل التي يقترحونها كحل،يمكن أن تفشل أو تنجح.وهي تستخدم في الميدان العسكري؛ولكن يتم توظيف المصطلح في الميادين المدنية؛مثلا: سياسة حزب/سياسة نقابة/سياسة رئيس دولة.
- **السياسة بين الإيجابية والسلبية:**عندما تأخذ معنى الدسيسة وهو حكم تحقيري،للدلالة على أن عالم السياسة غير أخلاقي.وهو ليس تعريف بل مدلول، مثلا:عبارة "هذا من قبيل السياسة" هي ليست تعريف بل حكم، ولمواجهة مثل هذا الحكم يقول رجل السياسة بأنه لا يمارس السياسة،ويستعلمون غالبا تعبير "السياسة السياسوية politique politicienne الذي يعبر عن السياسة السيئة.[1] بالمقابل أبلغ ما عبر عن النظرة الإيجابية ما قاله القائد اليوناني بريكليس pericles :"إن الجميع يستمتعون بالمساواة في ظل القوانين،وهم متساوون في حقهم في تسوية الخلافات التي تنشب بين الأفراد...ولا يصد أحدنا عن خدمة الدولة لأنه مغمور أو فقير، بل نحن الوحيدون الذي نعتبر الإنسان الغريب عن الشؤون العامة لا كشخص خلي البال بل كشخص لا خير فيه[2].

ما يمكن فهمه هو وجود صعوبة في تعريف "السياسة"؛ وهو أمر لا يعود الى تعدد توظيف اللفظ في الواقع؛بل حتى تعاطي المفكرين والفلاسفة معها عندما بدأ بروز شيء يسمى "علم السياسية" حمل معه إختلاف كبير في التعريف.

2-إتجهات تعريف علم السياسة:

لقد ورد تعريفه في معجم Shorter Oxford english Dectionary على أنه: علم الحكم وفنه، وهو العلم الذي يتعامل مع شكل الدولة،وتنظيمها وادارتها، أو جزء منها طبقا لإدارتها طبقا لقوانين هذه الدولة،فضلا عن تنظيم علاقتها بالدول الأخرى.[3] بينما جاء في معجم ليتره عام 1870 ب:السياسة علم حكم الدول.وعرفها معجم روبير 1962 على أنها فن حكم المجتمعات الإنسانية". التقريب بين هذين التعريفين الذين يفصل بينهما قرن من الزمان أمر هام، فكلاهما يجعلان الحكم موضوع السياسة، ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى،وكلمة الحكم عنئذئ تعني في كل جماعة من الجماعات ،السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه .[4]

ويمكن تصنيف التعريفات المختلفة لعلم السياسة في ثلاث إتجاهات :

---

[1] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، ط3، 2016)،ص ص 12-15.

[2] -حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص 22.

[3] -ستيفن دي تانسي،علم السياسة الاسس،ترجمة:رشا جمال(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2012)، ص34.

[4] -موريس دوفرجيه،مدخل الى علم السياسة(بيروت:المركز الثقافي العربي،2009)،ص 13.

- **علم السياسة كدراسة للدولة:** رواده(نيكولا ميكافيليNicolas Machiavel /جون بودان Jean Bodin /توماس هوبز Thomas Hobbes /مارسيل بريلو Marcel Prélot)

وصف هذا الإتجاه بالتقليدي، و إرتبط بظهور دولة المدينة عند الإغريق، ثم ظهور الدولة القومية في أوروبا في القرن 17 حيث إنعقد مؤتمر واستفاليا سنة 1648 لإنهاء الحروب الدينية والصراع بين البابا والملوك: وقد ساد حتى الحرب العالمية الثانية. ويتمثل جوهر هذا الإتجاه في تعريف السياسة بأنها علم يُعنى بدراسة ماله صلة بالدولة ومؤسسات الحكومة وكيفية إدارة شؤون الدولة وسلطتها؛بإعتبار أن السياسة والدولة والنظام مترادفات[1].فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتي لا زال لها أنصارها حتى الآن فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية؛وبالذات الحكومة الموجودة في مجتمع معين،أي السلطات الثلاثة التشريعية/التنفيذية/والقضائية .

تعريف علم السياسة في هذه المرحلة كان واقعيا وليس مثاليا متمثلا في الدولة وما يجسدها من مؤسسات وقوانين وقرارات؛وعليه كانت البحوث تشمل مواضيع معينة:[2]

- بنية الدولة.
- طبيعة الشرعية وشروطها.
- الطبيعة القانونية لإحتكار القوة وإستعمالها من قبل الدولة.
- الطبيعة القانونية للوحدات الفرعية وصراعها مع الدولة.

-علم السياسة كدراسة للسلطة_القوة.

يفترض أن علم السياسة يدرس كل الظواهر ولذلك فإن تعريفه بهذه المقاربة التقليدية على أنه(علم الدولة) هو تعريف ناقص؛ ثم إن سياسة الدولة قائمة فيما لها من سلطة power أي فيما لها قدرة تأثير أو تنفيذ على الآخرين، والعلوم الأخرى تدرس قوانين حركة هذه القوة التي لا تكون الدولة بدونها دولة، بإعتبارها الجهة التي تحتكر العنف المشروع؛ وهي ظاهرة تمارسها الدولة على أوسع نطاق،ولكنها لا تختص بها دون سواها من المؤسسات الإجتماعية،فلهذه المؤسسات كالحزب والنقابة والكنيسة قوة سلطوية قائمة بالفعل وإن لم ينص القانون عليها؛فيكون علم السياسة هو علم دراسة القوة والسلطة أينما وجدت؛فهو العلم الذي يستخرج قوانين وجودها وبقائها وحركتها.[3] فالسلطة ليست قوة في ذاتها هنا وإنما هي عبارة عن قوة متضمنة من خلال المنصب الذي يشغله الشخص وليس من خلال الشخص ذاته،وكون هذا الشخص يمتلك السلطة فليس معنى ذلك أنه لا يواجه

---

[1] -طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص28.

[2] -طاشمة بومدين، نفس المرجع السابق، ص30.

[3] -حسن صعب،مقدمة لدراسة علم السياسة(بيروت:منشورات المكتب التجاري،1961)، ص50.

معارضة،بل الطبيعي أن يلقى مقاومة، فممارسة السلطة إذن تخضع لنظم ولوائح ومراسم وقواعد تحدد طبيعة ممارستها ونطاقها[1].

-علم السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم.

تقوم الأنظمة السياسية بأعمال كثيرة، إنها تعلن الحرب أو تشجع السلم وترعى التجارة الدولية أو تقيدها، وتفتح حدودها لتبادل الخبرات أو تغلقها،وتفرض ضرائب على السكان عادلة أو غير عادلة،وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تتساهل في ضبها، وتخصص الأموال اللازمة للثقافة والصحة والرفاهية أو تفشل في تخصيصها على حد تعبير غابريال ألموند Gabriel Almond .

بالمقابل دافيد إيستون David Easton الذي درس النظام السياسي كمجموعة منن الأدوار وليس الأشخاص، يفترض مسبقا أن هناك مجموعة من النشاطات والعمليات السياسية التي تقوم بها كل الأنظمة السياسية ،على الرغم من أن الشكل البنيوي الذي يعبر عنها قد يختلف إختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان؛ وهكذا فإن الوظيفة الرئيسية لأي نظام سياسي والمعيار الأساسي الذي يحدد حدوده حسبه، يتمثل في :

- التخصيص الإلزامي للقيم في المجتمع،أي العلمية التي يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الإلزامية في المجتمع؛ والقيم Values هنا تمثل عند إيستون "مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة، ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والأنشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع..وتكون هذه التخصيصات إلزامية Authoritative عندما تُقبل هذه القرارات على أنها ملزمة؛ مهما إختلف سبب القبول أكان إحساسا بشرعيتها،أو بدافع المصلحة الشخصية،أو بسبب فرضها بالقوة القسرية.
- أما ضرورة أن تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو ما يميز تلك القرارات التي توضع للنظام الإجتماعي العام عن تلك القرارات التي توضع للنظم الفرعية،والتي قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الإلزامي للقيم، ولكن على نطاق ضيق، ولعدد محدود كالأسرة/القبيلة/النقابة؛فالنظام السياسي عنده هو مجموعة الأنشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الإلزامي للقيم في المجتمع ككل[2].

غير أنه من البديهي أن القرار المعتمد الذي يكون قد أختير من بين جملة إقتراحات، فإن تنفيذه أيضا عرضة لجملة إمكانات، مثلا: قد يتخذ قرار بفرض حد معين للأسعار ويظل البائعون مع ذلك يتلاعبون بالأسعار صعودا وهبوطا؛ولذلك تشمل السياسة القرار المتخذ،والطرق القانونية

---

[1] – عمر حمد عقيلة البرعصي وآخرون،مبادئ العلوم السياسية(ليبيا:المكتب العربي الحديث،2010)،ص 176.

[2] – محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)، ص 148.

وغير القانونية التي طبق بها القرار،فتؤدي بذلك إلى توزيع القيم توزيعا قانونيا وغير قانوني؛ولهذا يتحتم على الدراسة العلمية السياسية أن تتناول السياسة الفعلية أي التوزيع الفعلي للقيم وهي الغنائم advantages التي توفرها السياسة للبعض،والأضرار disadvantages التي تلحقها بالبعض الاخر.[1]

[1] – حسن صعب ،علم السياسة،مرجع سابق، ص 153

المحاضرة الثانية:
نشأة وتطور علم السياسة

المحاضرة الثانية:مسارات تطور علم السياسة

بداية سنحاول التطرق إلى الجدل والسؤال الذي يطرح كل مرة عند الحديث عن علم السياسة ألا وهو: هل هناك علم السياسة بالمفرد أم علوم سياسية بالجمع؟. فالإختلاف في الموقف بين التيار (الأنجلوساكسوني) الذي يعتبر علم السياسة علما قائما بذاته، و التيار(الفرنسي) الذي يقول بوجود علوم سياسية هو إختلاف حول موضوع هذا العلم وليس حول وجوده.

أولا- علم سياسية أم علوم سياسية؟

ينبغي التنبيه الى أن العلوم السياسية في العالم العربي هي زمنية ودينية أما العلوم السياسية الحديثة فهي زمنية؛لأن الدين والفلسفة و التقاليد السياسية تواضعت في الغرب الحديث،على إعتبار أن الموضوعات والأمور السياسية من شأن الإنسان والذي يتحدث عن علوم سياسية بالجمع بدل أن يتحدث عنها بالمفرد يعني بها: التاريخ السياسي/القانون الدستوري/والمذاهب والأفكار السياسية/والعلاقات الدولية وإدارة الدول والمدن/وعلم الإجتماع السياسي/وعلم النفس السياسي..وكلها مرتبطة بأعمال الإنسان السياسية.

علم السياسة نشأ كفكر في الشرقين الأدنى والأقصى،ولدى اليونان جزء من الأساطير،وتطور عند اليونان الى جزء من الفلسفة وعلم الأخلاق؛وأصبح عند الرومان جزء من القانون،وتطور عند العرب من كونه جزء من الأساطير والحكم إلى علم العمران عند إبن خلدون،ولم يبدأ في إنفصاله في أوروبا الحديثة عن العلوم الأخرى إلا في حدود ق19 عبر مسارات متعددة[1] كما سنرى ذلك لاحقا.

وعموما منذ ظهور علم السياسة إنقسم المفكرون حول ماهيته الى تيارين هما:

- **التيار الأنجلوساكسوني:(السلوك السياسي Political behavior)**

والذي يعتبر علم السياسة علما قائما بذاته،متميز عن العلوم الإجتماعية الاخرى؛ يرتبط هذا الإتجاه بالتيار السلوكي،والذي يركز على دراسة السلوك السياسي كموضوع وحيد للدراسة العلمية للسياسة ؛حيث يمكن ملاحظته ومقارنته. ويعود موقف هذه المدرسة الى طغيان علم النفس السلوكي عندما طرح واتسون فكرة أن سلوك الانسان أي ردود فعله حيال المؤثرات الداخلية والخارجية هي من يجب أن يكون موضوع الدراسة النفسية؛وان الملاحظة هي الأداة التي يجب أن توظف ووصل الى نتيجة تربط بين الحافز Stimulus ورد الفعل reaction وأن معرفتنا للحافز تسمح بتوقع رد الفعل.[2]

وهكذا فقد ركزت المدرسة الأمريكية على دراسة السلوك السياسي Political behavior كموضوع وحيد للدراسة السياسية العلمية؛ فالسلوك هو وحدة مادة البحث الجديرة بالإهتمام على

---

[1] -حسن صعب،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 35-36.

[2] -جاسم زكريا،مرجع سابق، ص5

أساس أنه يمكن مشاهدته وملاحظته،ولأنه ينتج عنه تأثير متبادل بين الفرد والبيئة،وبالتالي تعبير عن إستجابة فيزيولوجية لتنبيهات خارجية،[1] ما جعل أنصار هذه المدرسة يرفضون أي معرفة لا تثبت بالتجربة والملاحظة ويرفضون التحليلات المعيارية.

- **التيار الفرنسي:**

النظرة الأحادية الجانب (للمقاربة الأنجلوساكسونية) لم تستمر طويلا؛ فتطور المجتمعات الإنسانية،وتعقد مشكلاتها،وتعدد مصادر التأثير فيها تطلب فهما جديدا للسياسة ،وهو ما حاولت المدرسة الفرنسية تقديمه،والتي تدافع على فكرة علوم سياسية، ويركز على أن فهم السياسة لا يمكن أن يتم دون الأخذ بعين الإعتبار: الجغرافيا/المجتمع/ الإقتصاد..الخ، لأنها تؤثر بشكل مباشر في صناعة القرارات السياسية وتنفيذها،وهذه العناصر تعتبر علوما سياسية ولا تقل أهمية عن السياسة.

لقد ظل الجدل قائما حول التسمية الى أن إجتمعت نخبة من علماء السياسة في اليونيسكو بباريس سنة 1948 لجنة من علماء السياسة فقررت الإقتصار على تسميته "علم السياسية" بالمفرد وحددت له موضوعات هذا العلم بما يلي:[2]

- **النظرية السياسية**= النظرية السياسية و تاريخ الأفكار السياسية.
- **المؤسسات السياسية**= الدستور /الحكومة المركزية /الحكومة الإقليمية والمحلية/ الإدارة العامة /وظائف الحكومة الإقتصادية والإجتماعية/المؤسسات السياسية المقارنة.
- **الأحزاب السياسية والجماعات والرأي العام**= الأحزاب السياسي/الجماعات والجمعيات/مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة/الرأي العام.
- **العلاقات الدولية**= السياسة الدولية/التنظيم والإدارة الدوليين/القانون الدولي.

ورغم هذا التحديد للموضوعات التي يتناولها علم السياسة،إلا أن كل واحدة منها تكشف عن إرتباط وثيق مع العلوم الأخرى ذات منحى قانوني، أو إجتماعي،أو تاريخي،أي القول بعلم سياسة مستقل يعني عمليا القول بعلوم سياسية متعددة؛ من هنا لا يمكن الإدعاء أن علم السياسة له موضوعا خاصا يميزه عن العلوم الأخرى،فإتساع العلوم الأخرى وتطورها في نهاية الأمر هو من جعل السياسة التي وصفها أرسطو فوق كل النشاطات الإنسانية تفقد وحدانيتها[3] .

2- هوية علم السياسة بين المسار الأوروبي والأمريكي

لقد نشأ علم السياسية متأخرا وهو علم حديث والأكثر حداثة بين العلوم الإجتماعية الأخرى،ويثير مسار إكتسابه ذاتية مستقلة كعلم قائم بذاته العديد من الإشكالات والصعوبات مرتبطة بما يلي:

---

[1] – خضر خضر،مفاهيم أساسية في علم السياسة(بيروت:المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1، 2011)، ص ص 10_11,

[2] – حسن صعب،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 38–39.

[3] – خضر خضر،مرجع سابق، ص 12.

- أولا؛هذا العلم لم يبدأ كعلم له موضوعه وطرقه ومناهجه؛فهو كان رهينا بتطور المجتمع السياسي من جهة،وتطور العلوم الإجتماعية من جهة أخرى.
- وثانيا؛ لأن عناصره ومواضيعه مرتبطة بحقول معرفية أخرى.
- وثالثا؛ بإختلاف مسارات نشأته في الدول الغربية خاصة بين الولايات المتحدة وأروبا_غالبا ما يثار جدل حول تواريخ بدايته_ والتي أثرت على مواضيعه ومجالاته ومناهجه.
- ورابعا؛ إرتباط بداياته الأولى بخدمة الدولة وتبعيته للطلب المؤسساتي.
- وخامسا؛ الأمر متعلق بالتحولات الكبرى التي تعرفها الظاهرة السياسية،فتطور الأحزاب والنقابات ونمو المجتمع المدني وإنهيار الدول،وتزايد تأثير وسائل تكنولوجيا المعلومات..كلها قضايا تستدعي إعادة التفكير حول الموضوع و المنهج[1].

- **علم السياسية في فرنسا:**

إنحصرت مواضيع ما عرف بالعلوم السياسية في دراسة مؤلفات المفكرين السياسيين أمثال:ميكيافيليNicolas Machiavel ،مونتيسكيو Montesquieu،كارل ماركس Karl Marx ،وأغلبية الدراسات كانت الى غاية 1945 حبيسة المقاربة القانونية وجزء من الدراسات الفلسفية أو التاريخية أو الحقوقية أو الإجتماعية،وبدأت تتجه الى الإستقلالية المنهجية والموضوعية تحت وطأة تقدم الدراسات العلمية الأمريكية؛وظهر ذلك في كتابات (جورج بوردو Georges Burdeau /موريس دوفرجيهMaurice Duverger /ريمون أرونRaymond Aron وغيرهم)؛ وقد رافقه ذلك إعلان الحكومة الفرنسية إنشاء ليسانس في القانون العام وعلم السياسة سنة 1954.[2] وتلى ذلك إنشاء عدة معاهد للدراسات السياسية.

ب-علم السياسة في ألمانيا:

على الرغم من تداول مصطلح العلوم السياسية بين عدد من المفكرين الألمان في نهاية القرن 19،وبداية صدور بعض المؤلفات التي تحمل هذا العنوان كمؤلف جورج يلينك Georg Jellinek سنة 1900 بعنوان "العلوم السياسية العامة"؛ تطرق فيه الى السيادة والسلطة والدولة؛ وتدريس بعض المواد تحت مسميات تبدو لها صلة بالظاهرة السياسية كتدريس روبرت بيلوتي للسياسة العلمية ؛وظهور دراسات تركز على الدولة والسيطرة كدراسة عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber .[3]

يمكن إعتبار أغلب الدراسات التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية قانونية أو تنتمي إلى حقل علم الإجتماع؛ وحتى رسالة ماكس فيبر بعنوان"السياسة بوصفها حرفة" يمكن القول أنه تناول

---

[1] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 25-26.

[2] -حسن صعب،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص37_38.

[3] -ماكس فيبر،الاقتصاد والمجتمع:الاقتصاد والانظمة الاجتماعية والقوى المخلفات السيادة،ترجمة:محمد التركي(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2015)،ص ص54-57

موضوع الدولة من مقاربة سوسيولوجية؛ حتى ولو تناول مسألة السيطرة والعنف المشروع في أنماطه المثالية الثلاثة.[1]

-علم السياسة في المسار البريطاني:

على غرار التجارب السابقة لم تعرف بريطانيا إستقلال علم السياسة وبروزه كعلم منفصل عن العلوم الإجتماعية والقانونية؛إذ ظلت مبادرات تدريس العلوم السياسية قليلة وتغيب عنها فكرة الإستقلالية كتلك التي أدت الى إنشاء "مدرسة لندن للإقتصاد".هذا الوضع إستمر الى غاية منتصف الأربعينيات من القرن 20 حيث إنتشر تدريس علم السياسية تدريجيا في كل الجامعات البريطانية.[2]

وقد تحدث بيير فافر Pierre Favreعن 3 شروط أساسية كان توفرها ضروريا لظهور علم السياسة بأوروبا على وجه الخصوص: [3]

أ-وجود قدر كاف من الإستقلالية تحققت بـ :

- حدوث الإنفصال بين الإقتصاد والسياسة عام 1776.

- الإنفصال عن علم الأخلاق ابتداء من القرن الثامن عشر، عندما ترك الدين نفسه يبتعد عن السياسة بإتجاه الحقوق، وبشكل خاص منذ ميكيافلي.

- التفريق بين الدولة والمجتمع المدني بفضل هيجل وبفضل الإنقسامات في المجتمع.

ب- ظهور إدارة حديثة ونمو الملاك الإداري في الدولة مما نتج عنه تطور القانون الإداري وعلم السياسة في الوقت نفسه.

ج- اللجوء إلى أسلوب الإنتخابات العامة، إبتداء من عام 1848، واتساع المشاركات السياسية وتعميم المناقشات السياسية.

د-علم السياسة في المسار الأمريكي:

لقد شكلت مخلفات الحرب الأهلية وعجز الفلسفة عن تقديم أي خلاصات أو إستنتاجات تحد من الحروب دافعا أساسيا لدى الكثير من الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، بداية بالإنتباه إلى الحركات السياسية والإجتماعية؛ودراسة الأشكال الحقيقية للنشاط السياسي في أواخر القرن19، وهو ما سيشكل مسار تأسيسي لعلم السياسة كتخصص جامعي مستقل؛ سمح بدوره بظهور بعض المؤسسات البحثية المرتبطة بالعلوم السياسية مثل:المدرسة العليا للعلوم السياسية بجامعة كولومبيا 1880 ؛وصدرت مجلة دورية العلوم السياسية سنة 1886 the political sciences quarterly وتم تأسيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية سنة 1903؛وهو ما أفرز

---

[1] -ماكس فيبر،العلم والسياسة بوصفهما حرفة،ترجمة:جورج كتورة(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2011)، ص ص 261-268

[2] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص29

[3] -لؤي عبد الفتاح،مدخل الى علم السياسة(المغرب:مكتبة الطالب، 2015)،ص 9.

لاحقا شعب مستقلة للعلوم السياسية بلغ عددها 38 جامعة سنة 1914، غير أنه في باقي الجامعات ظلت الدراسات السياسية تدرس في شعب التاريخ والفلسفة والإقتصاد وعلم الإجتماع. [1]

لقد كان تالكوت بارسونز Talcott Parsons من جامعة هارفارد Harvardأهم شخصية في هذا الإطار؛ إذ قام بترجمة أعمال العالم الإجتماعي الأماني ماكس فيبر Max Weber إلى الإنجليزية مما أدرى إلى إنتشارها وشهرتها في دوائر الفكر الأمريكية، ومن خلال تقديمه أيضا للمدخل البنيوي الوظيفي Structural_Functional Approach الى علم الإجتماع وعلم السياسة.

بعدها جاءت أعمال كل من مكريدس Macrids ثم غابريال ألموند Almond الذي تأثر بمدرسة شيكاغو حول السياسة العلمية لمؤسسها شارل ميريام Charles Merriam*؛ أين ركز على الجوانب غير الرسمية في السياسة مثل الثقافة السياسية/الجماعات المصلحية/متغيرات العلمية السياسية. [2] بدل التركيز على المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة متبنيا بذلك أفكار المدرسة السلوكية.

بالرغم من نجاح العلماء في تأسيس علم سياسة مستقل كتخصص منذ نهاية القرن19-إلى بداية القرن20 إلا أنه لم يصل الى درجة النضج إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛هذه الخصائص لخصها رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية دافيد ترومان David trumanفي ما يلي:

- غموض المفاهيم الموظفة (التغيير السياسي/التنمية السياسية).
- تجاهل شبه تام للنظريات و التركيز على الوصف دون التحليل.
- عدم التركيز على النظام السياسي كوحدة تتفاعل مكوناته،والتعامل مع مكوناته كأجزاء منفردة.
- تعصب كبير لمفهوم العلم ولكل ماهو أمريكي (بروز النمطية) [3].
- صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى مما جعل صانع القرار يبحث عن خبراء في المجال ؛في مقابل تطلع علماء السياسة الأمريكيون إلى الموارد لتمويل أبحاثهم.
- مابين الحربين عرفت أوروبا سقوط دول عدة في يد النازية والفاشية؛مما عجل بالقطع مع المقاربات المؤسساتية والتاريخية والقانونية والإنتقال إلى التحليل السلوكي.
- فشل العلم الجديد في توقع الأحداث السياسية الكبرى(حرب الفيتنام/إنهيار الإتحاد السوفياتي/الثورة الإيرانية..) ما ساعد على بروز دعوات لتبني مقاربات جديدة(نظرية

---

[1] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 30-31

* - شارل ميريامcharles Merriam: الذي لعب دور مهم في انشاء مجلس ابحاث العلوم الاجتماعية SSRC سنة 1923 والذي أسس بدوره من طرف الجمعية الامريكية للعلوم السياسية ABSA .

[2]- Gerardo L. Munck, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS, University Press, forthcoming, October 2006,p10

[3] -محمد ناصر عارف،ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي النظرية والمنهج(لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2002)، ص ص 65-66

الخيار العقلاني/نظرية الحركات الإجتماعية والمجتمع المدني،وهذا يعني تعددية علم السياسة[1].

وقد رجح المنهج الإستقرائي أكثر ما رجح في الولايات المتحدة حيث توجد أكثر من ألفي جامعة تدرس علم السياسة كعلم قائم بذاته (وحتى أوروبا تأثرت بذلك)؛و إكتسب علم السياسة كيانا دوليا عن طريق "الجمعية الدولية لعلم السياسة" التي ساعدت اليونيسكو على تأسيسها سنة 1949، ونظمت ندوة لدراسة مناهج علم السياسة في فلورنسا 1953، وكانت أهم نتائجها التفاعل بين المنهجية الإستقرائية الأمريكية والمنهجية القياسية الأوروبية[2]. تطور علم السياسة هذا أدى أيضا ظهور فروع علمية صغرى كعلم السياسة المقارن الذي يركز على الصراع على السلطة وعمليات التغيير والتنمية السياسية في كل بلدان العالم ،والذي يعتبر أكبر حقل في علم السياسة.

رابعا – الغاية من دراسة علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى.

هناك صلة قوية ومترابطة بين علم السياسة والعلوم الإنسانية الأخرى؛ والأمر مرتبط بتأخر ظهور هذا الحقل كعلم مستقل و بتعدد المسارات التي عرفها في تشكيل هويته سواء في القارة الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنت أغلب النظريات الحديثة في التخصص كما رأينا ذلك سابقا.

1 – الغاية من دراسة علم السياسة :

المتعة في دراسة علم السياسة وإحباطاتها تكمن في المنهجيات المتنوعة التي يتبناها الكتاب الأكاديميون لهذه المادة؛وتكمن المتعة في التعرف على مزيج من الباحثين،إبتداءا من الفلاسفة الكلاسيكيين مثل أفلاطونPlaton و أرسطو Aristote مرورا بعلماء الإجتماع الراديكاليين تشارل رايت ميلز Mills 1956 وباريتو Pareto 1976 وصولا إلى علماء الإجتماع في العصر الحديث الذين يستخدمون الإختبارات الإحصائية في تحليل كميات هائلة من البيانات مثل روبرت دال Robert Dahl 1971 ؛ بينما الإحباط يكمن في صعوبة تجميع الإستنتاجات التي يتم الحصول عليها من هؤولاء الباحثين،بغية تشكيل قاعدة معرفية محددة تمثل وجهة نظر عالم السياسة[3] .

هناك محاولة دائمة لعلماء السياسة في مختلف البلدان لوضع هذا العلم في سياق مجتمعهم الخاص أو في السياق الإنساني العام؛لدينا محاولة أولى قام بها علماء أمريكيون،ولدينا محاولة ثانية وهي دراسة نشرتها اليونيسكو للأستاذ روبسون W.A.Robson حول الأغراض المتوخاة من تدريس علم السياسة :[4]

---

[1] –محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص ص 34_38.

[2] –حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص113.

[3] –ستيف دي تانسي،مرجع سابق، ص38.

[4] –حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص ص32–33,

- تبين أن الغاية الرئيسية لتدريس علم السياسة في الولايات المتحدة هي تربية المواطن الصالح والتوسع في تفهم العلاقات الدولية.
- الإعداد لوظائف الإدارة العامة الداخلية والخارجية.

وقد أوصت اللجنة التي نشرت الدراسة :"..بأنه يعنى بتدريس المواطنية بالتحليل وبمساعدة الطلاب على أن يفكروا تفكيرا إنتقاديا،وبتفادي تلقينهم أو التبشير بينهم بأفكار معينة..وأهم العوامل التي يمكن التعويل عليها لتحسين فعالية مدرسي المواطنية هي الرغبة والإعداد والتطبيق والمشاركة والتوازن." والسؤال الذي طرحه هارولد لاسكيHarold Laski هو: هل يكون دور الأستاذ موضوعيا أو توجيهيا كما ينادي به ؟.إن رأي روبسون هو أن يجمع بين الطريقين فيعطي للطلاب أولا عرضا موضوعيا للمسائل ويبسط لهم الحلول؛ ثم بإمكانه أن ينتقل إلى إعطاء إجتهاداته الشخصية حول المسألة.

فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية،الأحداث التاريخية،النظام الإنتخابي،الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم،فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن إثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا ،هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث.[1]فالمدارس والجامعات اليوم أصبحت تعد برامج أكاديمية تستند إلى أنماط تعليمية غير تقليدية (لتعليم قيم المواطنة) والتعلم كيفية الإنخراط في الجماعة Community Based Learning

وهو الشيء الذي يمكن إعتباره يدخل ضمن عملية التأهيل السياسي لمواطني الغد؛ الذي من شأنه ترسيخ قيم المواطنة داخل أي مجتمع، بالأخص :

- قيم المدنية (إحترام المواطنين الآخرين في الفضاء العمومي) .
- حس المواطنية (أولوية المصلحة العامة على الخاصة).
- التضامن (وثقافة العيش المشترك).[2]

فعلم السياسة يبرز دوره الأساسي في تغيير المجتمعات وتقدمها لأنه لا يمكن تحقيق التغيير الإجتماعي دون أن يعي الفرد معنى الدولة والسلطة والشعب، وهي أساسا موضوعات علم السياسة، ويمكن تحديد أهم أدوار علم السياسة في تغيير المجتمعات فيمايلي:

_ لطالما ربط علماء الإجتماع بين تحضر المجتمعات وتنظيمها بالإجتماع السياسي،والمتمثل أساسا في الدولة والسلطة وتنظيم الشعب.

---

[1] –كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة(،ترجمة:عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة ملك سعود للنشر،2014)،ص258,

[2] –موزاي بلال،التاهيل السياسي كمدخل لحل ازمة المواطنة لدى الشباب (ألمانيا:المركز العربي الديمقراطي،2019) ص239.

_ لا يمكن تحقيق الرقي الحضاري بالفوضى والديماغوجية والبوليتيك،بل بالتدبير والتنظيم والإدارة،فالعلوم السياسية هي علوم تربوية وتأهيلية أساسا، فهي من يفترض انها تتكفل بتنشئة أفراد عقلانيين وتحضيرهم لتولي المسؤوليات.

_كل القرارات السياسية الرشيدة هي من وضع رجال السياسة،ووراء كل قرار سياسي فعال نخبة من المستشارين الأكاديميين[1] ، والفشل في خلق نخبة أكاديمية واعية بأدوارها التنويرية يؤثر بالضرورة في تعفن المجال السياسي.

2-علاقة علم السياسية بالعلوم الإنسانية الأخرى

أ-علم السياسة و علم الجغرافيا:

الجغرافيون يعرفون ويحددون علمهم بأنه علم دراسة الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني ،ويشمل ذلك الأنماط و العلاقات فوق سطح الأرض؛البيئة الجغرافية لها دور كبير في نشأة الدولة وتطورها، وسياسة الدول تعتمد على طبيعة جغرافيتها كما قال نابليون، بل ظهر علم جديد إسمه الجيوبولوتيك **Geopolitics** ليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية تتأثر الى حد كبير بالموقع الجغرافي، وقد يضطر الباحث السياسي لإستخدامه كثيرا لتفسير مسائل سياسية مختلفة مرتبطة بها كالحدود الإستراتيجية للدول،ضغط السكان،مصادر المواد الخام،فضلا عن فهم مسالة نشوء الديمقراطية المبكر في بريطانيا وأوروبا[2] فالدولة ينبغي التعامل معها كوحدة جغرافية سياسية، بغية فهم نشأتها وتطورها، وتحليل الخصائص الحضارية والديمغرافية لسكانها،فالجغرافيا السياسية هي دراسة الجغرافيا من وجهة نظر سياسية،سيما طبيعة الحدود والخرائط السياسية..

ب-علم السياسة والفلسفة

لقد إرتبط علم السياسة إرتبط بالفلسفة لفترة طويلة،وكان يدرس ضمن نطاق الفلسفة،بإعتبار أن علم السياسة هو العلم الذي يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدي الى تقدم الجماعة السياسية؛ حتى أن الفلسفة السياسية شكلت أساس أحد فروع علم السياسية المرتبط بالفكر السياسي والنظرية السياسية؛ وظل علم السياسة مرتبط بالفلسفة لفترة طويلة فكان يدرس ضمن نطاقها منذ (عهد افلاطون وأرسطو).[3] ولم تبلغ الفلسفة السياسية شأنها إلا بعد إنهزام أثينا في حربها مع أسبرطة،وقد كان الأثينيون منغمسون في النقاشات السياسية ومسائل الحكم فعاشوا جو من المناظرات،فلم يتركوا شأنا سياسيا إلا ومحصوه[4].

---

[1] -ناجي عبد النور،المدخل الى علم السياسة(الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007)،ص25.

[2] _قحطان أحمد الحمداني،المدخل الى العلوم السياسية(الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 2012)،ص 116.

[3] -طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص38

[4] -علي عبود المحمودي،الفلسفة السياسية:كشف لما هو كائن،وخوض في ما ينبغي للعيش معا(الجزائر:منشورات الاختلاف،ط1، 2015)،ص38.

وإنتقل في مرحلة لاحقة إلى الفكر الإسلامي عبر إبن سينا والفارابي ثم إلى الفكر الروماني من خلال فكر القديس أوغسطين وتوماس الإكويني؛ لقد بقي مفهوم السياسة فلسفيا ينظر له كغاية نبيلة وسامية ينبغي تحقيقها،فهي لا توجد في الواقع بل في المثل العليا.غير أن ظهور أنواع من الفلسفة السياسية (اللبيرالية/الإشتراكية..) والحركية السلوكية والعلمية أفرز لنا محاولة التمييز بين عالم الفلسفة السياسية (كعالم للقيم) و عالم السياسية (كعالم للوقائع) .

ج-علم السياسة والقانون

القانون الدستوري في التعريف القانوني الذي ظهر قبل 300 سنة مع بروز الدولة الوطنية في أوروبا (القرن16) يوحي مباشرة بالعلاقة التي تربط القانون بالسياسة؛ من حيث أنه ينظر إلى السياسة على أنها لا تحتوي فقط على السلطة وموضوعاتها من نفوذ وقوة وسيطرة،بل تتضمن أيضا مؤسسات وإدارات وقرارات ودستور وقوانين وتعاون بين الأفراد والجماعات.[1]

فالقانون ينقسم الى فرعين أساسيين هما: القانون العام والقانون الخاص،ونظرا لأن عنصر الدولة موجود في القانون الذي ينظم العلاقات التي تكون الدولة طرف فيها،وهو بالمقابل أحد الموضوعات الرئيسية لعلم السياسة، يفرز لنا هذا في الأخير تشابك بين الحقلين على مستوى ثلاثة أنواع من القوانين هي: [2]

_**القانون الإداري**: وهو فرع من القانون الذي ينظم المرافق العامة للدولة وطريقة تسييرها.

_**القانون الدولي**: وهو الذي يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول،وكيفية تنظيمها.

_**القانون الدستوري**: وهو فرع يختص بدراسة شكل الدولة والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة،عبر تحديد حقوق وواجبات المواطن،فعلم السياسة ظل يدرس لفترة طويلة ضمن أدبيات القانون الدستوري ولم يستقل إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

بينما يهتم القانون الدستوري على تبيان القواعد التي تنظم السلطة داخل الدولة،يمتاز علم السياسة عنه وعن بقية العلوم في أنه علم يسعى لفهم طبيعة نفوذ السلطة،وتحديد أنماط السيطرة والهمينة التي تمارسها .

د-علم السياسة وعلم الإقتصاد

إلى وقت قريب كان ينظر إلى الإقتصاد على أنه فرع من فروع علم السياسة؛وكان يطلق عليه إسم الإقتصاد السياسي تأكيدا على تبعيته للسياسة؛ وهو إقتراب يرى كثيرون أن هذا ماهو إلا رد فعل على الدراسات الأولى في التنمية السياسية_بداية الخمسينيات_ التي تجاهلت المتغيرات الإقتصادية، نظرا لغياب ما يسمى بالدراسات مابين الحقول Interdisciplibary في تلك المرحلة، وحتى و إن وجدت تكون أقل تقديرا، وكان إستقلال المتغيرات السياسية عن المتغيرات الإقتصادية أمرا مؤكد بقوة،لأن إرتباطهما معا كان فكرة ماركسية؛ ولكن عموما وعلى الرغم من إرتباط إقتراب

[1] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص19

[2] -ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص 29.

الإقتصاد السياسي بفهم عملية التنمية الا أن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم؛فمنذ أن نشر أنتوني دوانز Anthony Doweny كتابه "نظرية إقتصادية للديمقراطية"، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية الفعل الرشيد Theory of Rational Action في تحليل السلوك السياسي والمؤسسات السياسية، وقد ساهمت في تطوير ماعُرف بالإقتصاد السياسي الجديد New Political Economy،وقد إعتبرت إسهامات الإقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير نظرية الفعل الرشيد،التي يمكن إعتبارها من أحسن الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي.[1]

وهنا أيضا يمكن الإشارة إلى مقاربة الباحثة بياتريس هيبو Béatrice Hibou (الإقتصاد السياسي المقارن) التي عبرت في كتابها التشريح السياسي للسيطرة: Anatomie politique de la Domination أن الشأن السياسي يتحكم في الشأن الإقتصادي ويوظفه لمصلحته؛ فهناك تبادل بين الإمتثال السياسي والإمتيازات الإقتصادية؛فالمحكومين ينظرون إلى ممارساتهم وعلاقاتهم الإجتماعية نظرة متعددة ويمنحونها دلالات ليست بالضرورة دلالات الحاكمين؛لذا فإن هذا الإقتراب يسمح لنا في فهم "كوكبة المصالح" للتفكير بمنطق التعددية وعدم التجانس العاملة خلف ممارسات السيطرة، وعدم إعتبار التقبل والصمت والمشاركة على أنها إمتثال أو خضوع،وعدم فهم المطاوعة على أنها موافقة.[2] وهو ما يعبر بشكل آخر عن علاقة السياسي بالإقتصادي.

و – علم السياسة وعلم الإجتماع

يلتقي الحقلين في الموضوع المشترك ألا وهو دراسة الوقائع السياسية؛فقط علم الإجتماع السياسي الذي يعد فرع من فروع علم الإجتماع يبدأ من المجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة؛بينما علم السياسة يبدأ بالدولة وكيف تؤثر في ضبط المجتمع.

ولعل الدراسات السياسية المقارنة هو أكثر حقل يبرز إعتماد علم السياسة على علم الإجتماع،فإذا إعتبرنا المنتظم السياسي جزء من المنتظم الإجتماعي،إلتقت دراستنا السياسية في أكثر من موضع واحد بالداراسات الإجتماعية،فإذا درسنا الثورات دراسة مقارنة كان علينا أن نبحث عن أسبابها الإجتماعية والسياسية، وإذا تناولنا الأحزاب السياسية،ظهرت العلاقة بين الطبقة الإجتماعية والحزب،وإذا حاولنا فهم تعثر مسارات الديمقراطية في دول مختلفة، تحتم علينا دراسة الملابسات الإجتماعية للعملية الإنتخابية[3].ورغم أن علم السياسة أخذ يستقل بنفسه بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن هناك من بقي يحتفظ بفكرة أنه علم مرادف لعلم الإجتماع السياسي ولا فرق بينهما مضمونا ومنهجا أمثال:روجي جيرارد شوارزنبرغRoger-Gérard Schwartzenberg في فرنسا.

هـ –علم السياسة والأخلاق

---

[1] – محمد ناصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة(مصر:مؤسسة دار الهلال،2012)، ص 25.

[2] –بياتريس هيبو،التشريح السياسي للسيطرة،ترجمة:غازي برو ونبيل ابو صعب(بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،2017)،ص 30

[3] –حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص337.

في موضوع الاخلاق والسياسة تتجلى نظرتين،فإذا ما أخذنا بمنظور أن السياسة مأهولة بقواعد للعقل لا تحيد عنها،ومحكومة بقيم المصلحة العامة وتكافؤ الفرص وإحترام الكفاءة..الخ، نكون أمام صورة إفتراضية عن السياسة، منحدرة من نظرة فلسفية إلى الإنسان بوصفه كائنا عاقلا،خيرا بطبيعته،وأن التشرر يكتسبه من مجتمعه،وهي عقيدة تتردد في تراث فلسفي أفلاطوني ورواقي ممتد عبر الفارابي،وسبينوزا،جون لوك،إيمانويل كنت حتى الفكر الأخلاقي والنزعات الإنسانية المعاصرة، في المقابل هناك رؤية فلسفية أخرى إلى الإنسان والسياسة بما هما محكومان بسطوة النوازع الحيوانية،وما لتلك النوازع من نفوذ على سلوك الفرد،وهنا نعثر على إسهامات أرسطو ،إبن خلدون،ميكيافيلي،توماس هوبز ،مونتيسكيو..الخ[1].

الملاحظ أن علم السياسة أو العلم المدني إزدهر عبر التاريخ حيث سادت النظرة الايجابية لرئاسية الانسان وسياسته،وانه تراجع حين إحتجبت النظرة الايجابية،وحلت محلها نظرة سلبية،فإزدهر علم السياسة حيث إعتبرت السياسة شان كل إنسان،وإضمحل حين إعتبرت شأن الحكام دون المحكومين.

ولعل أبلغ من عبر عن النظرة الإيجابية لرئاسية الإنسان بريكليس Pericles 490-429 ق.م القائد اليوناني في الخطبة التي نسب إليه توسيديد ألقاها رثاء لشهداء حرب البلوبينز peloponese والتي حولها لوصف ديمقراطية أثينا:" إن الجميع يستمتعون بالمساواة في ظل القوانين..وهم متساوون في حقهم في تسوية الخلافات التي تنشب بين الأفراد ومتساوون في الإنعامات التي تنالهم على أساس الكفاءة لا على أساس الطبقة..ولا يصد أحدنا عن خدمة الدولة لأنه مغمور أو فقير..ويقوم نفس الناس بأعمالهم الخاصة وبأعمال الدولة؛نحن الوحيدون الذين نعتبر الإنسان الغريب عن الشؤون العامة لا كشخص خلي البال بل كشخص لا خير فيه".[2]

يتضح أن هناك علاقة متينة بين العلمين على إعتبار أن النظرية السياسية من دون البعد القيمي الأخلاقي لا تنتج سوى حالة من الإغتراب؛ فالمواطن الصالح منذ أثينا إلى يومنا ليس سوى من يتدخل إيجابيا في الشأن العام؛ وما يجعل السياسة تبدو سلبية وتأخذ معنى إحتقاري هو طبيعة الممارسة ؛وغالبا ما نجد الأنظمة الشمولية هي من يشجع على تعفين المجال السياسي كي يضمن إستقالة الفرد وينصرف للبحث عن مصالحه الشخصية فقط (الإنتهازية).

[1] -عبد الاله بلقزيز،نقد السياسة في امراض العمل السياسي(المغرب:المركز الثقافي للكتاب،ط1،2019)، ص149_150

[2] -حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص22

المحاضرة الثالثة:
النـــظام السيـــاسي

المحاضرة الثالثة: مدخل مفاهيمي للنظام السياسي

أولا_ في ماهية النظام السياسي

لقد عرف مدلول "النظام السياسي"The Political System تطور ملحوظ مع مرور الأزمنة، وهذ راجع أساسا إلى إتساع نشاط السلطة؛ فقد كانت هذه الأخيرة في الماضي مُهمتها محصورة في حماية الدولة من العداون الخارجي، وضمان الأمن وكذا إشباع الحاجات المتعددة للأفراد خاصة الأساسية منها؛وعليه كانت فكرة "السياسة" محددة وكان نشاط السلطة تفرضه الرغبة في المحافظة على الجماعة، وليس تعديل نظامها الإجتماعي،وبالتالي كان لكل من السياسة والإجتماع مجالهما الخاص،فإتساع الدولة بأدوارها سمح لإتساع فكرة السياسة لتدخل ضمنها عناصر إجتماعية،حتى أصبح مدلول السياسي يكاد يشمل على كل ما يمكن أن يكون له تأثير على النظام الإجتماعي، والعكس صحيح[1]، فلم تعد القوى التي تبنى عليها الجماعة محددة في تلك التي أقامها الدستور وفوضها لممارسة السلطة،فخلف الحكام الظاهرين (أو القوى الرسمية) هناك دائما قوى تتحكم في المشهد لا تظهر.

تشكل العلاقات بين من يمارس السلطة والبيئة الإجتماعية موضوع دراسة النظام السياسيLe Système Politique ،الذي يمكن القول أنه مفهوم أوسع من مفهوم السلطة،ويأخذ النقاش في هذا المسار معنيين، المعنى الضيق (ضمن ما يسمى بالمدرسة الدستورية)، والمعنى الواسع الذي يأخذ به أنصار المدرسة السلوكية.

1-المعنى الضيق (المدرسة الدستورية)

يرُاد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة،ونتيجة لذلك يحصل هناك نوع من المرادفة بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري؛ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم، والتي تنظم شكل الدولة وتحدد طبيعة العلاقة بين السلط وحدود إختصاصاتها، ضمن هذا السياق ذهب بورديو إلى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة[2].

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسيThe Political Regime لبلد من البلدان تبعا لهذا المعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه، وهو الذي يتناول تبيانه والإلمام به علم القانون الدستوري،وعلى هذا النحو حدث هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة او نظام الحكم في الدولة أو القانون الدستوري للدولة،فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتي لا زالت لها أنصارها حتى الان فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية؛وبالذات

---

[1]- ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 42.

[2]- بومدين طاشمة،الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013)، ص ص19-20

الحكومة الموجودة في مجتمع معين،أي السلطات الثلاثة التشريعية/التنفيذية/والقضائية[1].هذا المعنى مرتبط بالنظرة التقليدية لعلم السياسة،التي تفترض أن وحدته الدراسية الكبرى هي الدولة ،وهي نظرة تراجعت مع فهم أن حصر البحث السياسي في الدولة هو تضييق له،فالقبيلة تمارس فيها السلطة ولكنها ليست دولة بالمعنى القانوني،ولهذا يرجح الآن في تعريف النظام السياسي الإعتبار الإجتماعي على الإعتبار القانوني[2]. فبمرور الوقت ثبتت محدودية النظرية السابقة بسبب إهمالها للممارسات الواقعية للسلطة، التي كانت تختلف عن النصوص الواردة في الدساتير، نتيجة إتساع نشاط الدولة (مع الثورة الصناعية والفكرية)، ما يقتضي إدخال القوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية الخارجة عن السلطة نظريا والعاملة داخل الدولة[3].

2- المعنى الواسع (المدرسة السلوكية)

إن النظام السياسي بمفهوم "النسقية" التي إبتكرها دافيد إيستونDavid Easton لا يعني سوى تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة هو جزء من النظام الإجتماعي،ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل...ويتكون النظام من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي[4].فالنظام السياسي مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية،وهو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى (النظام القانوني_ الإقتصادي_الثقافي)؛ والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية،القواعد السياسية،العلاقات السياسية،والوعي السياسي،وتفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما لا مجرد عدد من الأشياء التي تجتمع صدفة[5].فمصطلح النظام يطلق عامة على مجموعة من الأدوار والأساليب السلوكية التي تشكل ثقافة جماعية معينة تساعد في تعريفها كما يقول الأستاذ سعيد بو الشعير.

هذا التعريف السابق لم يكن متداولا قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية بدأ في الظهور(ظهور الدول الإشتراكية/بروز نظم حكم ديمقراطية مع تجارب أوروبا الشرقية/طرح بعض الدول الإفريقية والآسيوية لنماذج مختلفة من أنماط الحكم...)؛وهو ماجعل الباحثون يفهمون أن التأسيس لدراسات مقارنة بين النظم تستدعي أولا إعادة النظر في مفاهيم المدرسة الدستورية،التي تركز أساسا على مبدأ المؤسسيةInstitution،عبر النظر

---

[1]- تامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص ص 21-22.

[2]- حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق،ص ص55 _56

[3]- سعيد بو الشعير،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،ج1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013)، ص11.

[4]-محمد زاهي بشير المغيربي،إتجاهات جديدة في السياسة المقارنة،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة،جامعة بن غازي،ع 12،1979، ص12.

[5]-صالح جواد الكاظم،علي غالب العالي،الأنظمة السياسية(بغداد:كلية القانون،1991)، ص5.

في قيمة التفاعلات السياسية Political Interaction الرسمية أو غير الرسمية.[1] لهذا إقترح إيستون فيما بعد فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة، فقسم بذلك البيئة السياسية إلى جزئين (الداخلية والخارجية):

-**الجزء الأول** يسميه نظام المجتمع الداخلي Intrasocietal System، الذي يشكل قسم من المجتمع والذي يكون النظام السياسي جزء منه بالإضافة الى الإقتصاد والثقافة، البنية المجتمعية، الشخصيات (الرموز)، هذه الأنظمة تشكل وترسم شروط إشتغال النظام السياسي (طبيعة الثقافة و الاقتصاد...)، وكلها تمتلك تأثير في الحياة السياسية.

-**الجزء الثاني** يسميه المجتمع الخارجي The extrasocietal، يشمل كل الأنظمة خارج مجتمع معين، قد يشكل نظام فوقي الذي قد يكون النظام السياسي جزء منه (النظام الثقافي الدولي) [2].

وعليه أضحى مفهوم النظام السياسي أوسع مع فلسفة السلوكيين، عبر ضبطه في متغيرين أو شرطين:

- توضيح القواعد الوضعية المطبقة (الشكلية).
- بالإضافة الى ما يحدد هذه القواعد من مبادئ فلسفية وسياسية وإجتماعية وثقافية؛ وعلى هذا النحو فقط يصبح مفهوم النظام السياسي أشمل(القواعد القانونية+الخلفية التاريخية)=الفلسفة الإجتماعية.

و يمكن وضع أغلب التعاريف التي قُدمت لهذا لمفهوم "النظام السياسي" ضمن الهندسة السابقة،فإيستون الذي سماه "النسق السياسي" عرفه بأنه النظام الفرعي من النظام الإجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع،أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على بقية الأنساق الأخرى".[3]

بينما إنتقد غابريال ألموند Almond. G التعريف السابق بحجة أن خاصية "التخصيص السلطوي للقيم" لا تميز النظام السياسي عن النظم الإجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا، ولهذا إقترح تعريفا آخر،بإعتباره نظام من التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين:التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، عن طريق إستخدام أو التهديد بإستخدام الإرغام المشروع. وقد سلك ألموند مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستمراره، إلا أنه سيكون أكثر دقة منه عندما يصف سبعة وظائف يجب على أي نظام سياسي أن يؤديها كي يزدهر ويستمر في الوجود[4].

---

[1]- طاشمة بومدين ، بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،،مرجع سابق، ص 95.

[2]-John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,21 st century Political Science, University of North Texas,2010, p 72.

[3]- تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص ص23-24.

[4]- Ikvo Kabashima,Lyann T.white.political system and change,Princeton university press,1986,p 7.

- بينما سماه موريس ديفرجيه Maurice Duverger بالمجتمعات الكلية، بحيث تندمج فيها التنظيمات والمجموعات الإجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين،فالنظام السياسي يشمل القواعد الدستورية المطبقة،بالإضافة الى ما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية؛ لهذا يعتبر حسبه مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة إجتماعية معينة".

وفي سياق تحديد ما الذي يُكسب النظام السياسي شخصية معينة، يختلف علماء السياسة في تفاصيل هذا التعريف، بالمقابل هناك نوع من الإجماع على ربط النظم السياسية بإستخدام أدوات الإكراه المشروعة في الجماعة السياسية؛فإيستون Easton يركز على التخصيص،ولاسويل Lasswell وكابلان Kaplan يلتقي محور إهتمامهما في الحرمان القياسي،بينما روبرت دال Dahl يجعل مهمته قياس سلطة الحكم..، وكلها تعاريف نلمس منها إشتقاقا فكريا من المفهوم الذي قدمه ماكس فيبر Max Weber في أن العنف المشروع هو الذي يبرز عند ممارسة النظام لدوره.[1]

وعموما يمكن القول أن أي نظام سياسي يتحقق على مبدأ التبادلية والتفاعلية بين أطراف المركب السياسي،الإجتماعي ومكوناته،لذا فإن البنيات الإجتماعية والذهنية للجماعة والمؤثرة في نشاط الحكام تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح النظام السياسي،إذ عن طريق الذهنيات والمؤسسات يعي الإنسان الواقع الإجتماعي الذي ينخرط فيه وحجم الإكراهات،وأي نظام سياسي يشتمل على سلطة تنزح بنسب متغايرة إلى إستخدام ما تحتكره من قوة عامة،أي من إكراه وعنف(هناك دائما حكم يقرر ،يقنن،يحكم ويعاقب)، وكلما كان النظام أميل للعنف والإكراه والتعتيم والترهيب...كنا أمام نظام إستبدادي، وكلما إنفتح النظام السياسي على العقلانية والحريات ومشاركة المجتمع فعليا...كنا أمام نظام سياسي ديمقراطي،حديث،منفتح..الخ[2].

وهنا يرى جاك ماريتان Jaques Maritain أنه علينا أن نفرق بين بين السلطة Authority والقوة Power "فالسلطة والقوة أمرين مختلفين؛القوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك،في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالإستماع اليك وطاعتك،والسلطة تتطلب قوة،غير أن القوة بلا سلطة ظلم وإستبداد؛وهكذا فإن السلطة تعني الحق[3].والشرعية لا تعني في النهاية سوى الموافقة الشعبية على قواعد الحكم، فهي تعبر عن مجموعة من قواعد إدارة الحكم، وهي أيضا مجموعة من التوقعات(المجتمع) التي تحدد الى أين تستند أفعال النظام، إنها تُشتق من الرضى الشعبي بسياسات الحكومة، من الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ العقد الإجتماعي، وأيضا من الثقة بأن مؤسسات الدولة بإمكانها أن تقوم

---

[1] – تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص ص 22_23

[2] – هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي(الرباط:مطبعة الأمنية،2009)،ص 42.

[3] _ جاك ماريتان،الفرد والدولة:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)، ص 146.

بواجباتها، وهي إلى حد ما تعبر عن القاعدة الإجتماعية لمبادئ الحكم التي تشتغل وفقها المؤسسات المعنية[1].ضمن هذه الحالة التي نتحدث عنها (مسألة شرعية الدولة محسومة).*

يمكن القول أن مفهوم النظام السياسي ليس له وجود ملموس وواقعي، بل لا يعدو أن يكون مفهوما مجردا وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية؛فالسياسة تنجز بواسطة صنع صورة معينة من ناحية، ومن ناحية أخرى تنجز عن طريق التصديق بحقيقة هذه الصورة.

ثانيا – مكونات النظام السياسي

1 –عناصر النظام السياسي

إنطلاقا من التعريف الذي إكتسبه مفهوم "النظام السياسي" مع المدرسة السلوكية أين حل محل مفهوم الدولة، ما جعل مدلولات المفاهيم المرتبطة به تنقلب أيضا؛ من قبيل:الوظائف بدل السلطات،الأبنية بدل المؤسسات..الخ، وهو بدوره ما خلق نقاش وسجال فكري حول طبيعة العناصر التي تحدد شكل النظام السياسي، خاصة وأن نفس العناصر قد تتغير في كل مرة مع كل حالة، حسب خصوصيتها.

ضمن السياق السابق دائما طرحت العديد من الدراسات حول دراسة مكونات النظام السياسي،أغلبها يلتقي في ثلاثة عناصر أساسية:(الحكومة/الجانب الثقافي/البنية الإجتماعية)، ويرى دافيد ابتر David Apter أن النظام السياسي يقوم على ثلاثة عناصر: [2]

- التدرج الإجتماعي.
- الحكومة.
- الجماعات السياسية.

بينما مكريدس فيرى أن دراسة النظام السياسي تقتضي تناول الأسس السياسية،بمعنى بيئة النظام أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته،والدينامية السياسية وتشتمل على النظام الانتخابي/الاحزاب السياسية/جماعات الضغط والمصالح/القيادة السياسية.

---

[1]– Claire Mcloughlin, Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015,p5

* – ضمن أي سياق ، يمكن أن تكون صورة الدولة هي مجموعة من الوظائف، قيادة حكم، قواعد الحكم، أو الهوية الوطنية الجماعية. والسؤال الاول هو الى اين تستند شرعية الدولة؟: شرعية الدولة هي الدولة التي تستعمل سلطتها في نطاق مبرر، ضمن سياق خاص يعتمد على معايير اجتماعية، ودراسة شرعية الدولة يعني دراسة هذه المعايير، ومدى تطبيق الدولة لهذه المعايير (غالبيتها معايير أخلاقية)، هذا لا يعني أننا بصدد تحديد افتراضات عن نوعية المؤسسات التي نحكم عليها بأنها شرعية، عوض ذلك نحن نبحث عن المبادئ الاخلاقية التي تجعل هذه المؤسسات شرعية تحت أي وضع/السؤال الثاني من يقرر بشرعيتها؟ فليس كل الافراد أو التنظيمات المجتمعية لها نفس القدرة على منح الدولة صفة الشرعية،أو ربما قد تكون سببا في زعزعة شرعيتها، ضمن بعض السياقات نجد فقط بعض جماعات الضغط (النخب العسكرية/رجال المال) يكون لها تأثير في شرعية الدولة، بمعنى أن شرعية الدولة تأخذ بالحسبان قدرة جماعات الضغط المختلفة على احراج قدرات الدولة، مع القدرة على منح الدولة صفة الشرعية أو سحبها منها.

[2]_ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص26.

وباعتبار مكريدس من منتقدي المقاربات التي ظهرت مع المدرسة التقليدية،يرى بأنه لدراسة أي نظام سياسي يستلزم ضرورة البحث في ثلاثة عناصر متكاملة :

أ/ الحكومة والمؤسسات السياسية: وهنا المؤسسة السياسية تشمل على مجموعة من الخصائص تحدد طبيعتها كوحدة جزئية من النظام السياسي، هذه الخصائص تتمثل في: [1]

- تعكس هذه الخاصية ذلك المفهوم الشامل الذي يمتد ليسع الوحدات الجزئية الرسمية الذي يتركز عليه الدراسات القانونية والدستورية (المؤسسات الثلاث التنفيذية؛التشريعية،القضائية)، فضلا عن مؤسسات سياسية أخرى لها إطار تنظيمي، كالأحزاب السياسية/جماعات الضغط/جماعات المصالح..والتي تعتبر كلها مؤسسات سياسية،فهي جزء من النظام السياسي برغم من وجودها خارج الإطار الرسمي.
- المؤسسة إطار تنظيمي لوظيفة سياسية؛ بمعنى يتطابق هذا المفهوم التنظيمي للمؤسسة السياسية مع المفهوم القانوني والدستوري، أي تقديم خدماتها بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.
- المؤسسة السياسي نظام مقنن للسلوك السياسي؛ وعليه يجب النظر دائما إلى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك المتبع في صنع القرار، فإما يكون إحتكاريا في حالة الأنظمة المستبدة،أو يكون تشاركيا في حالة الأنظمة المفتوحة.

ب/الإطار الإجتماعي: [2]

- ويشمل البنية الإجتماعية:الطبقات الإجتماعية، نظام التدرج الإجتماعي،
- المجموعات الإجتماعية:الدينية /الإثنية/اللغوية.
- والقوى السياسية الفاعلة:أحزاب سياسية/مجتمع ندني/جماعات مصالح/جماعات ضغط...الخ.

ج/الثقافة ونمط السلوك السياسي:

يشمل نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والممارسة السياسية، والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية، وكذا نمط الإيديولوجيا المهيمنة،وعلاقة الثقافات الفرعية مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات.

---

[1] _ بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص_102_103.

[2] _ عبد العالي عبد القادر،محاضرات النظم السياسية المقارنة (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007)، ص15.

2-خصائص ووظائف النظام السياسي

أ-خصائص النظام السياسي:

لكل نظام سياسي مجموعة من الخصائص تميزه وتحدد طبيعته، وفقا للمحيط الذي يشتغل فيه، والذي بطبيعة الحال يعكسه وينعكس عليه، وعموما سنحاول هنا رصد أهم هذه الخصائص التي اختلف حولها الباحثين أيضا، من قبيل دافيد إيستون،غابريال ألموند، تالكوت بارسونز ....الخ: فإيستونEaston مثلا يتحدث عن **أربعة** خصائص تحديدا:

_وجود حدود للنظام السياسي: حيث النظام السياسي هنا يعتبر جزء من النسق الإجتماعي الكلي، مما يفرض على مستوى التحليل فصل الحياة السياسية عن البيئة المحيطة به،لكن هذه الحدود التحليلية لا تغني غياب التفاعل، بحيث البيئة تؤثر في النظام السياسي عبر المدخلات ويؤثر فيها عبر المخرجات[1]

_التكيف: لكون النظام السياسي يعيش في بيئة متحركة، وعليه أن يتفاعل بإستمرار معها حتى يتأقلم ويحقق إستمراره وإستقراره،وإلا فسيكون ماله الزوال . وعليه يقترح إيستون على أي نظام سياسي يرغب في تحقيق الإستقرار والإستمرار أن يقوم **بوظيفتين، الأولى** تكمن في تخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والإلتزام معهم بإعتباره متغير مهم في الحياة السياسية، **وثانيا** تميز النظام السياسي عن باقي الأنظمة، عبر تحديد هذه المتغيرات المهمة (القيم)، إنطلاقا من هاتين الوظيفتين يمكن للباحث أن يعرف متى وكيف تتسبب الإضطرابات في ضغط على النظام السياسي[2].

_الأفعال السياسية: إستمرارية النظام السياسي حسب إيستون مرهون أساسا بإتخاذ مجموعة من القرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع، التي تترجم قدرته على الإستجابة للمطالب، بشكل يرضي المحكومين.

_تحقيق الأهداف: كل نظام سياسي يسعى لتحقيق أهداف معينة، وعلى رأسها المحافظة على وجوده، ومادام النظام السياسي يتلقى مطالبا وضغوطا فاه ملزم بالإستجابة لها بشكل يضمن بقاءه[3].

بينما بالمقابل لا يهتم ألموند هنا كثيرا إذا كان النظام يشتغل في بيئة بدائية أو حديثة، فجميع الأنظمة السياسية حسبه لها سمات مشتركة: [4]

- كل الأنظمة السياسية حتى البسيطة منها لها بنية سياسية.

---

[1]- David Easton ,An Approach to the Analysis of political systems,World politics Vol09,N3,April 1957,p384.

[2]- John.T.Ishiyama,op.cit,p373

[3]_ محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص76.

[4]- John.T.Ishiyama,op. cit,p 76.

- الوظائف نفسها تؤدى من قبل جميع الأنظمة السياسية.
- كل الأبنية السياسية لها وظائف متعددة، سواء في مجتمعات بدائية أم عصرية.
- كل الأنظمة السياسية هي خليط بالمعنى الثقافي، لا يوجد مجتمع عصري كليا أو بدائي فقط.

إذن ما ذهب إليه ألموند في مقاربته الوظيفية أبعد من الوظيفة الوحيدة التي ركز عليها إيستون "وهي تحقيق النظام"Order، إنه يؤسس لمعايير المقارنة بين أنظمة مختلفة عبر جعل نظرية النظم أكثر مرونة وأقل تجريد وجمود[1].

وهناك من يضيف خصائص أخرى من قبيل:

_ الشكل: الشكل هنا يعني بصورة عامة هيكل أو بناء النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وعلاقاتها فيما بينها، وقد نستطيع أن نحدد شكل النظام وملامحه من خلال الدستور الذي يحدد طبيعته[2]؛ وعلى هذا تتعدد الأنظمة السياسية المعاصرة من حيث الشكل إلى نظم رئاسية/أو شبه رئاسية،أو نظم برلمانية،أو نظام مجلسي(الجمعية النيابية).

_ تعقد التركيب: تمتاز كل النظم السياسية بخاصية التعقيد؛ وهذا راجع الى عاملين أساسيين:

- أولا: لأن النظام السياسي هو نظام فرعي يتفاعل مع نظم أخرى،وهذا في إطار نظام كلي هو النظام الإجتماعي.
- ثانيا: أن النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية،وأنه يهدف الى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف،فضلا عن أنه يتكون من عدة وحدات جزئية تعرف بالمؤسسات السياسية.

_البنية Structuring System: وهي تلك الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد، وهي إن شئنا القول نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل، والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام[3] .

وهنا يجب توضيح الإختلاف بين مفهوم البنية Systemو الشكلForm؛ فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فان البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد. هذه العملية يُعبر عنها صامويل هنتغتون Samuel Huntington بعملية المأسسة Institutionalization الذي أضاف لها فيما بعد عنصر "الإستمرارية"، وقد حدد معايير نجاحها(الأربعة): [4]

---

[1]– Ikvo Kabashima,Lyann T, op. cit,p 7.

[2]_ ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص 48.

[3]_ بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 99.

[4]. _ أماني صالح، الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط1،2006)، ص 456

– **مرونة المؤسسة** Adaptability :وقدرتها على التكيف وتقاس بمدى إستمرارية المؤسسة عبر الأجيال .

– **إستقلالية التنظيم** Autonomy : بمعنى استقلال التنظيم المعني عن القوى المجتمعية، بحيث لا يصبح أداة في يد جماعة أو أسرة أو طبقة معينة.

– **التماسك والإندماج** Coherence : وجود حد أدنى من الوفاق أو الاتفاق العام بين العناصر النشطة في النظام على تلك الأطر.

– **التعقيد** Complexity بمعنى تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها هيراركيا ووظيفيا.

ب – **وظائف النظام السياسي**

تقوم الأنظمة السياسية بأعمال كثيرة، انها تعلن الحرب أو تشجع السلم وترعى التجارة الدولية أو تقيدها، وتفتح حدودها لتبادل الخبرات أو تغلقها،وتفرض ضرائب على السكان عادلة أو غير عادلة،وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تتساهل في ضبها، وتخصص الأموال اللازمة للثقافة والصحة والرفاهية أو تفشل في تخصيصها على حد تعبير غابريال ألموند .

ضمن هذا السياق سجلت العديد من الدراسات طبيعة هذه الوظائف، لعل أهمها ما قدمه دافيد إيستون David Easton وغابريال ألموند G Almond.

فإيستون الذي درس النظام السياسي كمجموعة منن الأدوار وليس الأشخاص، يفترض مسبقا أن هناك مجموعة من النشاطات والعمليات السياسية التي تقوم بها كل الأنظمة السياسية ،على الرغم من أن الشكل البنيوي الذي يعبر عنها قد يختلف إختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان؛ وهكذا فإن الوظيفة الرئيسية لأي نظام سياسي والمعيار الأساسي الذي يحدد حدوده حسبه، يتمثل في : [1]

- **التخصيص الإلزامي للقيم** في المجتمع،أي العلمية التي يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الإلزامية في المجتمع؛ والقيم Values هنا تمثل عند إيستون "مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة، ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والأنشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع..وتكون هذه التخصيصات إلزامية Authoritative عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة؛ مهما إختلف سبب القبول أكان إحساسا بشرعيتها،أو بدافع المصلحة الشخصية،أو بسبب فرضها بالقوة القسرية.
- أما ضرورة أن تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو ما يميز تلك القرارات التي توضع للنظام الإجتماعي العام عن تلك القرارات التي توضع للنظم الفرعية،والتي قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الإلزامي للقيم، ولكن على

[1] _ محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)، ص 148.

نطاق ضيق، ولعدد محدود كالأسرة/القبيلة/النقابة؛فالنظام السياسي عنده هو مجموعة الأنشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الإلزامي للقيم في المجتمع ككل.

وقد سلك ألموند Almond مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستقراره، ألموند في المقالة الإفتتاحية لكتاب السياسة في المناطق الآخذة في النمو الصادر سنة 1961 والذي حرره مع جيمس كولمان James S. Coleman عرض مجموعة من الوظائف التي يؤديها النظام على مستوى المدخلات والمخرجات وهي:

- وظائف على مستوى المدخلات:

_ التنشئة السياسية والتجنيد السياسي political Socialization and Recruitment ويعني بالتنشئة عملية نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال عن طريق الأسرة،المسجد،الحزب،المعبد،أدوات الإعلام،الجيش ..الخ أما التجنيد فيقصد به إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بغية إكسابهم الخبرات، من بين الأدوات:الحزب،النقابة،البرلمان،البيروقراطية بجناحيها المدني والعسكري.

_ التعبير عن المصالح Interest articulation بمعنى التعبير عن المطالب أيا كانت،ويرى ألموند أن جماعات المصالح هي من يؤدي هذا الدور،كما يمكن لوسائل الإتصال الجماهيري أن تساهم فيها، وغياب هذا النوع من القنوات يجعل المواطن يلجأ الى العنف[1].

_تجميع المصالح Interest aggregation تنسيق المطالب عادة ما تكون وظيفة الحزب السياسي،الذي يمكنه التوفيق بين مطالب مصالح الجماعات المختلفة لرفعها لاحقا لصانعي القرار، وهو الذي يعزز القدرة الإستجابية للنظام السياسي.ويمكن أن يؤدي نفس البنيان وظيفتي التعبير والتجميع،ففي النظام القبلي مثلا يؤدي شيخ القبيلة وظيفة الإستماع وطرح البدائل،وهذا يحصل أيضا في الأنظمة ذات الحزب الواحد(الإتحاد السوفياتي سابقا). [2]

_الإتصال السياسي Political Communication بمعنى التدفق المستمر للمعلومات بين وحدات النظام السياسي،وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع،فالإتصال يلعب دور مهم في صناعة القرار السياسي،ذلك أن صناع القرار يحتاجون الى المعلومات المتعلقة بمطالب الناس،كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الإتصالية،هذه الوظيفة تؤدى من خلال وسائل الإعلام والأحزاب وجماعات المصالح وقادة الرأي. [3]

_وظائف على مستوى المخرجات:

_صنع القاعدة Rule making ويشترك في ذلك السلطتان التنفيذية والتشريعية ،تتولى الأولى ممثلة في رئيس الدولة والحكومة مهمة إقتراح القوانين،بينما تتولى الثانية(البرلمان) وظيفة الموافقة عليها أو رفضها او طلب تعديلها، وهذا يختلف حسب طبيعة منظومة الحكم،ففي الدول الديمقراطية

---

[1] _ كمال المنوفي،الوظيفية والدراسة المقارنة للنظم السياسية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،ع 12، 1983، ص72.

[2] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص62.

[3] _ محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج،الاقترابات،والأدوات(الجزائر:دار هومة،ط 5،2007)،ص147.

تمارس الأجهزة التشريعية هذه الوظيفة عمليا،بينما في الأنظمة الشمولية هي مجرد مجالس للتأمل والموافقة على مشاريع القوانين التي تأتي من السلطة التنفيذية.

_**تنفيذ القاعدة**Rule Implementation وتتولاها البيروقراطية في سائر الأنظمة السياسية.

_ **التقاضي بموجب القاعدة** Rule Adjudication وظيفة التقاضي هي في الواقع حل الصراعات،ويسند أداؤها عادة الى المحاكم،ولكن قد تؤديها المجالس العرفية في المجتمعات القبلية،وفي النظم الشمولية تشارك أجهزة الدولة الخاصة في عملية التقاضي،هذه المجالس يمكن أن تتهم أي مواطن بخرق القانون وتقرر أنه مذنب وتعاقبه[1] .

ما يمكن ملاحظته أن الوظائف السابقة ليست متساوية،بحيث أن وظيفة الإتصال السياسي هي الوسيلة التي ينجز عبرها بقية الوظائف،وقد قدمها ألموند على انها إقتراح مبدئي لمقارنة النظم السياسية،هذا النموذج الذي طوره فيما بعد في كتابه السياسة المقارنة إتجاه إنمائي أو تطوريComparative Politics : A developmental approach والذي فرق فيه ألموند بين ثلاث مستويات من الوظائف:

_**وظائف القدرة** Capability Functions وتشمل الوظائف التنظيمية والتوزيعية والرمزية والإستخراجية ومدى إستجابة النظام للمطالب المتعددة،فوظيفة التنظيم تعني مباشرة السيطرة والتحكم في سلوك الأفراد،ووظيفة التوزيع تعني تخصيص القيم في المجتمع، ووظيفة الاستخراج تعني قدرة النظام على إستخراج الموارد المادية والبشرية في البيئة الداخلية والخارجية،أما القدرة الرمزية فتعني الإستخدام الفعال للرموز(كالخطب واقامة العروض العسكرية)، بينما تعني قدرة الإستجابة،مدى توافق المخرجات مع المطالب[2].

_**وظائف التحويل** Conversion Functions وتشمل بلورة المصالح،تجميع المصالح،تشريع القانون، تنفيذ القانون،القضاء بالقانون..الإتصالات السياسية، وهذه الوظائف تخص النظام السياسي ذاته،وتتضمن جانب المدخلات والمخرجات.

_**وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي** System Maintenance and Adaptation Function وتشمل التنشئة السياسية والتوظيف وهي وظائف لا تدخل في عملية التحويل ذاتها ولكن تؤثر على أداء النظام[3].لقد عبر ألموند عن إدراك متقدم بأن نظرية النظام السياسي تتشكل من العلاقة بين المستويات الوظيفية الثلاث، ثم العلاقة بين الوظائف عند كل مستوى.

فأي نظام سياسي عليه أن يستخرج الموارد،وينظم السلوك، ويوزع القيم،ويستجيب للمطالب،وكلها لها علاقة إرتباطية،فالقدرة الإستخراجية تتضمن قدرا من التنظيم والتوزيع(فرض

---

[1] _ كمال المنوفي،مرجع سابق، ص ص 72_73

[2] _ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص ص 64_64

[3] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص25.

وجمع الضرائب)،والقدرة التوزيعية لا بد لها من قدرة إستخراجية وتنظيمية(لأن التوزيع يفترض توفر الموارد ووجود قواعد توزيعية)، بالمقابل تؤدي المدخلات غير الوظيفية إلى تغير في قدرات النظام،فحدوث أزمة إقتصادية قد يضعف القدرة التوزيعية،والمطالبة بالمشاركة السياسية في نظام غير ديمقراطي قد يستتبع نمو في القدرة التنظيمية(تزايد القوات الأمنية) لكبح هذه المطالب،وتعرض الدولة لمقاطعة إقتصادية يقلل من قدرة النظام الإستخراجية،وغياب وظيفة التأييد يخلق تدهور في الروح المعنوية،التهرب الضريبي،التهرب من الجندية،والإستهانة بالقانون) وكلها من شأنها أن تؤثر سلبا على أداء النظام[1] .

ثالثا –أشكال الحكومات و الأنظمة السياسية

في البداية من المفيد أن نقدم ملاحظة رئيسية حول وجود نقاش نظري يخص مسألة تشابه الأنظمة السياسية و إختلافها، والأمر هنا متعلق بوجود نظرتين :

– **النظرة الأولى** مؤداها أن كل الأنظمة السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة؛ هذا التصور مرتبط بثلاثة رجال فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto،جاتيانو موسكا Gaetano Mosca ، وروبرتو ميشلز Robert Michels؛ وهؤولاء كلهم لم تبهرهم الديمقراطية و شككوا فيها، يقول موسكا" من بين كل الحقائق السياسية هناك حقيقة واضحة جدا..ظهور طبقات منن البشر؛طبقة تحكم وطبقة تحُكم، الأولى دائما أقل عددا تحتكر القوة وتتمتع بالإمتيازات، في حين الثانية وهي الأكثر عددا تقع تحت سيطرة الأولى بأسلوب قانوني أقل عنف في السنوات الأخيرة[2].

_وجهة النظرة الثانية: التي ترى أن النظم السياسية مطاطة، فقد حاول أنصارها إظهار أوجه الإختلاف أثناء محاولتهم لتصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة؛ البداية كانت مع أرسطو الذي درس مع تلاميذه مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت158 دستور،لم يصل منها إلينا مع الأسف سوى دستور واحد هو دستور الأثينيين، الذي يتحدث عن تطور الحكم في مدينة أثينا.

لو جمعنا المعايير الكمية والكيفية التي إنتهجها هذا الفيلسوف لأمكن لنا أن نخرج بستة أصناف من أنماط الحكم؛ ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة كما يوضح الشكل رقم01: [3]

- **الأشكال الصالحة:** النظام الملكي/النظام الأرستقراطي/النظام الدستوري(Politeia).
- **الأشكال الفاسدة:** حكم الطاغية/النظام الأوليجاركي/النظام الديماغوجي (الغوغائي).

---

[1] _كمال المنوفي،مرجع سابق، ص ص 75_76 .

[2] _محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص 106 .

[3] _ امام عبد الفتاح امام،الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017)،ص ص 193-194

التقسيم حسب الكم	التقسيم حسب الكيف	
	حكومة	حكومة فاسدة
فرد واحد	ملكية	طغيان
قلة	أرستقراطية	أوليجاركية
كثرة	دستورية	ديماغوجية

المصدر: إمام عبد الفتاح امام،الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017)،ص 193

لكن منذ نصف قرن مضى قدم عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber تصنيفا آخر له، وقد ركز على النظم التي تتمتع الحكومات فيها بالشرعية، و إقترح إنطلاقا من ذلك ثلاث أسس تمكن قادة النظم من إدعاء الشرعية لحكمهم هي"الأنماط المثالية":

_ الشرعية التقليدية، والتي تنهل من ثقل مواريث التقاليد وتلك حال السلطة البطريركية الأبوية(سلطة الأمير والشيخ...الخ).

_ الشرعية الكاريزمية التي تنهل من المكانة الإعتبارية التي يشغلها الزعيم في نفوس أتباعه(سلطة الولي أو الزعيم القومي..الخ).

_ أما الثالثة فهي الشرعية العقلانية التي تستمد حضورها من سلطة القانون في وعي مجتمع يعقل معنى السياسة[1].

وقد سماها ماكس فيبر بالمثالية لأنه قد يحدث أن تجتمع الأنواع الثلاث في سلطة واحدة مع بعض(شرعية مركبة).

وهناك طبعا تصنيفات أخرى يأخذ بها الباحثين؛ فمنهم من يصنف الأنظمة السياسية نظرا لطبيعة النظام الحزبي السائد في ذلك البلد، إذا ماكان الحكم متداولا بين عدة أحزاب كان لنظام السياسي تنافسيا تعدديا كما هو الحال (في فرنسا)، واذا كان الحكم متداول بين حزبين رئيسيين كما هو الحال في (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) كان النظام ثنائيا،أما إذا كان الحكم في أيدي حزب واحد كما هو الحال في الإتحاد السوفياتي سابقا،وكذا بعض بلدان العالم الثالث كان النظام أحاديا[2].

[1] –عبد الاله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،ط1، 2013)، ص 72

[2] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص34

وعلى العموم لم يتوقف الأمر عند التصنيفات السابقة؛ ففي الفترة الحديثة مع بروز القراءات النقدية لكل من كارل بوبر و حنة أرندت تم إزاحة العديد من التصنيفات الكلاسيكية؛ لأنه تبين أنه حتى الأنظمة الدكتاتورية تحاول أن تبرر سلطتها وتظهر بمظهر المعبر عن الإرادة العامة، وذلك حال الأنظمة الهجينة؛ لهذا هناك من الباحثين من توجه نحو بناء تصنيفات إجرائية ، وتصنيفات لها قيمة تفسيرية ونظرية لها علاقة بالميدان، لهذا إعتمدت هذه الدراسات مجموعة من المتغيرات كأساس للتصنيف؛ فكولمان صنف الأنظمة الحديثة الى أنظمة تنافسية/نصف تنافسية /وأنظمة تسلطية[1]. بينما إعتمد غابريال ألموند و بالإستناد إلى معيار التمايز البنائي والتخصص الوظيفي ومدى تجانس وعلمنة الثقافة السياسية أربعة أنماط: [2]

- **النظم الأنكلو–أمريكية:** والتي تتسم حسب ألموند بتجانس ثقافتها السياسية وعلمانيتها، وتنطوي على هياكل سياسية متمايزة ولكل منها دور محدد، وتتوزع السلطة في النظام بوجه عام.
- **النظم قبل الصناعية:** وتتميز حسبه بإختلاط الثقافات السياسية والأبنية السياسية، وفي الغالب تشهد ثقافتين إحداهما حديثة لدى الصفوة وأخرى تقليدية تسود بين الجماهير، وتنطوي من الناحية البنائية على درجة منخفضة نسبيا من التمايز البنائي؛ فالأحزاب السياسي تكون غير مستقرة،وجماعات المصالح إن ووجدت عادة ما تكون هشة،والأبنية السياسية غالبا ما تضم عناصر حديثة وتقليدية.
- **النظم الشمولية:** وتتسم بتجانس ثقافاتها السياسية، وإعتمادها على إيديولوجية معينة تحدد الغايات السياسية وأساليب تحقيق هذه الغايات، وتنطوي على أبنية سياسية متمايزة، وتلعب الأجهزة الحزبية والأمنية دورا متميزا في المحافظة على مركز واحد للقوة،والحيلولة دون مراكز قوة أخرى.
- **النظم الأوروبية القارية:** وهي بحسب ألموند ذات ثقافة سياسية مجزأة مع وجود جذور مشتركة وتراث مشترك،أي أن هذه النظم تنطوي على سياسات فرعية أهمها:الثقافة الكاثوليكية/ثقافة الطبقة الوسطى/الثقافة الصناعية، ويلاحظ من الناحية البنائية إرتباط الأبنية والأدوار بالثقافات الفرعية.

بالمقابل يقسم الأنظمة السياسية أنصار معيار العلاقات بين المؤسسات السياسية،أوما يطلق عليهم بأنصار "مبدأ الفصل بين السلطات" الى **أربعة أشكال** رئيسية معروفة: النظام البرلماني_ النظام الرئاسي_النظام شبه الرئاسي_ نظام الجمعية النيابية.

من الأفضل أن يقال أن المطلوب هو إستقلال السلطات l'autonomie du pouvoir وليس الفصل بين السلطات la séparation des pouvoirs خاصة وأن عبارة الفصل بين

[1] _ عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص39

[2]– Gabriel Almond,comparative political systems,The journal of politics,V18.N03.Aug.1958,p p392–393

السلطات لم ترد في كتابات أي من لوك أو مونتيسكيو ؛ من الواضح أن هذا التفسير المرن لم يتقبله واضعو الدساتير في أواخر القرن 18 لأن همهم الأول كان التخلص من الأنظمة الإستبدادية موظفين بذلك أفكار مونتيسكيو توظيفا جامدا.[1]

1_النظام البرلماني

والذي يتميز بسلطات محددة للبرلمان الذي تنبثق عنه الحكومة بكاملها، والتي تمارس السلطة باسم رئيس الدولة، ويتم إختيار رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ويعين من طرف رئيس الدولة الذي لا يمارس سلطات فعلية؛ وتكون الحكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان، ومجبرة على نيل ثقته للاستمرار في تحمل مسؤوليتها (حالة بريطانيا/هولندا/إسبانيا...) [2].

وعموما يمكن رصد **ثلاث ميزات رئيسية** يمتاز بها هذا النوع من الأنظمة؛

- ثنائية السلطة التنفيذية :(رئيس الدولة+مجلس الوزراء)؛ ويقصد بها وجود رئيس غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان؛ بينما تمارس الوزارة كل السلطات الفعلية مع تحمل المسؤولية أمام البرلمان[3].
- دور رئيس الدولة هو دور سلبي (رمزي)؛ وحتى في حالة إشراكه مع الوزارة ينبغي على هذه الأخيرة أن تتحمل مسؤولية تدخله، وأن لا تسمح بأن يكون موضع مناقشة البرلمان.
- مسؤولية الوزارة أمام البرلمان (أكانت مسؤولية تضامنية أو فردية).

– العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:

نتحدث في نظام كهذا عن الفصل المرن بين السلطات و عن التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

التوازن :الوزارة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان عن جميع أعمالها؛ بحيث يحق لأعضاء البرلمان توجيه الأسئلة والإستجواب وللبرلمان الحق في سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها؛بالمقابل تمتلك السلطة التنفيذية حق حل البرلمان وما يترتب على ذلك من اجراء الإنتخابات لاختيار برلمان جديد؛وهذا يعني الإحتكام للشعب لحسم النزاع الذي نشا بين السلطتين؛كما تملك السلطة التنفيذية حق دعوة البرلمان إلى الإنعقاد وفض دورات إنعقاده،كما بإمكانها دخول البرلمان لشرح سياسة الحكومة والدفاع عنها.

التعاون: نتيجة لقيام هذا النظام على الفصل المرن بين السلطات،نشأت عدة مظاهر للتعاون Collaboration بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛من مظاهرها؛ إشتراكهما في وظيفة التشريع فالحكومة تشارك البرلمان في إقتراح القوانين(بل معظمها نابعة منها) نتيجة خبرتها التقنية و إتصالها المباشر بالشعب،بالإضافة إلى حضور الوزراء لجلسات البرلمان ومناقشة اللجان

---

[1] – سعاد الشرقاوي،النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة:دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،1998)،ص115.

[2] _ علي جرو،فضاء الديمقراطية(الدرا البيضاء،ط1، 2013)، ص ص17-18.

[3] _ علي عبد المعطي حمدان،النظام البرلماني:دراسة بعض الدساتير البرلمانية،مجلة العلوم السياسية والقانون ،ع 15، 2019، ص 24.

البرلمانية،من ناحية أخرى بإمكان البرلمان تشكيل لجان تحقيق برلمانية للتحقيق في بعض أعمال السلطة التنفيذية،كما تشارك السلطة التشريعية في التصديق على المعاهدات وإعلان الحروب ويجوز الجمع بين عضوية البرلمان وتولي مناصب وزارية[1].

فقط يجب **التأكيد هنا** على فكرة أساسية، أنه ليس كل نظام سياسي يتوفر على برلمان يعتبر نظاما برلمانيا، فالبرلمان قد يكون حتى في الأنظمة الدكتاتورية (مشكلا من الحزب الواحد)،كما قد يكون في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية،فالميزة الأساسية تتمثل في مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وعلاقة التأثير المتبادلة بينهما،بالإضافة إلى رمزية دور الرئيس.

2_ النظام الرئاسي

ويتميز بسلطات واضحة لرئيس الدولة، هذا الرئيس المنتخب من الشعب،يعتبر بمثابة رئيس الحكومة أيضا،مما يفيد إنتفاء وجود مجلس وزراء يشاركه السلطة،لهذا تعتبر إجتماعاته بوزرائه (مساعديه) للإستشارة فقط، هذا الإنفراد يعني أن الوزراء لا يتعبون سياسة خاصة بهم، بل ينفذون سياسة الرئيس[2]. يعتبر النظام الرئاسي الأمريكي معبر عن هذا النموذج،أين ينتخب الرئيس عن طريق الإقتراع غير المباشر بواسطة المجمع الانتخابي الذي يبلغ عدده(538) ناخب.

من الناحية الدستورية يقوم هذا النظام على المبادئ الآتية:

_حصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة المنتخب

إذا كان النظام البرلماني يقوم كما سبق ذكره على ثنائية السلطة التنفيذية؛ فإن النظام الرئاسي يقوم على أساس أحادية السلطة التنفيذية؛ ويتميز بسلطات واضحة لرئيس الدولة، والذي يعتبر في نفس الوقت بمثابة رئيس الحكومة؛ فالسلطة التنفيذية تتجسد في رئيس الدولة ولا وجود لمجلس الوزراء ولا لوزير أول، بل فقط مساعدين له يدعون "كتاب الرئيس".

_توازن وإستقلال السلطات العامة مع شدة الفصل بينهما:

الفصل التام بين السلطات لا يمكن تصوره في أي نظام سياسي ما دامت سلطات الدولة تشكل أجزاء لجهاز واحد،ونلمس علاقة التداخل الوظيفي في النظام الرئاسي من خلال: [3]

– **إستقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية؛** بمعنى أن السلطة التنفيذية لا يحق لها حل السلطة التشريعية؛كما لا يملك حق تأخير أعمالها عن طريق تأجيل إجتماعاتها مثلما هو الحال مع النظام البرلماني،بالإضافة الى ذلك لا تملك السلطة التنفيذية حق إقتراح القوانين ولا يستطيع الوزراء حصور جلسات السلطة التشريعية والمشاركة في المناقشات إلا بناء على طلبها.

–**إستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية؛** والمعنى أن السلطة التشريعية لا تملك أي وسيلة من وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية المعروفة في النظام البرلماني؛فلا تستطيع إجبار

---

[1] _ مولود ديدان،مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية(الجزائر:دار بلقيس،2017)،ص ص 187–188

[2] _ سعيد بو الشعير،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،ج2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013)،ص 99.

[3] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص ص 260–261

الرئيس على إقالة بعض مساعديه عن طريق سحب الثقة منهم،فهؤولاء الوزراء غير مسؤولين سياسيا أمامها.

_ خضوع الوزراء خضوعا تاما لرئيس الدولة.

وعموما تبقى خصوصية هذا النظام الذي يحضر في الحالة الأمريكية كنموذج تكمن أساسا فيما يسمى "بقوى المجتمع"، من حركات مدنية وجماعات ضغط فعالة التي تعتبر بمثابة قنوات رئيسية لمشهد الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة طبعا للقاعدة المتينة (الدستور) [1].

وإذا كان النظام الرئاسي في التجربة الأمريكية متأثر بأقوال ماديسون ومونتيسكيو (التي تقول أن كل إنسان يمتلك سلطة مدفوع إلى إساءة إستخدامها)، والقصد هنا السلطة التنفيذية؛إلا ان هذا الفكر عند وضعه للدستور قد قيد الرئيس بعدة قيود منها:

_ تحديد مدة الرئاسة بأربع سنوات وأن لا يعاد إنتخاب الشخص الواحد إلا مرة واحدة.

_ هناك حقوق للمواطنين لا يجوز للرئيس المساس بها محمية من قبل المحكمة العليا، مع مراعاة أحكام الدستور بشأن إختصاصات الدويلات المشكلة للإتحاد.

_تأثير الجماعات الضاغطة على توجه سياسة الحكومة،كما أن الأحزاب لها تأثيرها على الرئيس خاصة في حالة وجود أغلبية في الكونغرس معارضة؛ رغم أن الثنائية الحزبية المرنة تسمح للرئيس بالتأثير على الأغلبية حتى ولو كانت من خارج حزبه[2].

3_النظام شبه الرئاسي

وهو مزيج بين النظامين الرئاسي والبرلماني، إذ يأخذ من كل واحد منهما بعض العناصر؛ يأخذ من النظام الرئاسي عنصرين هما:

- الإنتخاب المباشر للرئيس من قبل الشعب وعدم مسؤوليته السياسية أمام البرلمان، وممارسة الرئيس لصلاحيات فعلية[3].
- ثنائية الجهاز التنفيذي(رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الوزراء مع وزرائه) ،فعكس النظام الرئاسي يعتبر الوزراء مسؤولين أمام البرلمان مسؤولية تضامنية وفردية،فهذا النظام شبه الرئاسي يأخذ من النظام البرلماني خاصيتين،ثنائية السلطة التنفيذية و مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.
- البرلمان في النظام شبه الرئاسي سلطاته محدودة رغم أنه نظريا يمكنه سحب الثقة من الحكومة ،إلا أن دوره من الناحية العملية سواء في التشريع أو مراقبة السلطة التنفيذية يجعل منه مجرد تابع للسلطة التنفيذية (مثال الحالة الفرنسية بعد تعديل 1962). [4]

---

[1]– M.J.C. Vile,Politics in the USA, edition published in the Taylor & Francis e–Library, 2007,p24

[2]_ سعيد بو الشعير،مرجع سابق، ص ص193 _194.

[3]_ محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،، ص 70.

[4]_ سعاد شرقاوي،مرجع سابق، ص 124.

ما يميز هذا النوع من الأنظمة هي سمة التعاون بين مختلف السلط الثلاث والذي يترتب عنه أحيانا مظاهر سلبية وأحيانا إيجابية؛ فعلى مستوى السلبي (مثلا:إعتراض أي سلطة عمل السلطة الأخرى من قبيل حق الفيتو،رفض تعيين بعض الموظفين المدنيين،رفض المصادقة على المعاهدات الدولية،عدم قبول توقيع على بعض الفواتير،رفض تقديم مصادقة البرلمانية...الخ، أما إيجابيا؛حل البرلمان، إستقالة الحكومة،تعيين الموظفين المدنيين، صياغة المقترحات التشريعية،عقد الإنتخابات العامة..والعديد من المظاهر الأخرى.

ما يمكن قوله هنا بطبيعة الحال، الأعمال التي تحتوي على جانب سلبي ستنتج تأثيرات إيجابية، فمثلا (حق إستعمال الفيتو) من طرف رئيس الدولة يجعل المشرع يبحث عن حلول وسطى وأرضية مشتركة فيما يخص محتوى المقترحات، بينما أيضا يصدق القول على فكرة أن الأعمال التي تحتوي على جانب إيجابي لها تأثيرات سلبية مثل (حل البرلمان أو إستقالة الحكومة الذي ربما يحبط إستمرارية أفعال المؤسستين). [1] .

يمكن القول أن دستور الجمهورية الخامسة الذي أثير حوله الجدل الكبير بسبب غموضه، فتح العديد من التأويلات حول طبيعته، إذ نلمس جليا مبادئ النظام البرلماني فيما يخص علاقة الحكومة بالبرلمان، لكن التطبيق يميل إلى التخفيف ووصف البرلمان (بالمتعقل)، فالتعديل الذي مس مثلا الدستور الفرنسي سنة 1962 أدى إلى تقوية سلطات الرئيس، الذي أصبح منتخب من الشعب مباشرة ومسؤول أمامه فقط،هذا الدستور أحدث نظام هو أصلا نظام برلماني يقترب من الرئاسي ولذلك سمي بالنظام شبه الرئاسي.

4_ نظام الجمعية النيابية(النظام المجلسي)

يقوم هذا النظام السياسي على أساس عدم توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وذلك لصالح السلطة التشريعية فتوجيه وادارة كافة القضايا السياسية والهامة المتعلقة بشؤون النظام تكون على مسؤولية السلطة التشريعية فهي على رأس النظام السياسي.

يقوم نظام الجمعية النيابية على مبدأ تركيز السلطة ،وهو إتجاه ينسجم مع فكرة وحدة السيادة في الدولة وعدم إمكان تجزئتها،سواء من حيث تمثيل صاحبها أو من حيث ممارستها،لذا يجب إنفراد الهيئة المنتخبة (السلطة التشريعية) بتمثيل الأمة والتعبير عن إرادتها ،ولو تصفحنا جميع الدساتير السويسرية(1848_ 1874_1999) التي تمثل هذا النموذج لوجدنا أن جميع السلطات العامة بموجبها تتركز في يد الجمعية الإتحادية،بينما يمارس السلطة التنفيذية المجلس الإتحادي بتفويض من الجمعية الإتحادية،بالمقابل تمارس الوظيفة القضائية المحكمة الإتحادية.فدستور 1999 الجديد ينص على أن الجمعية الاتحادية هي أعلى سلطة في البلاد ،

[1] _Vetalino Canas,The Semi_presidential System,Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, , 2004,p100

هذه الجمعية التي تتكون من مجلس الشعب ومجلس المقاطعات،ولكلا المجلسين إختصاصات متساوية[1]

ما يميز هذا النظام الإستثنائي مايلي:

_الجمعية النيابية بمجلسيها أعلى سلطة في الإتحاد السويسري طبقا للمادة 169من دستور الإتحاد ،وهي من يشرف على بقية الهيئات في النظام السياسي(المجلس الإتحادي_الإدارة الإتحادية). [2]

_لا يمكن للجمعية النيابية عزل أعضاء المجلس الإتحادي طول مدة عضويتهم(أربع سنوات) والتي هي قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية،ما جعل هذا المجلس يكتسب وزن وإستقرار سياسي داخل النظام،فبعض الأعضاء تمتعوا بالعضوية لمدة عشرين عام.

_ تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية،فالهيئة التنفيذية لا يمكنها حل البرلمان رغم أنها مسؤولة أمامه،فالجمعية النيابية يمكن لها توجيه الأوامر للمجلس ويمكن أن يعدل أو يلغي قراراته بل أبعد من ذلك يمكن للبرلمان أن يوجه إستجواب للمجلس،وإذا ما نشب خلاف بين المجلس الإتحادي والجمعية يتراجع المجلس دون أن يضطر للإستقالة لأنه عمليا ينفذ سياسة الجمعية ،بالمقابل معظم التشريعات التي تقرها الجمعية تكون من إقتراحه،كما أنه يشارك في مناقشة التشريعات مع الجمعية،وكثيرا ما تقرها هذه الأخيرة دون تعديل .ففي النهاية يعتبر المجلس الإتحادي أيضا هو من يتولى تسيير شؤون الدولة في الواقع وهذا لقصر مدة إنعقاد دورة الجمعية (شهرين الى ثلاثة أشهر من كل عام). [3]

تستند التجربة السويسريةThe swiss experience إلى فكرة محدودية قدرة المؤسسات على إخضاع السياسيين للرقابة اللازمة،ولهذا تأتي تقنية "الإستفتاء" في إطار النظام الفديرالي والديمقراطية المباشرة لجعل إهتمامات المواطنين وخياراتهم الحقيقية نصب أعين السياسيين، وحتى معرفة الأصوات الرافضة إتجاه مشروع معين، لأنهم في الأخير هم من يدفع الضرائب، وهذه المعادلة في الحالة السويسرية (فدارلية+ديمقراطية مباشرة) تمنع قيام نظام الكارتل على مستوى الحياة السياسية، ما يجعل هذا النظام جد فعال[4]. خاصة عندما ندرك طبيعة المواطن السويسري المحافظ والواعي،فمنذ تعديل 1874 الشامل أصبحت كل القوانين التي يقرها البرلمان معرضة للإستفتاء، إذ يتفق مؤرخو الديمقراطية السويسريون، من أندرياس غروس إلى جو لانغ، على أهمية هذا الإصلاح الدستوري، فما جرى في عام 1874 لم ينقل الدولة الفدرالية إلى الاستقرار فحسب،

---

[1] _ زياد سمير زكي الدباغ،دراسة في النظام السياسي السويسري،مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،ع1، 2011، ص571

[2] _ معتز إسماعيل خلف،خلف صالح علي،صنع السياسات العامة في نظام الجمعية الاتحادية في سويسرا،مجلة قضايا سياسية،ع59،2019، ص9.

[3] _ زياد سمير زكي الدباغ،مرجع سابق،ص 579.

[4]– Bruno S. Frey and Iris Bohnet, Democracy by Competition:Referenda and Federalism in Switzerland, The Journal of Federalism 23 (Spring 1993,pp80–81

بل إن المرء عثر فيه – من خلال إقرار حقوق الشعب – على التناغم بين المؤسسات الديمقراطية والإحساس الديمقراطي للمواطنين، وهذا مايجعل هذا النموذج من الحكم يستمر في التجربة السويسرية ويفشل في تجارب مثل فرنسا وتركيا.

المحاضرة الرابعة:
مقدمات في مسألة الدولة

المحاضرة الرابعة: مقدمات في مسألة الدولة

يُشكل البحث عن أصل الدولة وتحديد وقت ظهورها أهمية بالغة ومعقدة ؛ ذلك أن الدولة ظاهرة تشكلت وفق مسارات مختلفة إختلط فيها الإقتصادي بالإجتماعي بالسياسي بالثقافي؛ على أن هناك نظريات تحيلنا إلى معايير مختلفة في التفسير سنحاول أن نتوقف عندها.

أولا- تعريف الدولة

إذا إهتدينا بتاريخ علم السياسة منذ أيام اليونان حتى يومنا، بدا لنا أن الدولة كانت محور الدراسات السياسية، فعني الفلاسفة اليونان بالدولة المثلى وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو بالخلافة،واستغرق المفكرون المسيحيون في مناقشة علاقة الدولة بالكنيسة، وتناول المفكرون المحدثون نشأة الدولة وسيادتها؛ هذا الإهتمام يدل أن الفكر السياسي في الماضي إعتبر الظاهرة السياسية هي الدولة،وإعتبر أن علم السياسة علم الدولة؛ولايزال بعضهم الى اليوم يعتبره كذلك .

تحيلنا كلمة دولة إلى الأصل اللاتيني Status وتعني الحالة المستقرة،غير أن الكلمة أخذت مدلولا سياسيا في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف الجمهورية.وقد إندرجت كلمة دولة في اللغة الحديثة لتدل على المؤسسات السياسية بغض النظر عن تنوع الأنظمة،وقد دخلت كلمة دولة إلى اللغات الأوروربية المختلفة،فتعرف بالألمانية بكلمة Staat وبالإنجليزية State ؛بينما يشترك الفقهاء في تعريفاتهم كما سنرى من خلال التركيز على شروطها الثلاثة Conditions d'existence وهي: (الشعب/الإقليم/السلطة السياسية)[1] .

وهذا موجود في تعريف ماكس فيبر Weber الكلاسيكي للدولة:"إحتكار الإستخدام الشرعي للقوة الإكراهية داخل إقليم محدد؛ وهي نظام عقلاني قانوني؛ و نفهم الدولة اليوم بإعتبارها تجريدا وترتيبا مفاهيميا لموضوع السلطة السيادية ومداها؛وهي بذلك تحتاج إلى نوع ما من الحكومة لتحويل فكرة الدولة إلى ممارسة واقعية للسلطة السيادية. قد توجد حكومات تابعة كما في حالة النظام الفيدرالي إلا أنها تظل تابعة لسلطة الحكومة المركزية؛وعندما تدعي أكثر من حكومة واحدة السيادة،فإما أنه لا توجد دولة أو أنها في حرب أهلية[2].

الفكرة العامة تطورت فيما بعد مع أطروحة أنطونيو غرامشي (ومفهوم الهيمنة) أين أدمج جهاز الهيمنة بالدولة وبذلك يوسعه ليتجاوز المفهوم الماركسي اللينيني بصفتها أداة قسر في يد البرجوازية،فإستنادا اليه الفكرة العامة للدولة:"تضم عناصر يجب إرجاعها الى فكرة المجتمع المدني،بمعنى أن للمرء بإمكانه أن يقول بأن الدولة =المجتمع السياسي+المجتمع المدني وبكلمة أخرى الهيمنة محمية بذرع القسر". وهذا ما يوضحه مارتن كارنوي Martin Carnoy بأن غرامشي

---

[1] -مولود ديدان،مرجع سابق، ص26.

[2] – بريان نيسلون،صنع الدولة الحديثة،ترجمة:اسماعيل عرفة(بيروت:عالم الادب للبرمجيات والنشر،2019)، ص30.

أدرك بأن الطبقة المسيطرة لم تكن مضطرة إلى الإعتماد بشكل منفرد على القوة القسرية للدولة،ولا على حتى قوتها الإقتصادية المباشرة،بل كان بالإمكان عبر هيمنتها المعبر عنها في المجتمع المدني وفي الدولة إقناع المحكومين بقبول منظومة معتقدات الطبقة الحاكمة وأن يشاركوها قيمها[1].

إذن فكرة وجود بنية لا شخصية لبسط السيطرة تدعى الدولة هي فكرة راسخة في أذهاننا؛ولهذا عرفت التعريفات المعاصرة التعاطي مع ظاهرة الدولة من حيث كشف أساليب نفوذها كسلطة في المجتمع،بعدما تجاوزت البعد القهري في تمظهرها الى العمل على تشكيل قبول مجتمعي يعزز وجودها،ولا يكلفها كثيرا .

فالدولة ليست أجهزة ومؤسسات فقط؛تقوم منها مقام التمثيل والتجسيد،إنها فوق ذلك وقبله فكرة عليا تستنبطها الجماعة الوطنية أو القومية التي تقوم على أرض،وتمارس عليها سيادتها الذاتية بوصفها ملكا خاصا جماعيا،مستقلا،يتولد من السيادة عليه شعور جمعي بالتميز والتمايز عن الجماعات السياسية (الوطنية والقومية) الأخرى، توفر الدولة لهذا الشعور الذاتي بالهوية الجماعية المتميزة أساسات من حيث أنها هي من يحدد نطاق تلك السيادة،التي تدخل فيها الجماعات الإجتماعية[2].

ثانيا – في تفسير نشأة الدولة

بينما من الممكن نظريا أن توجد الدولة بالمعنى البنيوي بدونها إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لها (أي الدولة) أن تصمد بغير أسطورة تشغيلية تضفي عليها الشرعية؛وما يميز جميع الدول أن إيديولوجيا إضفاء الشرعية تتم صياغتها في هيئة أسطورة الأساس الذي شكلت الدولة من خلاله:بواسطة الالهة في الدول المبكرة،أو بفعل الإجماع العقلاني في الدولة الحديثة .

من هذا السياق سنفصل هذا العنصر إنطلاقا من تقسيم نشأة الدولة الى النظريات التي ربطتها بالإجماع والعقد الإجتماعي، والنظريات الدينية؛وكلاهما يمنح نوع معين من الشرعية والأدلجة تستند عليها الدولة،والفارق فقط هناك تمييز في صاحب السيادة ومصدر السلطة .

1 – النظريات غير العقدية:

أ –النظريات الثيوقراطية:

يربط أنصار هذه النظريات أصل نشأة الدولة وظهور السلطة الى الله؛ فمصدر سلطة الحاكم وفقا لهذه النظرية من الله،وبالتالي فإنه يتميز ويسمو عن المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها عن غيره،وهي صفات مكنته من الفوز بالسلطة.وقد قامت الحضارات القديمة على هذه النظرية فكان فرعون يعبد وأطلق عليه اسم "ر ع" أي الإله في عصر الأسرة الرابعة و إسم هوريس في عهد الأسرتين الأولى والثانية؛كذلك الشأن في الصين كانت سلطات الإمبراطور تقوم على

[1] – نزيه الأيوبي،تضخيم الدولة العربية :السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط،ترجمة:أمجد حسين(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010)،ص42.

[2] –عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية والمواطنة(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب،2020)، ص51.

أساس ديني؛وفي العصر الملكي المطلق في روما كان الملك هو الكاهن الأعظم يسن القوانين ويفسرها؛وقد إدعى سلاطين آل عثمان أن السلطان هو ظل الله في الأرض دون سند كتبرير للحكم المطلق[1].

تقول النظرية الثيوقراطية(نظرية الحق الإلاهي) بنوعين من التنصيب، تنصيب مباشر وآخر غير مباشر، تدعي هذه النظرية أن السماء تخول لصاحب السلطة أو صاحب السيادة _على حد تعبير روسو_ صلاحيات الحكم المطلق دون تدخل أي إرادة أخرى، مادام الله إصطفاه لهذه المهمة، إلى أن تصطفيه مرة أخرى نفس الإرادة لتنقله إلى عالم الأموات، فيرثه من بعده من ينحدر من نسله أو سلالته لتنضاف إلى المباركة الإلاهية مباركة الزمن (الشرعية التاريخية)، وبذلك لا يحق لأي كان محاسبة الحاكم بإستثناء السماء[2] .

ويرجع الفضل في تطوير هذه النظرية من جهة الفكر الغربي إلى أحد آباء الكنيسة المسيحيين (القديس أوغسطين 354-430)، الذي إستفاد من آراء أفلاطون ومن تجربة السلطة في ظل الإمبراطورية الرومانية جسد كل أفكاره في كتابه مدينة الله The city of God كأول تصور متكامل للنظرية السياسية الكاثوليكية، و الذي خلص فيه إلى أن العدل غير قابل للتحقق إلا في دولة دينية تقيمها الكنيسة أو تخضع لتوجهاتها، وهو نفس الإتجاه الذي سارت عليه نظرية السلطة الأبوية التي شرحها روبرت فيلمر Robert Filmer في كتابه الحكم الأبوي 1588-1653، والذي إعتبر فيه أن سلطة الملك كإمتداد للسلطة الطبيعية للأب على عائلته وخدمه، وهي مرحلة متأخرة من السلطة التي منحها الله لأبينا ادم عندما خلقه بحيث انتقلت سلطة آدم الأبوية إلى كل الآباء، أما السلطة على جميع العائلات فقد فوضها الله للملوك وهي سلطة غير قابلة للتحديد أو المحاسبة أو النقاش، فطاعة الملك هي إمتداد لطاعة الخالق[3] .

ب-نظرية القوة:

يرى أنصار هذه النظرية أن أصل نشأة الدولة يعود إلى عامل القوة والقهر والسيطرة؛فقد كان الأفراد في القديم يتحملون المشاق تلبية لغرائزهم من أجل إخضاع لغير لهم؛فتميزت حياتهم بالغزو والصراع فنشأت بذلك العشائر أو القرى أو المدن يرأسها شخص أو أشخاص أقوياء (ماديا) فكانت البداية الأولى؛ ويدعم أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم بلوتارك plutarque وابنهايمر oppenheimer رأيهم بأن الدولة هي نظام فرضه المنتصر على المهزوم،وأن أقدم القوانين هي حكم وسيطرة القوي على الضعيف..هناك من سلم بها وهناك من إنتقدها وقال بأن القوة ليست

---

[1] -طاشمة بومدين،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص54.

[2] - هند عروب،مرجع سابق، ص 74.

[3] - توفيق السيف، رجل السياسة:دليل في الحكم الرشيد(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011)ص ص،99-100.

المعيار الوحيد لنشأة الدولة بل هناك معايير أخرى (كالقرابة/الدين/الرضى..)؛ وهنا نعثر مثلا على: [1]

- المقاربة الخلدونية (المبنية على :الزعامة/العصبية/دعوة دينية).
- النظرية الماركسية (نشأة الدولة تعود إلى الصراع الطبقي وزوالها أيضا).

2-النظريات العقدية :

تنشأ الدولة في فلسفة العقد الإجتماعي،حين يصار الى نقل الحقوق الطبيعية من أفراد تمتعوا بها إلى جسم إجتماعي جديد يُعيد تحديدهم من حيث أصبحوا_معه_جماعة سياسية ويعيد،بالتبعة توزيع الحقوق عليهم بما هي حقوق سياسية أو مدنية تمنحها الدولة هذه المرة لا الطبيعة،نقل الحقوق من كل فرد إلى المجموع الذي تمثله (الدولة) ليس شيئ آخر غير التنازل عنها،ومع أنه فعل إضطراري لتشكيل المجتمع السياسي،إلا أنه فعل طوعي واع في عمقه[2].

تنطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجود الدولة التي تمثل نتيجة لتعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني، وتكمن وراء هذه الحاجة رغبة هؤلاء الأفراد إضفاء التنظيم على حياتهم المشتركة. ويمكن التمييز هنا بين ثلاث اتجاهات:

أ- نظرية توماس هوبسThomas Hobbes

لقد إشتهر الفيلسوف توماس هوبز Thomas Hobbes 1588-1679 بكتابين (لفياثان Leviathan) و (دوسيف De cive)، والذي عبر فيهما عن تصوره حول شرعية الدولة، التي رأى أنها القوة الوحيدة في المجتمع التي يحق لها امتلاك وسائل الردع واستعمالها، يبقى أن هذه الدولة لم تقم من ذاتها بل هي مؤسسة أقامها المجتمع لكي تمثله وتدير التعارض بين مصالح أعضائه، على نحو يوفر الحد الأعلى الممكن من الفوائد.

ومن هذه الزاوية فشرعية الدولة وحق الملك في الأمر والنهي ليس مستمدا من وراثته للعرش ولا من إرادة الله كما تقول الكنيسة، ولا من كونه أعلمهم كما يقول الفلاسفة، ولا أغناهم كما يقول الإقطاعيون، فهي شرعية نابعة من إرادة مجموع المجتمع الذي أقامها لتحمي مصالحه، ولكنها شرعية مطلقة حسب هوبز، فالفرد تنازل عن كل حقوقه للحاكم، وهذا هو الأصل الأول لنظرية العقد الاجتماعي[3] .هذه النظرة التي لا تفهم سوى في سياقها المرتبط أساسا بسنوات الحرب الأهلية (1642-1651) فكانت رد فعل عن الفوضى التي سادت، وتطلع إلى قوة تستعيد الإستقرار حتى لو إحتكرت السلطة بصفة مطلقة، لأنها نابعة أساسا من الشعب .

وككل منظري العقد الناضجين يستمد هوبز نظريته عن السيادة من التحليل الأولي لحالة الطبيعة التي يصفها بإعتبارها "حالة حرب" تؤلب الجميع ضد الجميع،وهي حالة صراع مستمر

---

[1] – سعيد بوالشعير،مرجع سابق، ص29.

[2] – عبد الاله بلقزيز،في الدولة الأصول الفلسفية(بيروت:منتدى المعارف، ط1، 2020)، ص 137.

[3] – توفيق السيف،مرجع سابق، ص 114.

يصفها:" حيث لا يوجد مجتمع،والأسوء من هذا كله وجود خوف متواصل وخطر موت عنيف،وكون حياة الإنسان وحيدة وبائسة وقاسية وقصيرة"؛ القضية عند هوبز ليست مسألة سبب التعاقد، بل لماذا نقبل بتشكل الدولة؟ والجواب لديه أن العقد أو العهد هو بين كل فرد مع كل فرد،وبذلك تصبح المجموعة المجتمعة على هذا النحو في شخص واحد تدعى إتحادCommonwealth وباللغة اللاتينية Civitasيطلق عليها اليوم دولةState [1]. إذن سيادة الدولة عند هوبز تتم عند نقل السلطة الى رجل واحد، والذي يمارس هذه السلطة ليس شخصا عاديا مفردا،إنه الدولة أو قل هو و الدولة سواء،لذلك لا يخضع الحاكم السيد للقوانين المدنية ولا لأي من مواطنيه، بإعتباره ليس طرفا في العقد الإجتماعي الذي بمقتضاه قامت الدولة، حين تنقل الحقوق الطبيعية إلى المجتمع السياسي ينتج عن ذلك في رأي هوبز جملة من القواعد: [2]

_ يمتنع على الرعايا تغيير صيغة منظومة الحكم.

_ يمتنع على الرعايا تنحية الحاكم السيد باعتباره تجسيد للسيادة.

_ لا يمكن أن يعارض أحد هذا السيد الذي توافقت عليه الأغلبية.

_لا تكون أفعال السيد موضع إتهام من الرعايا لأنهم لا يملكون هذه السلطة.

_ صاحب السيادة هو من يضع قواعد التملك وهو من يفصل النزاع وله أن يقيم الحرب والسلم،وأن يحدد مراتب الشرف لمن يستحقونها من رعايا الدولة..الخ.

من النافل القول أن فكرة هوبز حول العقد الإجتماعي وتبريره اللامحدود للسلطة المطلقة مرتبطة أساسا بسياق تاريخي كان يعيشه مجتمعه (ظروف الحرب الأهلية وغياب الأمن)،مما جعل نظرته محدودة، لكنه بالمقابل فتح الباب أمام الفلاسفة الآخرين للتفكير بطريقة مغايرة حول مضامين العقد الإجتماعي.

ب- نظرية جون لوك John Locke

أما جون لوك John Locke 1632-1704 فقد شهد نفس الظروف التي شهدها توماس هوبز بدءا من الحرب الأهلية وسقوط الملك شارلز الأول ثم إعدامه عام 1649، وهو ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة، فالغرض الأساسي للتعاقد الإجتماعي حسبه هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق (الفردية الأوتوقراطية) التي لا تتفق مع المجتمع المدني [3].وقد تلخصت هذه الرؤية في كتاباته في (الفلسفة السياسية) أهمها(رسالتان في الحكومة)، حاول عبر الرسالة الأولى تفنيد نظرية فيلمر التي تؤكد أن سلطة الملك مطلقة وقائمة على حق الإلاهي، كما إستهدفت تفنيد نظرية توماس هوبز الذي دافع عن سلطة الملك المطلقة كضرورة للحفاظ على النظام الإجتماعي، أما الرسالة الثانية فقد حاول فيها لوك تطوير نظرية جديدة تؤكد إمكانية قيام

---

[1] -بريان نيلسون،مرجع سابق، ص ص 143-144.

[2] – عبد الاله بلقزيز،في الدولة الاصول الفلسفية،مرجع سابق، ص ص 146_147 .

[3] – فريال حسن خليفة،المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك(بيروت:مكتبة مدبولي،ط1،2005)، ص 46 .

نظام يضمن بصورة متوازية تمتع المواطنين بحرياتهم المدنية ومتانة النظام العام، وعليه تقوم فلسفة لوك على ثلاثة أركان: [1]

أ-العمل هو مصدر وأساس الملكية.

ب-التعاقد والتراضي هو أساس الحكومة ومعيار سلامة عملها، وهو تعاقد ليس أبدي فهو مقيد ومشروط برضى العامة.

ج-جميع الناس متساوون وأحرار بالولادة وهم مستقلون كما هو الحال في حالة الطبيعة.

تمثل نظرية لوك عن الحقوق الطبيعية مفتاح مفهومه عن السيادة الشعبية والمقيدة،والا تستمد من الشعب فقط بل أن تظل معه وهو امر ضروري منطقيا بالنسبة للوك:إذ أن أي سلطة نهائية فوق الشعب ستشكل خطر على حقوق الملكية الأساسية،ومن بين تلك الحقوق التي يوصي بها لوك في كتابه الرسالة الثانية: [2]

- الهيئات التشريعية المنتخبة دوريا.
- حكم الأغلبية.
- والفصل بين السلطات.

من المعروف أن ما قدمه لوك يُعد مدخلا لفكر مونتيسكيو،هذا الأخير الذي نظر بعمق لفكرة الفصل بين السلطات في مؤلفه (روح القوانين)The Spirit of Law، معتبرا القانون أساس الشرعية؛ شرعية الحاكم وشرعية الحكومة.

ج- نظرية جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau .

أما جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau 1712-1778 الذي إشتهر بعمله الأبرز (العقد الإجتماعي) الذي نشر عام 1782، والذي مُنع في فرنسا بحجة أنه دعوة للفوضى، يقرر روسو فيه أن الحكم الشرعي مصدره إرادة الشعب، فالإرادة حسبه هي المظهر الوحيد للسيادة ومن حق الشعب ممارستها بإستمرار، وكذلك تغير الحكومة التي هي وكيل عن الشعب وتخضع لرقابته المستمرة، كما أن القوانين مصدرها الأوحد إرادة الشعب، لأن الإرادة العامة تستطيع لوحدها توجيه قوى الدولة نحو غاياتها بالخصوص نحو الخير المشترك..

وبناء عليه يخلص روسو إلى القول أن السيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة، فهي لا تستطيع التنازل عن ذاتها وصاحب السيادة ليس سوى كائن جماعي لا يمكن أن يكون ممثلا إلا بنفس، "فالسلطة يمكن أن تنتقل أما الإرادة فلا."[3]ويدين روسو هنا في نظريته حول العقد الإجتماعي للمفكرين (هوبز ولوك)، لأنه ببساطة أخذ فكرة السيادة المطلقة من هوبز، كما إقتبس من لوك توجيه السيادة المطلقة نحو تأييد الشعب.

---

[1] - توفيق السيف،مرجع سابق، ص 115 .

[2] -بريان نيلسون،مرجع سابق،ص 151

[3] - هند عروب،مرجع سابق، ص 55 .

إلى أن وصلنا اليوم للنقاشات المعاصرة حول المواطنة الحديثة، و المرتبطة بمنطق الحقوق والواجبات، والتي لطالما أخذت عدة تمثلات و أشكال لإرتباطها أساسا بسياقات تاريخية مختلفة.[1] كما يبينها الشكل رقم:02

	الحقوق المدنية	**الحقوق السياسية**	**الحقوق الإجتماعية**
الفـــــترة	القرن 18	القرن 19	القرن 20
تحديد المبادئ	الحرية الفردية	الحقوق السياسية	الرفاه الإجتماعي
معايير محددة	حرية التعبير،التفكير، العقيدة وحق التملك،المساواة أمام القانون	الحق في الإنتخاب،الإصلاح البرلماني	التعليم المجاني، المنح، الرعاية الصحية"دولة الرفاه الإجتماعي
		التراكـــم ←	←

Source :Christopher Pierson , (The Modern State) , Taylor & Francis e-Library,Second edition 2004,p 112-113.

يبقى أن نشير هنا إلى أن العقد الإجتماعي ليس حدثا تاريخيا بل هو مفهوم فلسفي وفرضيته معيارية، ولذلك لا يهتم الفلاسفة وعلماء السياسة إذا ماكان التاريخ قد سجل حضور هذا العقد في مكان معين أو زمن معين، بقدر ما يهتمون بمفهوم العقد ومُبرراته، فالعقد الإجتماعي كجدال فكري يعود إلى مجادلات أفلاطون وسقراط، ولكنه من حيث صيغته الحديثة فيرجع إلى حدود القرن 17 كرد فعل على نظرية التفويض الإلاهي التي تبناها الملوك آنذاك.

ثالثا- أركان الدولة وخصائصها:

1-أركان الدولة:

أ-الشعب:

يتمثل الركن الأول لقيام الدولة في الشعب الذي تكون من جماعة السكان الذين يتوافقون على العيش معا في ترابط وانسجام و بدونهم لا نستطيع القبول بوجود الدولة.ولا يشترط هنا وجود عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة.وهنا نشير إلى ضرورة التفرقة بين:[2]

- **الشعب الإجتماعي والشعب السياسي:** يتحدد مفهوم الشعب الإجتماعي في سكان الدولة الذي يقطنون في إقليمها وينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها؛غير أنه يوجد مفهوم آخر للشعب

[1]- Christopher Pierson , (The Modern State) , Taylor & Francis e-Library,Second edition 2004,p 112-113

[2] -مولود ديدان،مرجع سابق، ص28

بخلاف مفهوم الشعب الإجتماعي؛هو الشعب السياسي الذي يقصد به الأشخاص الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية(حق الإنتخاب..).

• **الشعب والأمة:** شعب الدولة يتكون من امة أو جزء منها أو من عدة أمم؛وهذا يفيد أن هناك فرقا بين المدلولين؛فالشعب مجموعة من الأفراد تقطن أرضا معينة؛أما الأمة فهي إلى جانب ذلك تتميز بإشتراك أفرادها في عنصر أو عدة عناصر كاللغة والدين والأصل والرغبة المشتركة في العيش معا كما يرى بعض الفقهاء.

والحقيقة أن مصطلح الأمة باللغات غير العربية يجد مصدره في كلمة Nation التي ظهرت في القرن13 وكان يفهم منها تجمع أفراد على أرض معينة، ثم أخذت تتضح في القرن الثامن عشر بمفهومها الحالي في فرنسا،فكان يراد بها واقعا سياسيا إجتماعيا؛ثم إنتقل إلى الدولة،مما أدى إلى إندماج المفهومين(الدولة_الأمة) أثناء الثورة الفرنسية،حيث يقال الدولة الفرنسية والأمة الفرنسية[1].

والدولة الأمة هي التي تتطابق جغرافيتها السياسية والسيادية مع جغرافيتها البشرية ؛وهناك إختلاف حول تحديد العوامل الأساسية التي تحول جماعة معينة إلى أمة:

– النظرية الفرنسية= العامل الحاسم في تكوين الأمة هو إرادة العيش معا Vouloir vivre collectif ولهذا تسمى بنظرية الإرادة (الذاتية).

– النظرية الألمانية= وحدة اللغة والأصل المشترك يمثلان العوامل الأساسية لقيام الأمة و إتحاد أفرادها فيمابينهم؛وذلك على أساس أن الألزاس واللورين يتكلمون اللغة الألمانية بالتالي ينتمون إلى الأمة الألمانية وتعرف ب(النظرية الموضوعية). [2]

ب –الإقليم

الإقليم هو المكان الجغرافي الذي يستقر عليه الشعب أو الأمة بصفة عامة،وتمارس عليه الدولة سيادتها بمفردها دون أن تنازعها أية دولة أخرى في الإختصاص التشريعي و القضائي والإداري؛ولا تهم مساحة الإقليم جغرافيا في تكوين الدولة،كما أنه لا يقتصر على اليابسة فقط بل يشمل ما فوق الأرض وما تحتها والطبقات الجوية والمياه الإقليمية؛وتتم عملية تعيين الحدود إما بشكل إتفاقي أو بموجب معاهدة الحدود أو بقرار تحكيمي أو قضائي دولي،وفي المرحلة الثانية من تعيين الحدود يأتي التخطيط وذلك برسم الحدود على الأرض(تقوم بها لجان خاصة)[3].

ج –السلطة السياسية

وهي الركن الثالث للدولة،ويقصد بها الهيئة الحكامة التي تتولى إدارة البلاد،وتنظيم العلاقات مع الشعب،وتنظيم إقتصادها وإدارة سياستها الخارجية وحماية الوطن من العدوان

---

[1] –سعيد بوالشعير،مرجع سابق،ص 58.

[2] –مولود ديدان،مرجع سابق،ص29.

[3] –طاشمة بومدين،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص65.

الخارجي،وتحقيق الأمن والإستقرار،وضمان تنفيذ القوانين بما يكفل السير الحسن للمؤسسات ورفاهية الأفراد.ولا يمكن تصور دولة بلا حكومة إلا في حالة الفوضى،ولكن تتغير الحكومات عن طريق الإنتخابات أو الثورات او الإنقلابات العسكرية او حتى الإحتلال،فكم من حكومات منفى تنشط خارج أقاليمها وتعمل على انهاء الإحتلال والعودة لأوطانها،بالمقابل هناك حكومات لا تسيطر على كل أقاليمها بسبب التمرد(أزمة تغلغل) ولكنها تبقى مستمرة[1].

هناك إزدواجية في المعنى عند التعاطي مع مفهوم السلطة في اللغة الفرنسية بحيث تدل على معنيين: [2]

- المعنى الأول: يدل عليه مصطلح Autorité الذي يعني هيمنة يمارسها من يمسك سلطة من نوع ما؛تؤدي بالذين تتوجه اليهم الإقرار بتفوق يبرر دوره في القيادة أو التوجيه.
- المعنى الثاني: يدل عليه مفهوم Pouvoir الذي يعتبر مفهوما أساسيا في العلوم الإجتماعية،خاصة في علم الإجتماع السياسي،أين يحمل عدة مدلولات: (المنظور الإمتلاكي/المؤسساتي/التفاعلي).

السلطة بالمفهوم السابق يفهم منها؛أولا، أنها النصاب المحدود من الدولة الذي يخضع للتنافس الإجتماعي والسياسي بين قوى المجتمع كافة،لحيازة الحق في إدارة الدولة(الشؤون العامة) من خلاله،ويقع ضمن هذا النصاب مساحة من الأدوات والمؤسسات مثل:الحكومة/البرلمان/والمجالس المحلية والحكومات؛ وهي مساحة تشغل بالإنتخاب في الأنظمة الديمقراطية؛ وبالتعيين في أماكن أخرى أو بهما معا.[3]وهي بهذا المعنى تنتمي إلى حقل الممارسات إلى السياسةLa politique.

2-خصائص الدولة:

تتميز الدولة بعد قيامها بأركانها بخاصيتين أساسيتين هما؛تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية وبالسيادة.

أ-الشخصية القانونية: ويعترف جل الفقهاء بالشخصية القانونية للدولة ،إلا أن أقلية منهم ينكر هذه الشخصية،ويعتبر هذا الإبتكار مهجورا الآن،لأن الإعتراف بالشخصية مع الدولة حقيقة قانونية ضرورية وأساسية تفرضها وجود الدولة.

الشخص في غير المجال القانوني هو الإنسان،أما الشخص في نظر القانون فهو كل كائن صالح لأن تكون له حقوق وعليه واجبات؛فهو يشمل الإنسان ويقال له الشخص الطبيعي،كما يشمل جماعة من الأفراد أو مجموعة من الأموال يسبغ عليها القانون الشخصية القانونية شخصا إعتباريا أو معنويا؛يترتب عن هذا الإعتراف بالشخصية القانونية للدولة عدة نتائج، ولعل من أهم الآثار في

---

[1] -عمر حمد عقيلة البرعصي واخرون،مرجع سابق،ص 176.

[2] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 47-48

[3] -عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية،مرجع سابق،ص 139

المجال السياسي هو تأكيد إنفصال الدولة عن النخب الحاكمة وتأكيد وحدتها وإستمرارها حتى بتغير الحكام،بحيث لا تزول بزوالهم[1].

ب –السيادة:

السيادة تعني عدم التبعية ولها عنصران؛إيجابي يتمثل في القدرة فوق العادية للبشر لفرض السلطة،وسلبي يبدو في الصفة التي تجعل صاحب السيادة لا يتبع في أي شيء جهة أخرى،وإن كان ذلك يتجافى والواقع؛وهناك تعريف آخر لها على أنها :" هي السلطة التي لا تحتاج لأي مبرر لإثبات تصرفها، على أن لا تقبل الإختزال في النظام السياسي أو النخبة الحاكمة فقط،لأن السلطة موزعة على الجسد الإجتماعي كله وليست متمركزة حول النخبة الحاكمة،فحتى المعارضة هي جزء من السلطة لأنها تشارك فيها وفي قراراتها ولو عبر الإعتراض.[2]

ينبغي هنا أن نعي الفارق بين الدولة من جهة والسلطة والنظام السياسي من جهة أخرى هو الفارق بين بين حقل البنى و حقل الممارسات،بين المجال البنيوي الكياني والمجال التنافسي، الدولة بإعتبارها مجال سيادي خارج المنافسة الإجتماعية والسياسية،لأنها دولة الكل الإجتماعي،المنافسة تكون حصرا على السلطة،وهذه نصاب محدود الحيز من الدولة، وبين ذلك أن الناس تنتخب البرلمان والحكومة والمجالس المحلية..،غير أن أحدا لا ينتخب أفراد الجيش أو الطبقة البيروقراطية(الإدارة) أو القضاة وهي التي تشكل الحيز الأكبر من سيادة الدولة. [3]

رابعا_ الدولة والعنف المشروع

1 –في نسبية مفهوم الشرعية

على الرغم مما يبدو عليه مفهوم الشرعية من وضوح إلا أن محاولة التفصيل فيه يقود الى إشكالية كبيرة، ولعل كثرة السجال حوله زاد من تعقيده وضبابيته أكثر من وضوحه، ويعتقد ديفيد بيثام David Petham أن سبب الغموض يرجع أساسا إلى الخلط بين ثلاث مقاربات مختلفة هي: [4]

_**مقاربة القانونيين** : التي تهتم بالمطابقة بين الفعل السياسي ونص القانون، فالفعل السياسي المشروع وفق هذه المقاربة، هو الفعل المطابق للقانون القائم في الدولة محل البحث، بغض النظر عن مصداقية هذا القانون نفسه أو لا.

_**المقاربة الفلسفية:** تركز على الجانب المعياري، بمعنى كيف ينبغي أن يكون تنظيم العلاقات السياسية في مجتمع معين؛ على نحو يبرر للحكومة طلب التأييد من المواطنين؟، فالولاية المشروعة بالنسبة للفلاسفة تستند الى حضور قيم معيارية يقبلها جميع العقلاء.

---

[1] –مولود ديدان،مرجع سابق،ص 36.

[2] –سعيد بوالشعير،مرجع سابق،ص 100.

[3] –عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية ،مرجع سابق، ص140.

[4] –توفيق السيف،مرجع سابق، ص ص 236–237 .

_**مقاربة علماء الإجتماع:** تأتي نظرة علماء الإجتماع لتركز على الجانب الوصفي والتفسيري وليس القيمي، فهم لا يهتمون بما يجب أن تكون عليه العلاقات السياسية كي تكتسب الشرعية، بل يتركز إهتمامهم على دراسة الوضع القائم في مجتمع معين(تمايز العلاقات السياسية في هذا المجتمع عن المجتمعات الاخرى، ولماذا يقبل جمهور معين بهذا النوع من الحكم بينما لا يقبله جمهور آخر؟)، من خلال هذا البحث يسعون إلى الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا يتعرض المجتمع للإضطرابات؟، فهم يرون أن الإضطراب والتمرد دليل على تآكل الشرعية السياسية أو ضعفها.

من النافل القول أن ما يهم الإجتماعيين ليس مصدر شرعية السلطة بذاته، بل إعتقاد المجتمع بشرعيتها كما عبر عن ذلك ماكس فيبر في مقاربته الثلاثية.

هذه السجالات السابقة صنعت مفهوما يحمل دلالات متعددة في كل مرة، وهو ما جعل من مهمة الباحثين في إستخلاص تعريف توافقي أمرا متعسر الحدوث، فلا القانوني يستغني عن القواعد القانونية الشكلية التي تؤسس للسلطة، ولا الفيلسوف يثبط من محاولة تعميمه للقيم المعيارية العقلانية، ولا عالم الاجتماع يهتم بكيفية إصطناع السلطة إذا توفر ذلك القدر من التوازن القيمي بين النظام والمجتمع في مرحلة معينة.

تلتقي السجالات السابقة في محاولة التبرير للسلطة والطاعة في أن واحد، بإعتباره الرهان الأول للشرعية، ويعتمد هذين الإثباتين(حق الحاكم) وما ينتج عنه من التزام سياسي، ومن أجل أن تنجح هذه العملية، يجب أن يتوفر شرطين متكاملين متعلقين بمجالات نسبية (الرضى والمقبولية_ توافق القيم والقانون): [1]

-**الرضى والمقبولية:** إذا عرفنا شرعية نظام ما بأنها مثلا مقبولية هذا النظام إجتماعيا، فإن مفهوم المقبولية عينه يقع أمام الإستفهام(ما حدود تلك المقبولية؟ مامعيارها؟ كيف تقاس؟). تأخذنا هذه الأسئلة إلى التماس محاولة تفسير ظاهرة مقبولية نظام سياسي ما دون حصول ما يعززها من إنجازات؛[2]وهو السؤال الذي حاول الإجابة عنه كل من ماكس فيبر Max Weber في كتابه الإقتصاد والمجتمع Economy and Sosiety ، عبر إفتراضه لدور حاسم للإيديولوجية في صناعة صور تلك الشرعية، والذي يفرز لنا حالات من الطاعة:

أ_ يطيع الجمهور حكومته كي لا يقع في مشكلات معه.

ب_ يطيع الجمهور حكومته لأنه يعتقد أن ولايتها شرعية.[3](شرعية الإنجاز Performance Legitimacy).

---

[1] – جان مارك كواكو،الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية(الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001)، ص 27 .

[2] – عبد الاله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،ط1،2013)، ص 24 .

[3] – توفيق سيف،مرجع سابق، ص 341.

الحالة الأولى التي تستند إلى الخوف، الهيمنة فيها مؤقتة والإستقرار هش، أما الحالة الثانية تعبر عند فيبر عن مفهوم الهيمنة الذي يجعل من الطاعة أمرا مرغوبا بل ومطلوبا[1] . يبقى القبول في النهاية مفهوم واسع يتضمن الولاء والطاعة، التأييد الحماسي أو جميعها ومن الصعب قياسه أو التحقق منه.

-توافق القيم والقانون:

لا يعد الحكم فعلا قانونيا حسب جوزيف راز Joseph Raz، الا عندما يتفق أولئك الذين يقودون و أولئك الذين يطيعون على القيم التي تعتبرها السياسة موضوعا للارتقاء بها، وهذا من شأنه أن يخلق تجانسا بين الضوابط الاجتماعية والسياسية، بالشكل الذي يجعل من القوانين مطلوبة ولا تكون مقبولة فقط[2].وهو ما يجعل الشرعية القانونية لا تكون بالضرورة مرادفة للشرعية رغم أهميتها، ذلك أن الاعتقاد بالشرعية القانونية يفترض في الحقيقة شرعية نظام عادل يقيم القانون، وبالنتيجة فالشرعية القانونية لا تشكل نوع من الشرعية المستقلة وان كانت تشكل مؤشرا قويا عليها، وضمن الإيضاح السابق يستلزم الاعتقاد بالشرعية القانونية شرطين:

أولا يجب أن تكون النصوص القانونية متناسقة مع القيم المكونة للهوية المجتمعية.

ثانيا يجب أن تساهم النصوص القانونية في تحقيق قيم المجتمع، وإذا لم يكن الحال كذلك فان هذا ما يؤدي الى رفضها وفقدان الثقة بالقيم نفسها(عندما لا تتحول القيم الى واقع تنتهي).[3]

إن إشكالية(المقبولية+ القيم المعيارية) هي من جعلت دافيد إيستون David Easton يفترض تحقق الشرعية في شكل أحادي، وهو الإيمان بالمصالح المشتركة Common Interest التي تدفع في إتجاه إقامة معايير مشتركة لتقييم مخرجات النظام السياسي . و أمام الانتقاد الذي وجه لكلا الأطروحتين(أطروحة القانون+ والقبول)، إتجه الفقه الدستوري في تفسير الشرعية الى الجمع بينهما في وصفه للشرعية: مضمون شكلي يتمثل في دستورية السلطة بان تكون ممارستها لصلاحيتها وفقا للدستور والنظام القانوني القائم، ومضمون موضوعي يتمثل في قناعة الأفراد ورضاهم بهذه السلطة[4] .

لا بد إذن أن يكون هناك تبرير لهذه السلطة السياسية حتى تكون شرعية، بحيث يتمكن الحاكم إلى الإستناد عليه في ممارسته للسلطة؛ ثم لا بد من ناحية أخرى أن توضع لها حدود،فإذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن المجتمع،فإنه ينبغي لها أن لا تبتلع حريات الأفراد،السلطة

---

[1] – عبد الواحد العلمي،مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، مجلة التسامح،ع 2008،23:للاطلاع انظر الموقع: http://tasamoh.om/index.php/nums/view/27/537

[2] – توفيق السيف،مرجع سابق، ص 36.

[3] – جان مارك كواكو،مرجع سابق، ص ص 32-33 .

[4]– Bruce Gilley ,The meaning and measure of State Legitimacy :Results For72 countries,Princeton university ,European Journal of Political Resrarch,N 45,2006,p 502 .

ضرورية،والضرورات تقدر بقدرها،لهذا يتساءل البعض عن الحدود التي يجب أن تقف عندها السلطة حتى لا تتحول إلى طغيان، وما ضمانات تلك الحدود؟.

2-العنف المشروع:

أفسح التحليل الجديد للدولة كما كتب الدكتور حسن صعب المجال للتمييز بين الدولة والمجتمع،وبين سلطة الدولة الشرعية وسلطتها الفعلية؛ فزعزع الإعتقاد بأن علم السياسة يشمل جميع الفعاليات السياسية إذا ما درس الدولة.ولهذا يجب فهم الأمر للتمييز بين سلطة الدولة الشرعية وسلطتها الفعلية. و لا نستطيع أن ندرك هذا التمييز إلا إذا فرقنا بين كلمتي سلطة وقدرة فإستعملنا سلطة ترجمة لكلمة Authority وكلمة قدرة ترجمة لكلمة Power [1].

من المحزن كما قالت حنا أرندتHannah Arendt أن المستوى الراهن للعلوم السياسية عندنا لا يسمح لعلم المصطلحات أن يميز بين كلمات أساسية؛ من قبيل: سلطة، قدرة، قوة، سيطرة وأخيرا عنف،وهي جميعها تحيلنا إلى ظواهر متمايزة،ومن الصعب عليها أن توجد إن لم يحدث هذا التمايز؛ ذلك أن إستعمال هذه الكلمات ليس مجرد قضية قواعد منطقية،بل قضية منظور تاريخي،أما إستعمالها كمترادفات فيكشف عن جهل مؤسف للحقائق، القناعة بان الموضوع المحوري كان دائما تساؤل حول من يحكم من؟ لقد إعتبرت المفاهيم السابقة مترادفة لأن لها نفس الوظيفة[2].

وهنا يفرق جاك ماريتان Jaques Maritain بين السلطة Authority والقدرة Power ،فالسلطة والقدرة أمرين مختلفين؛القدرة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك،في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالإستماع اليك وطاعتك،والسلطة تتطلب قدرة،غير أن القدرة بلا سلطة ظلم وإستبداد؛وهكذا فإن السلطة تعني الحق[3].والمشروعية لا تعني في النهاية سوى الموافقة الشعبية على قواعد الحكم، فهي تعبر عن مجموعة من قواعد إدارة الحكم، وهي أيضا مجموعة من توقعات المجتمع التي تحدد إلى أين تستند أفعال النظام، إنها تُشتق من الرضى الشعبي بسياسات الحكومة، من الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ العقد الإجتماعي، وأيضا من الثقة بأن مؤسسات الدولة بإمكانها أن تقوم بواجباتها، وهي إلى حد ما تعبر عن القاعدة الإجتماعية لمبادئ الحكم التي تشتغل وفقها المؤسسات المعنية[4].ضمن هذه الحالة التي نتحدث عنها (مسألة شرعية الدولة محسومة).*

---

[1] – حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق، ص 132.

[2] – حنة أرندت، في العنف،ترجمة:إبراهيم العريس(بيروت:دار الساقي،ط1، 1992)، ص 42.

[3] – جاك ماريتان،مرجع سابق، ص 146.

[4]– Claire Mcloughlin, Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015,p5

– ضمن أي سياق ، يمكن أن تكون صورة الدولة هي مجموعة من الوظائف، قيادة حكم، قواعد الحكم، أو الهوية الوطنية الجماعية.

غير أنه ينبغي أن نشير الى أن الشرعية الممنوحة ليست كاملة على الدوام،ويرافقها طبعا بعض الإستياء والقلق والرفض الجزئي،والإتهامات،انها تحمل من معنى المشاركة النشيطة أقل مما تحمله من معنى التكيف،لأنها تعكس قبل كل شيء أحكام نسبية ومتقطعة،فتقييم الأفراد لوضعهم تتحكم فيه قيم مختلفة وحتى متناقضة[1].فالقدرة إذن هي قاسم مشترك بين الدولة والسلطة؛وإذا كان علم السياسة يشترك مع العلوم الأخرى في دراسة الدولة والسلطة،إلا أنه يتفرد لوحده بدراسة القدرة،ولذلك فإن أصح وصف له هو أنه علم القدرة.فعلم السياسة يهتم بالقدرة وبكيفية الإستيلاء عليها،والمحافظة عليها،وممارستها ومقاومتها.[2]

من تحصيل الحاصل في علم السياسة المعاصر وفي تجربة النظام الديمقراطي الحديث أن الدولة وحدها الطرف الذي يعود إليه الحق الحصري في إحتكار القوة والعنف،وإحتكار أدواتهما وممارستهما على نحو شرعي (لحفظ المصالح العمومية) ؛غير أن إحتكار العنف شيء وممارسة القهر شيء آخر،حين تحتكر الدولة العنف تتصرف كدولة مجردة تمثل المجموع الإجتماعي والحق العام أما حين تمارس القهر ؛فلا تتحول فقط إلى دولة تسلطية ،بل إلى سلطة في يد فريق من المجتمع ضد آخر،فتتخلى عن كونها دولة. [3]

يخشى بعض علماء السياسة أن يؤدي إختصاص العلم بدراسة السلطة من حيث هي سلطة إلى طبعه بطابع سلطوي ميكانيكي مجرد عن أي إعتبار،إلا للسلطة وقوانين حركتيها الموضوعية،ولهذا يؤكدون بأن هذه القوانين الموضوعية نفسها تقضي بتلازم السلطة مع ما يتجاوز القوة أو التغلب أو القهر إلى ما بعدها؛ ويبدو تعريف بيار بورديو Pierre Bourdieu للسلطة مهم حين عبر عنها بأنها:" قوة في خدمة فكرة وتنشأ هذه القوة من إرادة إجتماعية مهيمنة وتستهدف السير بالجماعة نحو نظام إجتماعي مفيد؛ على أن يكون لهذا النظام القدرة على إكراه أعضاء الجماعة على إلتزام السلوك الذي يمليه هذا النظام".

تعريف بورديو Bourdieu يساعدنا في فهم العوامل التي أسهمت في توجيه علم السياسة من جديد نحو التركيز على موضوع السلطة؛وأهمها عاملان رئيسيان؛العامل الثقافي،يتصل بنزعة الموضوعات الإجتماعية في نهاية القرن 19وبداية القرن20 إلى الإستقلال عن بعضها

والسؤال الاول هو الى اين تستند شرعية الدولة؟: شرعية الدولة هي الدولة التي تستعمل سلطتها في نطاق مبرر، ضمن سياق خاص يعتمد على معايير اجتماعية، ودراسة شرعية الدولة يعني دراسة هذه المعايير، ومدى تطبيق الدولة لهذه المعايير (غالبيتها معايير أخلاقية)، هذا لا يعني أننا بصدد تحديد افتراضات عن نوعية المؤسسات التي نحكم عليها بأنها شرعية، عوض ذلك نحن نبحث عن المبادئ الاخلاقية التي تجعل هذه المؤسسات شرعية تحت أي وضع/السؤال الثاني من يقرر بشرعيتها؟ فليس كل الافراد أو التنظيمات المجتمعية لها نفس القدرة على منح الدولة صفة الشرعية،أو ربما قد تكون سببا في زعزعة شرعيتها، ضمن بعض السياقات نجد فقط بعض جماعات الضغط (النخب العسكرية/رجال المال) يكون لها تأثير في شرعية الدولة، بمعنى أن شرعية الدولة تأخذ بالحسبان قدرة جماعات الضغط المختلفة على احراج قدرات الدولة، مع القدرة على منح الدولة صفة الشرعية أو سحبها منها

[1] –بياتريس هيبو،مرجع سابق، ص29.

[2] –حسن صعب،علم السياسة،مرجع سابق،ص 137.

[3] –عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية،مرجع سابق، ص67.

البعض،والتبلور في علوم مستقلة،أما السياسي التاريخي،فيتصل بقيام الأنظمة الإستبدادية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى؛وما صاحبها من تجديد التركيز على عنصر السلطة أي القدرة على القهر في وجود الدولة،فكأنها جاءت رد فعل بعد إنتهاء الحرب لترجيح عنصر الحق على عنصر السلطة(أو القوة)؛وهذا مايفسر إحتجاج الدول التي تجسد فيها رد الفعل (اليابان/ألمانيا/إيطاليا)[1].

يجب أن نفهم أن إقتران العنف بالقانون يتولد منه معنى خاص لإحتكار الدولة له،وتتحدد حدوده ونطاقاته؛إذا كان إحتكار الدولة العنف يتجسد في حيازتها الحصرية لأدواته وفي انفرادها من دون غيرها من هيئات إجتماعية،بتطبيقه قانونيا،فهو ليس يعني_في المقابل_ إحتكارها تفسيره،تفرز الدولة والمجتمع هيئات ومؤسسات تشارك السلطة،حتى أحكام القضاء نفسه،وهو الجهة الدستورية المخولة بالفصل في تضارب التفسيرات القانونية،معنى ذلك أن هذا العنف القانوني المشروع يحيط حقوق من وقع عليهم بالضمانات القانونية التي ترعاها وتحميها؛فأن تحتكر الدولة العنف والقانون لا يستقيم من دون أن تجعل من القانون سلطة عليا على من يطبقه.القانون وضع ليجسد إرادة الأمة،ولكن ماذا لو أسيء تطبيقه؟.ينبغي إذن أن لا تكون سلطة تفسيره في أيدي الهيئة التي تشرف على تطبيقه،وهذا تجريد ضروري لئلا يصار العبث بالقانون بإسم القانون[2].

تحرك الإرادة السلطوية إذن هي ظاهرة دائمة التكرار وراء كل فعل سياسي ؛فمنذ أرسطو الذي قال أن الإنسان حيوان إجتماعي؛ إما يسعى للتعاون معك أو السيطرة عليك؛ما يقتضي أن تكون موضوع لعلم السياسة إذا أردناه أن يكون علما حقيقيا.

[1] –حسن صعب،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص52–53.

[2] –عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية،مرجع سابق، ص69.

المحاضرة الخامسة:
النخبـــة السياسيـــة

المحاضرة الخامسة: النخبة السياسية

أولا_ في مفهوم النخبة السياسية

تدل كلمة النخبة أو الصفوة في اللغة العربية إلى معنى الخلاصة،فيقال خلاصة صفوة الشيء خلاصته وخياره،ويقال إصطفاء أي إختاره،وإنتخب الشيء أي إختاره،والنخبة ما إختاره منه ونخبة القوم خيارهم،والإنتخاب هو الإختيار او الإنتقاء ومنه النخبة جماعة تختار من الرجال.

وقد إستخدمت النخبة**élite** في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة،ليتسع معناها بعدها للدلالة على الجماعات الإجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة[1].ليتسع بعدها المصطلح عندما وظفه المحللون السياسيون للإشارة الى الفئة الحاكمة أو المهيمنة، وبعدها أصبح يعني الإشارة الى الأشخاص الذين يقفون على قمة الهياكل الإجتماعية الأساسية لمجتمع ما،كما أن كلمة النخبة واحدة من المصطلحات التي إستخدمتها الدراسات السوسيولوجية الوصفية،إذ تشير الى أي مجموعة أو فئة مالكة للنفوذ والقوة،النفوذ،والمؤهلات والإمتيازات، وينتمي لهذه الفئة السياسيون أو القساوسة،الأذكياء والمجرمون والناجحون[2] .

بمعنى في كل مجتمع توجد فئات متفوقة في مختلف الميادين،الإقتصادية والإجتماعية والسياسية،وتشكل كل فئة في ميدانها القلة المتفوقة،وقد يستند هذا التفوق الى عوامل متعددة، قد تكون الثروة،أو السلطة،أو العقل،أو المكانة الإجتماعية، من خلالها تحقق هذه الفئة تفوقا وإمتيازا على باقي الفئات. [3]

يمكن إتباع أسلوب أفضل بتضييق نطاق هذا المفهوم والنظر إلى النخب بإعتبارها تنفرد عن بقية الفئات الإجتماعية بإمتلاكها نوعا من أنواع القوة يسمح لها بقيادة المجتمع، وهي بهذا المعنى مفهوم قديم إرتبط تاريخيا بالحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة،فنجد مثلا أن أفلاطون تحدث عن حكم الفلاسفة بإعتباره الأصلح،في حين ركز أرسطو على الطبقة الوسطى لإعتدالها[4] .بينما كان سان سيمون أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة،إذ نظر الى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية،ولما كان وجود هذه النخبة واقعا لا مفر لأي مجتمع منه ذهب سيمون إلى أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة، ووفق نفس المقاربة سار موسكا الذي ميز بين طبقتين، طبقة حاكمة صغيرة العدد تحتكر السلطة وتؤدي كل الوظائف السياسية،ثم طبقة

---

[1] –هشام صاغور،النخب السياسية:دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة،مجلة الرواق للدراسات الإجتماعية والسياسية،ع1،جوان 2019، ص72.

[2] –هبة علي حسين،دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي: العراق نموذجا،مجلة حمورابي،ع27_28، 2018، ص5.

[3] –محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص 104،

[4] –هبة علي حسين،مرجع سابق، ص5.

محكومة كثيرة العدد تزود الأولى بأسباب الحياة المادية ويتوقف إستمرار النظام السياسي على قدرة الطبقة الحاكمة على تجديد ذاتها تدريجيا بالعناصر التي تحظى بالكفاءة في المجتمع[1] .

النخب السياسية هي إذن مجموعة صغيرة نسبيا ،منظمة بشكل عضوي،تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي،أو تطالب بحقها في ممارستها،أو تعتقد ان لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية،وهناك من يذهب إلى حصرها في كبار موظفي الحكومة والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسرة المالكة والأرستقراطية[2].

هناك مجموعة من الإشكالات التي يطرحها المفهوم تحد من قدرته التفسيرية بالخصوص لما نحاول أن نستعين به كأداة تحليلية لفهم النظم السياسية العربية، لعل أهمها: [3]

_ إرتباك العلاقة بين الدال والمدلول، بحيث أدت ترجمة **élite** الى اللفظ العربي النخبة الى إحداث إرتباك في علاقة المصطلح بالمفهوم،والدال بالمدلول ،فلفظ النخبة بالعربية يحيلنا الى معاني الامتياز والتفضيل والحسن الأخلاقي، وهذا يثير اعتراض الكثيرين على اعتبار انها صفات لا تتوفر في القيادات العربية،ومن ثمة يحصل دمج بين الحقيقة والقيمة.

_إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة،نظرا لعدم وجود قواعد واضحة للعملية السياسية في التجربة العربية،فبعد نهاية كل عهد وقدوم عهد جديد يتضح أن من كان يصنع القرار ليس بالضرورة القوى الرسمية،وقد يحدث التعايش بين النخبة والنخبة المضادة مما يجعل تحليل النخب الحاكمة لوحده غير قابل لإتمام الفهم.

_تعقد الأسس التي تشكل النخبة، فإذا كانت النخبة عند منظريها قائمة على الرواسب أو القدرات التنظيمية..الخ فإن الحال في النظم السياسية العربية مختلف،فقد تجتمع بعض المعايير (السياسية_الإقتصادية_العرقية_الدينية..)إلى حد التناقض.

_فعالية الوحدات الرأسية في معظم المجتمعات العربية،بحيث يكون الإنتماء القبلي أو المذهبي مثلا هو الأساس في تكوين النخبة وإستمرارها، عكس الأساس الإبستمولوجي لنظرية النخبة.

ثانيا_سياق بروز نظرية النخبة وانواعها.

1_السياق التاريخي والسياسي لنظرية النخبة

في نهاية القرن التاسع عشر تأصل نقد جذري للديمقراطية اللبيرالية في دولتين هما ألمانيا وإيطاليا، حيث أكد المنظرون تركيز السلطة في الأنظمة اللبيرالية في يد فئة قليلة ألا وهي النخبة ،كما تأصل لديهم رفض قطعي للإدعاءات الماركسية ومعتقداتها بشأن الثورة الإشتراكية وحكم الطبقة العاملة.

---

[1] –ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص ص47_48,

[2] –محمد شلبي،مرجع سابق، ص 207.

[3] –محمد ناصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية:الامكانات والاشكالات،ورقة مقدمة الى المؤتمر النخبة السياسية للباحثين الشباب،1999، ص9

وقد عاش الرواد الثلاث الأوائل لنظرية النخبة في ايطاليا، حيث ولد جيتانو موسكا Gaetano Mosca وولفريدو باريتو Vilfedo Pareto وانتقل اليها روبرت ميشلز Robert Michels من ألمانيا؛ وقد عرف هذا البلد في تلك المرحلة ديمقراطية ناقصة كان من أهم مظاهرها؛ إنتشار الفساد والمحسوبية وهيمنة كبار رجال الصناعة والفلاحة، وعليه إنتقد هؤولاء التفاوت اللبيرالي السائد آنذاك بشأن تحقيق نظام ديمقراطي تمثيلي يحقق مزيدا من المساواة، وإعتبروا ذلك ضربا من ضروب الخيال الإيديولوجي، ذلك أن الحكم سيضل دائما تحت رحمة الأقلية ،وأن الديمقراطية تعد زيفا يخفي صعود نخبة جديدة من الرأسماليين الصناعين ألا وهم البرجوازيون[1].

وقد برزت أفكار نظرية النخبة في ظل إنتشار الفكر الإشتراكي والماركسي، وتهديد للبيراليين وأسسهم الفكرية التي بنو على أساسها أنظمتهم ومؤسساتهم المختلفة،وعليه جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل[2].رغم إلتقاء كلاهما في فكرة تقسيم المجتمع وفق ثنائيات،الماركسيين بين من يملك وسائل الإنتاج وبين من لا يملك،والنخبويين بين أقلية نافذة تحكم وتحتكر السلطة،وأكثرية محكومة تخضع لأنماط معينة من السيطرة.

من النافل القول أن ظهور نظام شيوعي في الإتحاد السوفياتي عقب ثورة 1917 أثر كبير في تبرير إنتقاداتهم للإشتراكية والشيوعية، إذ توقع أنصار النخبة الزعامة الشيوعية وحكم القلة، وفعلا سرعان ما تم إخماد المعارضين وقمع حرية الصحافة، وتحول شعار "دكتاتورية البروليتارية إلى واقع دكتاتورية سلطة الحزب، ولم يتوسع مفهوم أنصار النخبة إلا بعد الحرب العالمية،أين ركز جيل جديد من المنظرين على إنتقاد راديكالي ولكن غير ماركسي للأرثوذوكسية التعددية،ونقائص الحكومة النيابية لا سيما توزيع السلطة في النظام السياسي الأمريكي،بالإضافة إلى نقد الإيديولوجية الفاشية[3].

لقد كانت نظرية النخبة بمثابة مسار الانتقال من النظريات الكلاسيكية الى السلوكية، وتقوم نظرية النخبة (الطبقة السياسية/الاوليجارشية)على مجموعة من المسلمات هي: [4]

– أن كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة (الثروة/القوة/الهيبة/المكانة)، وهي قيم تختلف من مجتمع لأخر واختلاف توزيعها يصنع تصنيف تراتبي في المجتمع.

---

[1]_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013)، ص ص 99–100.

[2]_ هشام صاغور،مرجع سابق، ص77.

[3]_ محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 107.

[4]_محمد نصر عارف،ابستمولوجيا السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص 224.

– أن كل النظم السياسية تنقسم الى شريحتين (من يحكم والمحكومون)؛ الشريحة الأولى هي النخبة، وهي الاكثر أهمية في النظام السياسي لأنها تملك القوة السياسية، ومن خلال تشريح هذه النخبة يمكن فهم النظام السياسي.

– في كل مجتمع هناك مجموعة من النخب وليس نخبة واحدة، فكما يرى ريمون آرون "أن وجود نخبة موحدة يعني نهاية الحرية ووجود نخب متعددة مشتتة يعني نهابة الدولة.

2_أنواع النخب

تنوع النخب مرتبط بالزاوية التي ينظر منها إليها،فهناك نخبة سياسية، ونخبة إقتصادية،ونخبة عسكرية،ونخبة ثقافية،محليا ودوليا،فالمجتمع الدولي يضم وفق هذا المفهوم نخبة من الدول،أقلية من الدول المتقدمة صناعيا،والمؤثرة سياسيا وإستراتيجيا،والتي باستطاعتها توجيه شبكة العلاقات الدولية ،يميز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الإستراتيجية:

_ النخبة التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وهي النخبة السياسية.

_النخبة التي تعمل على ترسيخ التكامل في المجتمع،وهي نخبة المثقفين والفنانين،عبر تحقيق الوحدة المعنوية والنفسية للمجتمع،كما يمكن أن تلعب دور الوظيفة النقدية في تعبيرها عن القضايا المطروحة في الحقل الإجتماعي.

_النخبة التي تعمل على التكيف مع بيئتها،وهي النخبة الإقتصادية و النخبة العسكرية[1].و ينظر إلى الضباط السامون بأنهم يشكلون نخبة القوات العسكرية،حيث يتوزعون على قيادة الأركان،أو كعمداء للقوات العسكرية، وقد حظيت الصفوة العسكرية بإهتمام كبير نظرا لأدوارهم في تشكيل تاريخ المجتمعات وتوجيه الأمور السياسية.

_النخبة البيروقراطية،وهم مجموعة من التكنوقراط والإداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين،وبعد شغلهم لمناصب إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون الى مصاف النخبة الإدارية،أين سيصبحون من صانعي القرار وإدارة الشأن العام.

_النخبة الدينية، والتي تتمثل في القادة الدينيون،ووجهاء الطوائف الدينية، وكل من يشكلون مراجع دينية وأصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية،فمثلا يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين،وعلماء الدين عند المسلمين النخبة الدينية [2].

---

[1]_ محمد شلبي،مرجع سابق، ص ص 209_210.

[2]_ أمينة علاق،نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم ، الأدوار و الإشكاليات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع28،مارس 2017، ص ص177_178

* _ **السفسطائية Sophistos** كلمة أصلها يوناني تعني الحكيم أو معلم الحكمة، وذلك قبل أن تتحول لاحقا لتكتسب معنى قدحيا تحت تأثير النقد الأفلاطوني والأرسطي، ظهر مصطلح السفسطائية في القرن الخامس قبل الميلاد ، مع حفاظه على المعنى الأصلي له ، وقد طُبق على نوع جديد من المثقفين الإنتهازيين، يحمل بين طيات تصرفاته كافة مظاهر النفعية الذاتية، التي تجعله يبلغ ذروة الأنانية والتجرّد من مشاعر الإنسانية، وبسبب هذه الطائفة من المثقفين الإغريق، قُتل سقراط إثر مؤامرة حيكت له بدقة من طرفهم،

ينبغي التنبيه إلى أن النخب في المجتمع لا تمارس كلها تأثيرا سياسيا،إذ يمكن أن يكون تأثيرها منحصر في ميدانها (الثقافي أو السياسي أو الإقتصادي..)في حين يمتد تأثير بعض النخب إلى الميدان السياسي.

فمثلا في السنوات الأخيرة مع سياق أحداث الحراك الذي شهدته بعض البلدان العربية و الذي تزامن مع تزايد وسائل الإعلام العربية وبروز أكثر لوسائل التواصل الإجتماعي، لاحظنا ظهور نوع من الصفوة كل في تخصصه(ناشطين سياسيين_حقوقيين_إعلاميين) وإحتكارهم للحديث في وسائل الإعلام بإعتبارهم متخصصين فيما يحدث،فهذا في شؤون الجماعات المسلحة،وذاك خبير في المستقبليات والآخر ملم بمسائل الهجرة والأقليات..الخ مع أن أغلبهم سفسطائي*، لأنه لا يجد حرج في إتخاذ موقف معين اليوم وموقف مناقض له غدا حول نفس المسألة،فهو مثقف حسب الطلب.[1] هذه النخب الوظيفية غالبا ما تسعى إلى الإرتقاء في المكانة الإجتماعية عبر توظيف الرأسمال الرمزي، بالشكل الذي بجعلها جزء من الشبكة الزبونية التي توكل لها مهمة التجنيد السياسي والتعبئة؛وبالتالي التأثير في الحقل السياسي .

فالخبير هذا السفسطائي المعاصر الذي يُدفع له لكي يفكر بطريقة معينة لا يستحث بفضولية الهواة: إنه ليس مهتما بما يتحدث عنه،وإنما يتصرف ضمن إطار ميكانيكي بحت، إن الخبير يتصرف دائما وفق ما يعتبر سلوكا مناسبا،مهنيا،فلا تربك الأمور،ولا تشرد بعيدا عن النماذج والحدود المقررة،مع جل نفسك قابلا للتسويق،وقبل كل شيء صالحا للظهور،ومن ثم غير مثير للجدل،وغير سياسي،وموضوعيا، بالنسبة لمن هم في مواقع السلطة الإنسان التافه هو الشخص المعتاد الذي يستطعيون نقل تعليماتهم من خلاله،بما يسمح بترسيخ نظامهم[2].

وتبعا لهذا يمكن القول أن كل ميدان له نخبه،والمجتمع يتألف من عدة نخب؛ نخب سياسية، نخب إقتصادية، نخب عسكرية،نخب ثقافية،نخبة دينية...الخ، ويمكن أن نعثر أيضا على نخب فرعية متعددة في كل ميدان.

ثالثا_ نظريات النخبة من المقاربة الكلاسيكية إلى المقاربة الحديثة

وقد إنقسمت هذه النظرية إلى أربع إتجاهات رئيسية في دراستها النخبة:

_ الأول هو الإتجاه النفسي تمثله كتابات باريتو pareto.

_ الإتجاه الثاني هو التنظيمي الذي يمثله موسكا Mosca وتلميذه روبرت ميشلز Michels.

_الثالث هو الإتجاه الإقتصادي يمثله بيرنهام Burnham.

_أما الإتجاه الرابع والأخير فهو الإتجاه النظامي ويمثله س.رايت ميلز Mills.

---

[1]._ فارح مسرحي،المهام الجديدة للمثقف في السياقات العربية الاسلامية(الجزائر:منشورات الوطن، ط2، 2020)،ص ص 58_59.

[2]._ ألان دونو،نظام التفاهة،ترجمة:مشاعل عبد العزيز الهاجري(بيروت:دار سؤال،2015)، ص 82.

ومع ما في التفرقة من تعسف إلا أنها قد تنطوي على بعض الفوائد خاصة إذا ماكان هدفنا هو إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة حول الصفوة.[1]

1_نظرية النخبة الكلاسيكية:

أ_الإتجاه النفسي: ولفريدو باريتو Vilfredo Pareto

هذا الإتجاه الذي يعتبر أن النخبة ليست نتاج قوى إقتصادية أو مهارات تنظيمية،وإنما نتاج لخصائص إنسانية وعوامل نفسية،فالناس مختلفون بطبيعتهم من حيث قواهم الفيزيولوجية أو قدراتهم العقلية أو حتى تكوينهم النفسي،ومرد ذلك إلى ما يحملونه من رواسب تحدد بالضرورة سلوكهم،والمجتمعات بالنسبة لهذه الرواسب تنقسم إلى شريحتين من الأفراد:

_شريحة عليا: تشمل أولئك الذين يتمتعون بالمواهب الفطرية(كافة الرواسب) المؤهلة للتفوق،يشكلون صفوة المجتمع، وهي فئة تنقسم إلى؛صفوة حاكمة، وهم من يمارسون السلطة السياسية،وصفوة غير حاكمة، وتتشكل من أولئك الذين لا يمارسون السلطة،حتى لو كانوا يتمتعون بخصائص الصفوة.

_شريحة دنيا: وهم أغلبية المجتمع الذين لا يملكون مواهب الشريحة العليا(عديمي الصفوة)،وهم يفتقدون القدرة على ممارسة السلطة،وبالتالي يخضعون لسيطرة الشريحة الأولى بنوعيها. [2]

لقد تأثر باريتو في صياغته لأفكاره حول النخبة بواقع إيطاليا خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،مع كل ما أفرزته التجربة الديمقراطية الإيطالية من فساد ومحسوبية وسيطرة رجال الصناعة.

ب_الإتجاه التنظيمي: جيتانو موسكا Mosca وتلميذه روبرت ميشلز Michels

إعتبر جيتانو موسكا في كتابه الموسوم(الطبقة الحاكمة The Ruling Class)أنه في أي نظام سياسي (ملكي،أوليغارشي،ديمقراطي) توجد طبقتان؛ نخبة أو طبقة حاكمة صغيرة العدد تحتكر السلطة وتؤدي كافة الوظائف السياسية، ثم طبقة محكومة كثيرة العدد تزود الأولى بأسباب الحياة المادية، وتمد المجتمع بما هو ضروري لإستمراره.

و يعتبر موسكا أن صغر حجم الصفوة وسهولة الإتصال لديها يكسبها قدرة تنظيمية عالية،مما يسمح لها الإستجابة السريعة للظروف المتغيرة،أما الأغلبية فهي أقل تنظيم وتضم أفراد ليس لهم هدف مشترك غالبا أو نظام إتصال أو سياسات متفق عليها[3] .

---

[1]. بوتومور، الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1988)، ص 7.

[2]._ محمد شلبي،مرجع سابق، ص ص 210_211

[3]._ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 48.

لقد إتسمت نظرة موسكا للجماهير بالإحتقار والإستخفاف،إذ أشار في كتابه الى أنه حتى في الطبقات الدنيا يحصل كل فرد في المدى البعيد على رغيف خبز وزوج،وعلى بالرغم من أن الخبز يكون تقريبا داكنا ويكتسب بالمشقة والزوج غير جذاب أو غير مرغوب .

بالمقابل في كتابه الأحزاب السياسية إعتبر روبرت ميشلز أن جميع الأحزاب بما في ذلك التي تدعي إعتناقها الديمقراطية تكون أوليغارشية في هيكلها الداخلي، وتعرف دائما سيطرة نخبة صغيرة[1]، وهو ما أطلق عليه تسمية **القانون الحديدي للأوليغارشية** The Iron Law of oligarchy في كتابه الأحزاب السياسية سنة 1911، والذي صاغ فيه نظرية مفادها أن الديمقراطية التمثيلية تنطوي على قصور بنيوي يتمثل في أن الجماهير بحاجة دائما الى زعماء قادرين على تعبئتها،وهذا لا يكون الا من خلال نخبة حاكمة تتكون من أقلية ذات تنظيم وسلطة،إلا أن هذه الهيئة بمجرد ما تتشكل يظهر داخلها زعماء يحتكرون السلطات، ويتجهون نحو تعزيز مصالحهم الشخصية[2].

وقد كتب في هذا السياق كار بوبر Karl popperمقالة في الديمقراطية سنة1987 محاولا نقد هذا النظام ومميزا بين ما يسمى بالديمقراطية اللبيرالية التي تعني قبل كل شيء إنتخابات عامة،وتؤكد على أولوية الحرية الفردية، فتنطلق من الإهتمام بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ إجراءات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية ولمنع وصول أقلية للسلطة وإستغلالها للأغلبية؛ بينما ديمقراطية السيادة الشعبية فتعني أن الهدف الرئيسي للديمقراطية هو أن تعبر عن إرادة الشعب، من خلال نظام الأحزاب السياسية.[3] وهكذا فإن الديمقراطية تقيد الإتجاه الأوليغارشي ولكنها لا تستطيع القطيعة معه تماما.

2_نظرية النخبة الحديثة:

بعد إنهزام الفاشية في الحرب العالمية الثانية أصبحت نظرية النخبة يتيمة في أوروبا، وسيشكل إنتقال أفكارها إلى عدد من المفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية فاصلا مهما ،إذ أصبحت أبحاثها أكثر تجريبية ومنهجية.

ج_الإتجاه الإقتصادي الإداري:جيمس بيرنهام James Burnham

هناك محاولة ضمن ما قدمه بيرنهام للمزاوجة بين مقولات الصفوة والمقولات الماركسية فيما يتعلق بالطبقة الحاكمة، والتي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجميع الثروات،وقد يحدث أن تؤثر عوامل كثيرة من قبيل؛أزمات النظام الرأسمالي وتعدد الشركات المساهمة في إفساح المجال

---

[1]_ محمد الرضواني،مرجع سابق،ص 120.

[2]_ ألان دونو،مرجع سابق، ص56.

[3] _ كارل بوبر،الحياة بأسرها حلول لمشاكل،ترجمة:بهاء درويش(الإسكندرية:منشأة المعارف،1994)، ص ص213-214

للمسيرين الإداريين وهذا ما يخلق مع مرور الوقت صفوة إدارية وتكنوقراطية تتحول الى صفوة سياسية حاكمة تجمع السيطرة السياسية والإقتصادية معا[1].

لقد ربط بيرنهام بين تحديده لأسس الإقتصاد و تمييزه للصفوة، فتحكم النخبة في وسائل الإنتاج هو من يجعلها مسيطرة داخل المجتمع،ويقول إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى دخل،لأن التحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة إقتصادية وإجتماعية وسياسية[2].وهذا ماجعل رايت ميلز ينتقده ويعتبره "ماركس للمدراء".

د_الإتجاه المؤسسي:رايت ميلز Charles Wright Mills

هذا الإتجاه يرى بأن القلة المتحكمة (النخبة) تستمد قوتها من سيطرتها على المؤسسات الكبيرة،وميلز هنا يلتقي مع مقاربة بيرنهام ويختلف مع الإتجاهين الآخرين اللذين يشددان على العوامل النفسية والتنظيمية؛ يقول ميلز: إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع وهي قلة من الأفراد الذي يشغلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع[3]، وتتألف نخبة السلطة Power elite التي درسها في النموذج الأمريكي حسبه من مركب ثلاثي؛ الشركات الكبرى،والعسكريين،والسياسيين المحيطين بالرئيس الأمريكي،فهذه المجموعات هي المسيطرة على القرارات الرئيسية في أمريكا، بالمقابل تترك نطاقا واسعا من القضايا المحلية والأقل أهمية لمعالجة "المستويات الوسطى" من السلطة للكونغرس وحكومات الولايات، فوراء العملية السياسية النشطة في أمريكا التي تؤثث من قبل الكونغرس والأحزاب السياسية والحكومات الإقليمية توجد سلطة حقيقية تصنع القرارات. فما تفعله المستويات الوسطى لا يعدو أن يكون إستعراض سياسي حسب ميلز[4] .

---

[1] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 212.

[2] _ أمينة علاق،مرجع سابق، ص 176.

[3] _ محمد شلبي،مرجع سابق،ص 212.

[4] _محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 124_125.

المحاضرة السادسة:
الأحزاب السياســـة

المحاضرة السادسة: الأحزاب السياسية

يأتي هذا الفصل للبحث في ماهية الأحزاب السياسية في الفكر اللبيرالي والماركسي،ثم محاولة رصد النظريات المفسرة لنشأة الاحزاب السياسية على إعتبار أنها وليدة التغييرات المؤسساتية والسياسية التي شهدتها الدول الغربية خلال القرن 19،وفي آخر الفصل سنتناول أهم تصنيفات الأحزاب ووظائفها مع التركيز على طبيعة النظم الحزبية.

أولا_ماهية الأحزاب السياسية

على الرغم من أن أهم دارسي الأحزاب السياسية قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي ،فإن البعض من دارسي الظاهرة الحزبية لم يهتموا بمسألة التعريف أو شككوا في جدواها ،من الملفت للنظر إلى أن كتاب الأستاذ الفرنسي موريسه دوفرجيهMaurice Duverger عن الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1951 لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي،وحتى جيوفاني سارتوريGiovanni Sartori في كتابه الأحزاب والنظم الحزبية الذي صدر سنة 1976 وبعد أن يستعرض مجموعة من التعريفات تجده يتساءل عن جدواها.[1]

1_الأحزاب السياسية في الفكر اللبيرالي

يركز أنصار هذا الفكر في تعريف الحزب السياسي على المغزى النهائي للعملية السياسية التي ينخرط فيها الحزب في إطار سعيه للسلطة،والمشاركة في صنع القرار،كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دور جوهري في مرحلة تأسيسه.

يعرفه جون جيكال Jean Giquelوأندري أوريو André Hauriou:"أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي،ويهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".بينما يعرفه جورج بيردو بقوله: هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على تحقيقها،وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها والسعي للوصول الى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.[2] فالحزب في إطار التنظيم الديمقراطي هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي، يلتقي أعضاءه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا لمجتمعه؛والحزب بهذا المعنى يفترض السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد لصالح أعصائه في المؤسسات الرسمية حتى يتسنى له نشر إيديولوجيته وتنفيذ برامجه بالوسائل الدستورية[3]. فلكي تتوفر صفة التمثيلية بالمعنى اللبيرالي ينبغي أن يكون هناك تضافر شديد للطلبات النابعة من عدد شديد التنوع من أفراد وقطاعات الحياة المجتمعية، وحتى يكون للديمقراطية

---

[1] _أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث(الكويت: عالم المعرفة،1978)، ص ص 12_13.

[2] _ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص ص 137_138

[3] _عمر حمد عقيلة البرعصي،مرجع سابق، ص 218.

أسس مجتمعية متينة ينبغي دفع هذا المبدأ إلى غايته القصوى، والتوصل إلى تجاوب معين بين طلبات مجتمعية معينة وعروض سياسية معينة،بمعنى بين فئات مجتمعية وأحزاب سياسية معينة.[1]

الملاحظ أن التعاريف السابقة تركز على مجموعة من الشروط للحديث عن الحزب،وهي التي سماها جوزيف لابلومبرا Jesef Lapalombera وواينر Mayron Weiner عناصر مفهوم الحزب السياسي في دراستهما عن الأحزاب في البلدان المتخلفة والتي هي: [2]

_ إستمرارية التنظيم؛ أي وجود تنظيم لا يتوقف وجوده المتوقع على وجود القادة المنشئين له.

_إمتداد التنظيم الى المستوى المحلي مع وجود إتصالات محلية داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

_توفر الرغبة لدى القادة محليا وقوميا للمشاركة في صناعة القرار، وليس مجرد التأثير في ممارسة السلطة.

_تركيز الأحزاب على كسب المؤيدين في الإنتخابات،والعمل على رفع قدرة التنظيم على التعبئة و توسيع التأييد الشعبي.

من شأن التعريفات السابقة أن تجعلنا نميز بين التنظيمات الحزبية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر،والتنظيمات التي سبقتها(النوادي الشعبية والتكتلات الفكرية،الكتل البرلمانية)،فالحديثة تتميز بالتنظيم والإستمرارية في تأطير المواطنين محليا وقوميا،واذا نحن إبتعدنا عنها تحولت الأحزاب إلى مجرد جماعات مصلحية قد تكتسب نفوذ ووزن لا يعبر بالضرورة مع أهميتها الموضوعية كما يقول ألان تورين.

2_الأحزاب السياسية في الفكر الماركسي

إذا إنتقلنا إلى المفهوم الماركسي للحزب نجده يرتبط بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية؛فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع،ويعرف على أنه تعبير عن مصالح طبقة إجتماعية"، وبمعنى آخر يعبر الحزب وفق هذه المقاربة عن مجموعة من الناس تربطهم مصالح إقتصادية أولا،وتحاول الوصول إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة،؛ والمصطلح بذلك يفرق بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية،فالحزب يكون يمينيا حين يقوم على الطبقات المستغلة (إقطاعية أو برجوازية) ويسعى للوصول إلى الحكم لإستغلال الطبقات البروليتارية،ويكون بالمقابل يساري حين يتأسس على الطبقات الكادحة ويسعى لوضع حد للإستغلال الطبقي.[3] فمفهوم الحزب عند الفكر الماركسي هو حزب طبقي؛ حيث يتم التركيز فيه

[1] _ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية،ترجمة:حسن قبيسي(بيروت:دار الساقي، 2016)،ص 73,

[2] _أسامة الغزالي حرب،مرجع سابق، ص 17.

[3] _ أسامة الغزالي حرب،نفس المرجع السابق،ص 18.

على التكوين الإجتماعي للحزب،والإرتباطات الإقتصادية لأعضائه وكذا المراتب التي يحتلونها في السلم الإجتماعي،فالحزب هنا هو جزء من طبقة معينة،بل وقسم متقدم (أو طليعي) في الطبقة[1] .

إن أساس نشوء الحزب هو تقريبا نفس أساس نشوء الطبقة،إذ يتشكل الحزب من أصحاب المصلحة الواحدة مثل الطبقة،فأي مجموعة من الناس يسكنون مكان واحد قد يشكلون حزب يعبر عنهم دون بقية الأحياء،ولما كانت الطبقة تخضع في تكوينها للشرط المكاني أحيانا وللمهنة أحيانا أخرى تلتقي مع الحزب؛ لكن الفارق يكمن في أن الحزب له سياق تنظيمي في حين أن الطبقة ليست شكلا سيايا بل هي تكوين إجتماعي أساسه علاقات تجمع بين الناس حول مصالح مشتركة،فالحزب شكل سياسي ولكل طبقة حزبها وأحيانا أحزابها[2].

ثانيا_في أصل ظهور الأحزاب السياسية

إن تشابه الكلمات ينبغي أن لا يخدعنا، فكلمة أحزاب تطلق أيضا على الفئات التي كانت تتوزع في الجمهوريات القديمة ،وعلى الزمر Clan التي كانت تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا في عصر النهضة،وعلى النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية،وعلى اللجان التي كانت تعد الإنتخابات المحصورة في الممالك الدستورية..الخ هذا التشابه له ما يبرره من جهة لأنه يعبر عن تقارب عميق: وهو ألا تلعب هذه المؤسسات الدور نفسه وهو الإستيلاء على السلطة السياسية وممارستها؟. ولكن عمليا لا تتوفر بالشيء ذاته، فالواقع أن تاريخ الأحزاب الحقيقي يعود إلى قرن تقريبا،ففي سنة 1850 لم يكن أي بلد في العالم بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكمة.[3]

من النافل القول أن الأحزاب السياسية مرتبطة أساسا بالظروف الإجتماعية التي تسود أي مجتمع،وقد إرتبطت بالتغيرات السياسية والمؤسسية التي مرت عليها الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر،بينما جاء تطورها خارج القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية في القرن العشرين إلى محددات أخرى مرتبطة بعملية التحرر والتحديث، ويرجع موريس دوفرجيه أصل الأحزاب السياسية في اللحظة الغربية إلى :

1_ الأصل البرلماني والإنتخابي

تبدو عملية تكوين الأحزاب بسيطة لأول وهلة ؛فتبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولا ثم تظهر اللجان الإنتخابية فيما بعد،ليحدث إندماج بين الكتل البرلمانية واللجان لاحقا، وقد إعتبر دوفرجيه بأن ظهور الأحزاب السياسية إقترن تاريخيا بظهور الجماعات البرلمانية،عندما شعر الأعضاء أنهم بحاجة إلى جماعة يعملون فيها كفريق(إعادة إنتخابهم والتأثير في جمهور الناخبين)؛ومع التوسع

---

[1] _ ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 139.

[2] _ عمر حمد عقيلة البرعصي،مرجع سابق، ص213.

[3] _موريس دوفرجيه،الأحزاب السياسية،ترجمة:علي المقلد(القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة،2011)، ص6

في حق الإقتراع وزيادة حجم الناخبين بدأت هذه الجماعات في تنظيم هذا الجمهور داخل ما يعرف باللجان الإنتخابية.[1]

ولكون ظهور هذه اللجان الإنتخابية مرتبط أكثر بالسياق المحلي، فقد كان أمر تصنيفها وفهم غايتها أمرا معقدا، فبعضها نشأت من طرف المترشح نفسه عن طريق الإستعانة بأصدقائه،وأخرى بمبادرة مجموعة من الأشخاص للدفع بمترشح ومساعدته في حملته،وفي حالات أخرى كانت الجمعيات الثقافية والصحف وراء انشاء هذه اللجان،لتتحول العلاقات بين النواب واللجان من علاقات فردية الى علاقات جماعية منظمة،مما سمح بنشأة الأحزاب السياسية[2].

2_الأصل الخارجي للأحزاب السياسية

الفصل بين الأحزاب ذوات النشأة الإنتخابية و الأحزاب ذات النشأة البرلمانية ليس دقيقا،لأنه يتعلق بإتجاهات عامة أكثر مما يتعلق بأنماط مستقلة؛ بحيث يكون وضعه موضعا للتطبيق العملي أمرا صعبا أحيانا؛ فالكثير من الحالات يتم إنشاء الحزب بصورة أساسية بفضل مؤسسة قائمة من قبل،وذات نشاط خارج الإنتخابات والبرلمان،وعندها يمكن الكلام عن نشأة خارجية[3].

فالكتل والمنظمات التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، فالجماعة النقابية البريطانية كان لها أثر بالغ في نشأة حزب العمال البريطاني،وبالمثل كان لجماعات المثقفين و إتحادات الطلاب دور لا يستهان به في الحركات الشعبية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وهو الذي أثر في تكوين الأحزاب اليسارية في أوروبا؛ ولم تكن الجماعات الدينية أقل أثرا،مثلما حدث في هولندا عندما أنشأ الكالفانيون حزبا مناهضا للثروة لمعارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ،وهناك جماعات أخرى أسهمت في التكوين الحزبي مثل المحاربين القدماء (عقب الحرب العالمية الأولى)خاصة بالنسبة للأحزاب الفاشية كما حدث في فرنسا وإيطاليا سنة1936.[4] فضلا عن دور الجمعيات السرية التي ناضلت في مرحلة الإستعمار، تحولت الى حزب سياسي بعد الإستقلال (جبهة التحرير الجزائرية كمثال).

ثالثا_نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث

لم ترتبط نشأة الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث بالتنافس البرلماني مثل الدول الغربية لإعتبار تاريخي مرتبط بتأخر تشكيل هذه المؤسسات،ولهذا جاء أغلبها نتيجة حركات تحرر ضد المستعمر في البداية، ثم لحاجات تحديثية مرتبطة بدولة الإستقلال لاحقا؛ولعل أهم النظريات التي حاولت تفسير هذه النشأة هي:

---

[1] _ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص144.

[2] _محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 137.

[3] _موريس دوفرجيه،مرجع سابق، ص12.

[4] _عمر حمد عقيلة البرعصي،مرجع سابق، ص 215

1_الربط بين أزمات التنمية ونشأة الأحزاب

في كتابه التنمية السياسية في الولايات المتحدة الجديدة الصادر سنة 1990 إعتبر شيلز Shils أن جميع الدول النامية لها هدف مشترك يتجلى في التحول الى دول حديثة؛ وذلك عبر بناء نظام سياسي يتميز بمؤسسات تمثيلية،وممارسة فعالة ودون إنتقاء للحريات العامة؛وقد توصل إلى أن جهود التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث تواجهها مجموعة من المعطيات التي تعوق البناء الديمقراطي أهمها: [1]

_ على المستوى الإجتماعي؛ تواجه بلدان العالم الثالث في سعيها لبناء مركز حديث وترسيخ وظيفة عادية للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إشكالية الولاءات الوشائجية المترسخة.

_ على المستوى الثقافي؛ تواجه هذه البلدان وجود بعض القيم الخصوصية المخالفة التي لا تتوافق مع مبدأ المساواة.

_ على المستوى الإقتصادي؛تقف في وجه هذه الدول إشكالية وجود إقتصاد فلاحي متجذر يعرقل عملية الدخول إلى عالم التصنيع.

إضافة الى هذه المعوقات؛تواجه هذه الدول إنفصالا حاد بين نخبة صغيرة منكمشة ومنعزلة في الحداثة،وبين أغلبية خاضعة لقيم المجتمع التقليدي،الشيء الذي يعيق تحقيق مشاركة سياسية حقيقية.

2_نظرية التحديث ونشأة الأحزاب

وقد عبر هنتغتون في مقاربته الإنتقالية عن عملية التحديث في بلدان العالم الثالث ومكانة الأحزاب السياسية في هذه العملية عندما نشر دراسته سنة 1968(بعنوان النظام السياسي في مجتمعات متغيرة Political Order in Changing Societies)، أين ربط المشاركة السياسية بالمأسسة السياسية، على أنها من يضمن حالة الإستقرار للنظام السياسي من عدمها.[2] و أن السبيل لتوسيع المشاركة السياسية حسبه لا تكون سوى بمؤسسات تملك القدرة على التعبئة وتجنيد المجتمع_على رأسها الأحزاب السياسية_ وهذا لتفادي الحالات الثورية للإنتقال التي تحدث عند وجود الإنسداد السياسي، وتعطل وظائف التنشئة و عدم القدرة على التعبير عن المصالح المتعددة.

رابعا_ تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها

1_تصنيف الأحزاب السياسية

ترتبط أنماط الأحزاب كما يقول دوفرجيه بعوامل متعددة ومعقدة،بعضها خاص ببعض البلدن وبعضها عام، وبين البعض الأول يمكن إدراج الأعراف والتاريخ ،والمعتقدات الدينية

[1] _محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب:تشكل السلطة التنفيذية وممارستها (الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2011)،ص9.

[2]– Samuel .p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03(April 1971), p 314

والتركيب العنصري، والخصومات الدينية..الخ،بينما العوامل العامة المشتركة بين كل البلدان ثلاثة رئيسية: [1]

_ العوامل الإجتماعية والإقتصادية؛ وهنا نتحدث عن تأثير الطبقات الإجتماعية على الأحزاب السياسية من قبيل: (إنقسام الأحزاب الأوروبية في القرن التاسع عشر إلى محافظة وليبيرالية بالخصومة بين الأرستقراطية العقارية والبرجوازية التجارية أو الفكرية).

_العوامل الإيديولوجية؛ إرتبط ظهور الأحزاب الاشتراكية بداية القرن العشرين بدخول الطبقة العاملة للحياة السياسية، ومع ذلك هناك إستثناءات فالأحزاب الأمريكية مثلا لا تتعلق بطبقات معينة.

_والعنصر التقني هو النظام الإنتخابي؛لأن طريقة الإقتراع توجه في الإتجاه نفسه كيانات كل أحزاب البلد،أما تأثيره فبالغ على العدد،وعلى التحالفات والتمثيل،وبالعكس يلعب نمط الحزب دورا مهما في النظام الإنتخابي.

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف،فليس سهلا توحيدها،وهذا راجع إلى إختلاف الأحزاب السياسية من حيث الطبيعة والتنظيم والأهداف ودرجة التنافس؛ هذه المنافسة المرتبطة أساسا بطبيعة النسق السياسي .

لقد ميز عالم السياسة الفرنسي جون شارلو Jean Charlot بين ثلاثة أنواع من الأحزاب، وقد إستبعد دور الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب،و إعتمد على أهداف الحزب وإستراتيجيته ،هذه الأنواع هي: [2]

_ **أحزاب الأعيان**؛وهي تشبه أحزاب الأطر، تضم شخصيات بارزة ذات مكانة إجتماعية وإقتصادية، وتتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعارك الإنتخابية.

_**أحزاب المناضلين**؛ تقوم بإعطاء إهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها،يدفعون إشتراكا ويشاركون في نشاطات الحزب،ولهم تأثير كبير في قراراته.

_**أحزاب الناخبين**؛ تهتم بالفئة من الناخبين التي تناصر الحزب في معاركه الإنتخابية،هذه الأحزاب لا يهمها الأصل الإجتماعي للناخبين لأنها أحزاب غير طبقية.

بالمقابل يعتمد التصنيف البنيوي الذي قدمه موريس دوفرجيه في كتابه الأحزاب السياسية إلى إعتماد معيار البنية وميز بين نوعين؛أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.

أ_**أحزاب الأطر**:ظهرت بنية أحزاب الأطر داخل الأحزاب اللبيرالية والمحافظة في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر؛ وهنا يمكن التمييز بين:

_أحزاب الأطر التقليدية؛ التي تركز على إستقطاب الأشخاص ذو المكانة الإجتماعية للتمكن من تغطية نفقات الحملات الإنتخابية، ويتميز هذا النوع بضعف المجهود المبذول من أجل إستقطاب الأعضاء،على إعتبار إنها إنتقائية في إستقطاب من يملك النفوذ فقط،وهذا ما يجعل هذه

[1] _موريس دوفرجيه،مرجع سابق، ص ص 213_214.

[2] _ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 147.

الأحزاب تتسم بضعف في التنظيم، فالعدد قليل وهذه الفئات غالبا ما لا تقبل الإنضباط الحزبي؛وبالتالي ضعف سيطرة قيادة الحزب على المنتسبين (الأطر) [1] .

_أحزاب الأطر الحديثة؛ ظهرت أحزاب القلة الحديثة كما يسميها البعض خلال القرن العشرين،فأحزاب القلة الأمريكية تطورت بواسطة نظام الإنتخابات الأولية،وهو نوع من الإقتراع الأولي لإختيار مرشحين الحزب الذين سيدخلون الإنتخابات،وهو ما أدى إلى القطيعة مع سيطرة الأعضاء البارزين في المجتمع. من ناحية اخرى إبتكر حزب العمال البريطاني نوع جديد من أحزاب القلة،بحيث أصبح تعيين المترشحين وظيفة لجان داخل الحزب،وهي مكونة من ممثلي النقابات والجمعيات التعاونية والثقافية،وهي من يتكفل بإدارة الشؤون المالية والدعاية؛ وقد إنتقل هذا النمط إلى أحزاب إشتراكية أخرى في البلدان الإسكندينافية، وبلجيكا قبل سنة 1940. [2] ويمكن إعتبار الحزبان الديمقراطي والجهوري في الحالة الأمريكية ضمن أحزاب الأطر أيضا إذا ما ركزنا على طبيعة الإستقطاب غير المنظم للأعضاء، و تشكيلهما لثنائية مرنة(حرية الأعضاء أثناء التصويت في الكونغرس).

ب_أحزاب الجماهير: ترافق بروز احزاب الجماهير مع تطور الإقتراع من شكله المحدود أو الضيق الى شكله العام أو الشامل،فالجماهير التي حصلت على حقها في الإقتراع كانت تتمنى التصويت لمرشحين لا ينتمون الى البرجوازية_وإن كانت لبيرالية_ ويفضلون عليها مرشحين قادمين من صفوفها الشعبية؛ هكذا ظهر نوع جديد من الأحزاب يتجه نحو تنظيم الجماهير،وتثقيفها سياسيا، وتشكيل نخب جديدة، وقد تم تبني هذا النمط من التنظيم الجماهيري من قبل:(الأحزاب الشيوعية،والفاشية،وبعض الأحزاب الديمقراطية_المسيحية[3], فالأحزاب الجماهيرية تسعى الى تربية الطبقة العمالية تربية سياسية،كي تستطيع أن تفرز نخبة قادرة للمنافسة على الحكم.

2_وظائف الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف عديدة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة ومن أهمها:

_ الأحزاب وتنظيم المعارضة:

إن أهم هدف لأي حزب سياسي هو الوصول إلى الحكم،أو التأثير على قرارات السلطة، عبر تنظيم المعارضة،فهي في النظم الديمقراطية جزء لا يتجزأ من النسق السياسي، لذلك يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب السياسية،ولا يمكن أن لها أن تضطلع بهذا الدور دون توفر فضاء عمومي حر، مع هامش من الحريات العامة[4]. تبقى المعضلة في النظم التسلطية أين يتم

[1] _محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص146_148.

[2] _سعاد الشرقاوي،مرجع سابق، ص32.

[3] _خضر خضر،مرجع سابق،ص 274.

[4] _ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص213.

تشكيل معارضة على مقاس السلطة،لهذا طبيعي أن تجد ممارسة السياسة غالبا ما تكون خارج الحقل السياسي،ويحدث أن يحتضن الشارع هذه المعارضة بدل المؤسسات،مع ما ينتج ذلك من عنف وحالة من اللايقين.

_الأحزاب والتأهيل السياسي:

ينقل التأهيل السياسي ثقافة الأمة السياسي ويحولها،وهي إحدى الطرق التي ينقل بها جيل معاييره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال القادمة، وهي عملية تدعى إنتقال الثقافة، وتعمل على تحويل الثقافة السياسية عندما توجه المواطنين أو قطاع منهم (الشباب مثلا)،لرؤية السياسة وتجربتها بطريقة مختلفة،وإذا كانت هناك أحداث غير عادية أو سريعة مثل قيام امة جديدة (حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)،فقد يخلق التأهيل السياسي Political Socialization ثقافة سياسية جديدة حين لا تكون هناك ثقافة سياسية[1] فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية،الأحداث التاريخية،النظام الإنتخابي،الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم،فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن إثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا ،هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث.[2]

_الأحزاب و التكامل القومي:

يقصد بالتكامل القومي هنا تحديد الهوية وتدعيم الولاء القومي؛ بما يتطلبه ذلك من حتمية الإنتقال من نطاق الولاءات الضيقة الوشائجية إلى نطاق الولاء القومي للمجتمع السياسي الكلي عبر إستراتيجيتين تنخرط فيهما الأحزاب السياسية؛إما عبر الإدماج التي تعني تجاهل وعدم إعتراف النظام بوجود إنقسامات داخلية (دينية،عرقية،قبلية أو لغوية..)وهنا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب خشية ظهور أحزاب قبلية أو عرقية؛أو عبر إستراتيجية الوحدة في إطار التنوع؛وهي المقاربة التي تأخذ بها النظم الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية[3].فليس موضوع الإجتماع السياسي الحقيقي إلا أن تكون هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس،أفراد وجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة،قراباتهم الجزئية والطبيعة الموروثة،أي غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية،أو أمة بكل المعاني.[4]

_الأحزاب والمشاركة السياسية:

---

[1] – غابريال الموند،مرجع سابق، ص 60.

[2] – كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014)،ص258.

[3] – بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص ص 153_154.

[4] – برهان غليون،نقد السياسة الدولة والدين(لبنان:المركز الثقافي العربي،2013)، ص 144,

تتحمل الأحزاب السياسية جانبا كبيرا من المسؤولية في نقل المواطن من "حالة السلبية السياسية" والإستقالة المدنية واللامبالاة الإنتخابية إلى الحدّ الأدنى من النشاط السياسي والمواطنة الإيجابية،ويتبلور ذلك من خلال العمل على إنخراط ومساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية،على إعتبار أن المشاركة السياسية ثاني أهم الحقوق الإنسانية بعد الحق في الحياة، لأنها هي من يسمح للمرء بممارسة أغلب حقوقه ومراقبة كل القرارات التي تؤثر فيها بقدر ما أن كل حقوقه الأخرى مرتبطة بها ومعتمدة عليها.[1] فالقيمة الحقيقية للأحزاب السياسية تتمثل في نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، وضعف أدائها في هذا الجانب قد يخلق أزمة مشاركة سياسية ينعكس على النحو الآتي:

_ الإختلال في شرائح المجتمع السياسي، حيث يظهر تراجع في فئة المشاركين والمهتمين،مع تزايد للفئة العازفة.

_مشاركة شكلية موسمية؛ بحيث تظهر ظاهرة المترشح الواحد،والإنتخابات غير النزيهة،وإختفاء المعارضة الحقيقية.

_مشاركة إجبارية متحكم فيها؛ تأخذ فقط شكل التعبئة بغرض التأييد الشكلي للنخبة الحاكمة،[2] وهو غالبا تأييد محدود ومناسباتي مرتبط بالقدرات التوزيعية للنظام.

_الأحزاب والتعبير عن رغبات الجماهير:

إستخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة، لا يمكن أن تتحقق دون الأحزاب؛وليس بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة،فالأفراد غالبا منعزلون عن الجماعة،مما يجعل عملهم الفردي تشتيت للقوى؛وهنا يأتي دور الحزب في جعل تجمعات الأفراد تأخذ طابعا سياسيا،عبر تحويل الأفكار إلى برامج واضحة وتكوين رأي عام مؤثر[3]؛ويتفادى بذلك أي سقوط في العفوية ومتاهاتها؛فالأحزاب السياسية هي من يجعل السياسة فعلا إجتماعيا عقلانيا ممكنا،وهي من يرشد التدافع الإجتماعي نحو التعبير عن نفسه في فعل سياسي منظم ومنتج،بحيث لا يظل مجرد لحظة إنفجارية للتناقضات،ولا يكون ذلك ممكنا إلا عن طريق تنظيمه وإدماج قواه في الحياة التنظيمية[4].

خامسا_ النظم الحزبية

المقصود بالنظام الحزبي في الدولة شكل وطبيعة علاقات التنافس السياسي بين الأحزاب،ويشكل مجموع العلاقات بين الأحزاب يكون نظاما من العلاقات الثابتة نسبيا،ونتيجة لإختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى قد يكون النظام الحزبي السائد في الدولة

---

[1] – علي عباس مراد،المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2009)،ص36.

[2] – بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص 151.

[3] – ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 214.

[4] – عبد الاله بلقزيز،نقد السياسة،مرجع سابق،ص 244.

هو نظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين السياسيين،أو نظام الحزب الواحد؛وغالبا ما لا يمكن فهم طبيعة إشتغال أي نظام سياسي دون فهم النظام الحزبي السائد[1].والسؤال هنا متعلق بحدود التنافس السياسي التي يتيحها كل نوع ؛ و هل النظام الحزبي المعتمد يوفر التنافس الحر في السوق السياسي؟.

1_الأنظمة الحزبية التنافسية

هذا النوع يوجد في المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد مبدأ توزيع السلطة بين فئات متعددة في الجسم الإجتماعي؛ وفي هذا النمط الحزبي تتنافس الأحزاب السياسية عن طريق الإنتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي ظل المحيط التنافسي الذي يوفره هذا النمط يمكن تمييز ثلاثة أنواع للأنظمة الحزبية؛نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الديمقراطي المسيطر، وهنا مسألة التصنيف لا تحددها التشريعات والقوانين بقدر ما تفرزها الممارسة.[2] فقد يحدث أن تفرز لنا التعددية الحزبية في ظل التنافس السياسي الحر تعددية سياسية (جوهرها التداول على السلطة) ،وقد يمتنع ذلك في ظل غياب ضمانات قواعد اللعبة الديمقراطية كما يسميها لاري دايموند.

_ **نظام الحزبين السياسيين:** وفي ظل هذا النظام يتنافس على السلطة ويتداولها حزبان كبيران،من أشهر نماذجه (الحزبان الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية) و (حزب العمال والمحافظين في التجربة البريطانية)؛ والفارق بينهما أن الحالة البريطانية تعبر عن ثنائية حزبية جامدة، فالنواب البرلمانيين أعضاء الحزب مرتبطين بتعليمات الحزب أثناء التصويت وإلا وقع عليهم العزل وهذا قد يوفر مستوى من السيطرة الحكومية؛ بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بنموذج الثنائية المرنة،فكل عضو له حرية التصويت دون إتباع توجه حزبه؛ وغالبا ما لا يؤثر هذا على إستقرار السلطة التنفيذية لأن طبيعة النظام الرئاسي قائمة أساسا على الفصل العضوي[3].

_**نظام تعدد الأحزاب السياسية؛** يتجسد هذا النظام عندما يعرف النظام السياسي عددا كبير نسبيا من الأحزاب السياسية؛ولا يستطيع أي حزب منها تشكيل الحكومة لوحده، ما يفرض عليها الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى لتحقيق ذلك.

وهنا يميز جيوفاني سارتوريGiovanni Sartori بين نوعين من نظام تعدد الأحزاب:

_ نظام حزبي تعددي متطرف؛والذي يتألف من خمسة أو ستة أحزاب،ويتميز بوجود أحزاب معارضة مشتتة للنظام،بحيث لا تستطيع أن تجتمع في قطب واحد، مثال:(فرنسا في عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة).

---

[1] – سعاد الشرقاوي،مرجع سابق،ص 38.

[2] – ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص151.

[3] – طاشمة بومدين،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص ص 144_145.

_ نظام حزبي معتدل؛ ويقع بين الثنائية الحزبية والتعددية المتطرفة،ويشتمل على عدد من الأحزاب،يتراوح بين ثلاثة وخمسة أحزاب،وقد ساد هذا النوع في ألمانيا،بلجيكا،هولندا خلال حقب مختلفة. [1]

_نظام الحزب المسيطر؛ في ظل هذا النظام يكون داخل الدولة أكثر من حزبين،أي أنه نظام يقوم في ظل التعددية الحزبية؛ ولكن مع سيطرة حزب واحد على السلطة،ما يجعل إمكانية وصول الأحزاب الأخرى للحكم ضعيفا، وقد كان لموريس دوفرجيه الفضل في إبتكار هذا النوع parti dominant في قاموس العلوم السياسية سنة 1951 ،إذ يرى أنه لتكييف نظام متعدد الأحزاب بأنه نظام حزب مسيطر يجب توفر خاصيتين؛أن يتفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقا واضحا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا،حتى لو فشل في الإنتخابات مرة او مرتين؛ وثانيا،أن تعتبر الأمة برنامج هذا الحزب يعبر عن تجسيد لآمالها وأفكارها ،وهنا يمكن التمييز أيضا بين نظام الحزب المسيطر العادي، والحزب الشديد السيطرة والفارق بينهما يكمن في نسبة المقاعد التي يتحصل عليها هذا الحزب. [2]

وبالرغم من أن سيطرة الحزب الواحد لا يتناقض مع الديمقراطية، لكون الهيمنة نابعة من الإرادة الشعبية، إلا أنه قد يخلق حالة من التماهي بين سلطة الحزب والدولة،ويغيب فكرة السلطة المضادة التي تتيحها المعارضة الحزبية.

2_الأنظمة الحزبية غير التنافسية

تتميز هذه الأنظمة غير التنافسية باحتكار حزب واحد للسلطة السياسية؛ وقد اعتبر دوفرجيه أن ممارسة الحزب الواحد سبقت النظرية،فقد حدث أن تبنت بعض الدول نظام الحزب الوحيد في الواقع من دون تدخله في عقيدتها او مفهومها للحكم من قبيل: (تركيا والبرتغال)، وفي الاتحاد السوفياتي لم تتجسد وحدانية الحزب الشيوعي في الدستور إلا في سنة 1936 ،أما التبرير لوحدانية الحزب عن طريق الغاء الطبقية فلم يقدم الا فيما بعد، وتكونت بصورة نهائية فكرة الحزب الوحيد في إيطاليا وألمانيا ؛علما بأن كلا البلدين أنشا نظرية خاصة بحزبه الوحيد[3].

ويرى مؤيدي نظام الحزب الواحد بأن من أبرز وظائفه خلق نخبة قيادية وزعماء إداريين وسياسيين مؤهلين لإدارة شؤون الدولة؛على إعتبار أن عامة الناس غير قادرين على حكم أنفسهم نظرا لعدم توفر المؤهلات اللازمة لديهم؛بالمقابل يعتبر المعارضين لهذا النظام أنه نمط حديث لنظام قديم جدا هو الحرس الإمبراطوري، الذي كانت مهتمه توطيد حكم الإمبراطور؛فالحزب لا يخلق نخبة مؤهلة بقدر ما يخلق شبكة زبونية ترتبط مصالحها و إمتيازاتها بالحفاظ على النظام[4].

---

[1] – محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق،ص 170.

[2] – سعاد الشرقاوي،مرجع سابق، ص 51.

[3] – موريس دوفرجيه،مرجع سابق، ص263.

[4] – ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 228.

ما يخلق حالة من الإغتراب بين النخبة الحاكمة و الجماهير،وهذا الستار الحديدي كما يسميه دوفرجيه لا يمكن للتقارير الأمنية لوحدها أن تجتازه.

مع إنتشار ظاهرة الحزب الواحد في دول العالم الثالث التي تبنت هذا النظام تحت ذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعوامل التفكك؛ وقع إختصار الديمقراطية في الإنتخابات والتمثيل النزيه، وهو بتر لمعنى النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الحرية كجوهر له في تاريخه، التصور الأداتي للديمقراطية المختزل لها في صناديق الإقتراع، في غياب أي عقد إجتماعي أو إتفاق، يحولها إلى مجرد منافسة إنتخابية غرضها الوحيد الوصول إلى السلطة.فالديمقراطية لا تولد من صناديق الإقتراع وإنما صناديق الإقتراع هي ثمرة للصفقة الديمقراطية[1].

[1]_عبد الإله بلقزيز،السلطة والدولة والشرعية،مرجع سابق، ص ص 194-201

المحاضرة السابعة:
المجتمـــع المـــدني

المحاضرة السابعة: المجتمع المدني

أولا- في ماهية المجتمع المدني

تثير عملية ضبط مفهوم المجتمع المدني قدرا كبيرا وواضحا من الإختلاف بين الباحثين، وهذا مرده بالأساس إلى الإستخدامات العديدة له منذ نشأته إلى يومنا هذا، فمحاولة تكييفه وفقا للحالة السائدة التي يعيشها كل مجتمع أنتجت لنا مفهوما زئبقيا يأخذ عدة أشكال وتعبيرات حسب السياق.

1- المجتمع المدني لغــة:

على الرغم من إعتماد إصطلاح " المجتمع" إبتداءا من الفكر الإغريقي، إلا أن إصطلاح " "المجتمع المدني" ظل غائبا عن الإستخدامات في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، بإستثناء إستعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسيطة حين ظهر مفهوم المجتمع المدني" Sociétas Civilis " كتسمية مقابلة للكنيسة " Eaclesiastica Sociétas "، وسبب هذا الغياب هو أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية[1].

هذا الغياب كان له الأثر البارز في إغفال العديد من المعاجم والموسوعات لهذا المصطلح، فنجد مثلا أن موسوعات الفلسفة والعلوم الإجتماعية لم يرد فيها مصطلح Civil society مع أن كلمة Civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح Civil Disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه إشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن إنعدام الحقوق المدنية [2]. هذا يعني عدم تعرض المؤلفون حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الإشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الإنفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني.[3]

أما معجم الفكر الحديث، فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني، وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الإجتماعية المفاهيم التالية: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، القانون المدني، الحقوق المدنية، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق إلى المجتمع المدني.

كما ورد في معجم أكسفورد مصطلح المدني Civil، الذي يعني الدلالات التالية: [4]

---

[1] – الطيب البكوش،" المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03 (1996)، ص ص89–90 .

[2] –عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2008)، ص 63 .

[3] – بلعيور الطاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية،ع.10(نوفمبر 2006)، ص 121.

[4] – عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 64.

– الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.

– متمدن، يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.

– مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف

وبما أن Civil متعلق بالمواطن بصفته العادية،فهذا يجعله متميز سلبيا عن مجموعة من الألفاظ من قبيل؛ غير عسكري،غير ديني إكليركي. وعلى العموم، فإن المدلولات التي أعطيت لإصطلاح " المدني" في هذا المعجم تتجه أكثر إلى جعل هذا المفهوم مرادفا للتمدن والمواطنة والإستقامة، وهي عناصر ضرورية لتكوينات المجتمع المدني في عصرنا الحالي[1].

ويطرح إصطلاح " المجتمع المدني" إشكالية مفهومه، وهذا عندما يتعلق الأمر بترجمته إلى اللغة العربية، ففي الوقت الذي نلاحظ فيه إنسجاما لغويا في الإشتقاقات الخاصة بهذا المصطلح في اللغة اللاتينية والأنجلوساكسونية (Citoyenneté/ Cité/ Civil/ Civic)، فان الأمر يختلف في اللغة العربية، فإذا كانت الأدبيات السياسية التراثية حافلة بمصطلحات مثل المدينة والمدنية، فإن مصطلحا كالمواطنة المستعمل كمرادف للإشتقاق اللاتيني(Citoyenneté) لا علاقة له بمفهوم "المدينة" أو "المدني"، فمفهوم المواطنية في التعبير العربي يأخذ مفهوم الوطن كأساس للإشتقاق، كما أن مفهوم الوطن في المرجعية اللغوية والثقافية العربية يرتبط أكثر بمفهوم الدولة القطرية بعد خروج الإستعمار من العالم العربي[2]. هذا الإلتباس الذي هو جزء فقط من الإشكاليات التي يطرحها المفهوم على مستوى الفكر العربي كما رأينا ذلك سابقا، دفع بالعديد من الباحثين إلى إيجاد تسمية أخرى له إصطلحوا على تسميتها" بالمجتمع الأهلي".

2– المجتمع المدني إصطلاحا:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، إلا أنه لا يوجد إتفاق حول تعريف محدد، وذلك راجع إلى إختلاف في المرجعيات الثقافية التاريخية الفكرية والإيديولوجية المتباينة، لكن يمكن إعطاء بعض المفاهيم التي تحمل دلالات يمكن القول بأنها مشتركة بين أغلب التعاريف، بغية معرفة الخصائص المشتركة بينها لتحديدها في الأخير.

ومن بين أهم هذه التعاريف، تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

– مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية".[3]

---

[1]– Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press ,1977), pp.446-447

[2] – وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 119 .

[3] – ساحلي مبروك،" دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011)، ص 75.

– عرفه عبد الغفار شكر بأنه" مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للإختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الإجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنين، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف"[1].

ويرى محمد عابد الجابري؛ أنه مهما كان الإختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل إختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشؤها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي "مؤسسات طبيعية"، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الإنسحاب منها كالقبيلة والطائفة[2].

وبناء على ما سبق، يمكن القول: " بأن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية / تنظيمية تظم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، والى بنية إقتصادية/ إجتماعية ترتبط بدرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الإجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية/ قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا"[3].

على هذا النحو ومن خلال جميع العناصر موضع الإتفاق بين مختلف التوجهات المختلفة والمتعددة لمفهوم المجتمع المدني، فإن تحديد المفهوم بشكل إجرائي يصبح ضرورة منهجية وخطوة أولى لتأصيل المفهوم وضبطه على المستوى النظري، وكذا لإعتماده كمقياس ومؤشر في دراستنا هذه.

يحدد المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه" جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة؛ أغراض سياسية: كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الإقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للإرتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها،

---

[1] – ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع،2005)، ص 8 .

[2] – محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي،ع، 176(جانفي 1993)،ص.1-8.

[3] – ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص77 .

ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لإتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية)" [1].

وبالتالي، يمكن القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي:الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الإتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والإجتماعية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الحقوقية والنسائية،المنتديات الافتراضية.

وإذا كان هناك شبه إتفاق حول العناصر السابقة بين مختلف الباحثين بمختلف مشاربهم الفكرية، إلا أن الإختلاف يكمن حول إنتماء "الأحزاب السياسية" من عدمه إلى تركيبة المجتمع المدني، إذ يرى إلباك آدم Elback Adam بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط[2]. كما يرى لاري دايموندL.Diamond أن الأحزاب السياسية لا تنتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني، إذ يقول" إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية"[3].ولكن ضمن التجارب التي لم تصل فيها المعارضة إلى السلطة يمكن أن نضم الأحزاب الى تنظيمات المجتمع المدني،على إعتبار أن معركة الديمقراطية عمليا هي معركة بناء المجتمع المدني نفسها.

لا يوجد تعريف عام للمجتمع المدني يحظى بإتفاق كلي نظراً لتعدد المداخل في مقاربة المفهوم، فهناك من يدمج "الأسواق" في إطار المفهوم، وهناك من يرى أن المجتمع المدني فضاءً إجتماعياً ينسج فيه إتحادا بشرياً متحرراً من سلطة القهر ومتحلياً بباقة من شبكات الإتصال. وهناك مقاربات تفصيلية للمجتمع المدني ترى فيه نموذجاً معيارياً منفصلاً عن الدولة والإقتصاد تتجلى فيه المكونات التالية: [4]

أ) **التعددية:** المقصود به الأسرة والمجموعات أو التجمعات العامة والإتحادات التطوعية التي يسمح تعدد طيفها وإستقلاليتها بإبراز الخصوصيات.

ب) **العلانية:**مثل مؤسسات الثقافة والتواصل.

---

[1]–علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية(القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، 2004،ص.68.

[2] –Adam, Elback, " La Sociéte Civile en Afrique: La realité et les défis " , Dans: Le Role De La Sosiéte Civile Dans le Développement de L 'état, 8eme colloque International, Algérie, University D 'adrar , 20–22 Novembre 2005, p 2 .

[3] – متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 27 .

[4] – زهراء محمد السيد شعبان،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،تاريخ الاطلاع:2020/01/25، أنظر: https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd

ج) **المشروعية**:وتتمثل في بنى من القوانين العامة والحقوق الأساسية المطلوبة لتحديد المكونين السابقين بذاتية الإستقلال عن الدولة والإقتصاد وغيرهما. وتشكل هذه البنى في مجملها ضمانة لوجود وإستمرارية مجتمع مدني عصري.

من المهم الإشارة إلى أن النظرة الى المجتمع المدني مختلفة عند البعض؛بإعتباره ليس فضاء الإقتصاد(economic sphere)،ومختلف عن العائلة بإعتبارها حقل خاص (private realm) ؛ولكن كما يرى بعض الباحثين أن هذه الحدود متداخلة أحيانا وغير واضحة في الوقت ذاته؛ فالأبحاث تؤكد أن بعض الفواعل تنتمي إلى قطاعات معينة،ولكن بإمكانها أن تشتغل كمجتمع مدني ؛فمثلا رجال الأعمال Business Entrepreneurs ينتمون الى حقل الإقتصاد،ولكنهم يتحولون إلى مجتمع مدني عندما يطالبون بإعفاءات ضريبية من الدولة[1].أنظر الشكل رقم :03 "موقع المجتمع المدني"The Position of Civil Society.

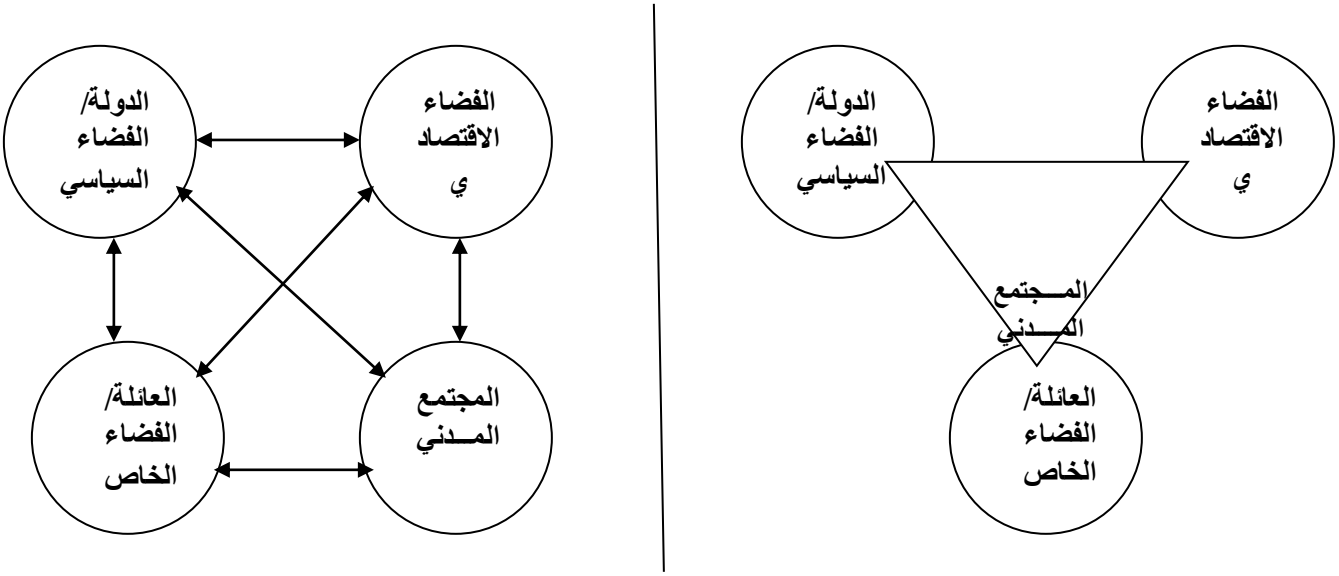

المجتمع المدني كفضاء وسيط المجتمع المدني كقطاع

Source: Thania Paffenholz, Civil Society and Peace building: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010, p 7

في المجموعات التقليدية في إفريقيا يفضل إستخدام المجتمع المدني كمجال عام بين الدولة/الإقتصاد/الأسرة؛ بينما تبقى وسائل الإعلام بين جدل من يعتبرها طرف من المجتمع المدني؛ وأخرون يعتبرون أن لها دور مختلف في المجتمع.يجادل كريستوفر سبارك Christoph Spurk بأن وسائل الإعلام لا تنتمي الى تنظيمات المجتمع المدني، لأن الكتلة الإعلامية تضم منظمات مهنية وليست طوعية.في المجتمعات الديمقراطية على وسائل الإعلام تقديم تقارير حيادية دون خدمة مصالح محددة_من الناحية المثالية على الأقل_مهمتهم تمكين النقاش العام وتدعيم

[1]–Thania Paffenholz, Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010; p 7

المجتمع المدني في مواجهة الدولة؛مع إمكانية الصحافيين إنشاء جمعيات والتصرف كمجتمع مدني طبعا. [1]

إذن المجتمع المدني هو مجال العمل التطوعي الذي يختلف عن المجالات الحكومية السياسية والخاصة والإقتصادية، مع مراعاة ذلك عملياً، غالباً ما تكون الحدود بين هذه القطاعات معقدة وغير واضحة؛إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين بين المستوى الإجتماعي والسياسي، هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا[2].

ثانيا – المجتمع المدني بين الأسُس والوظائف

1 – مميزات المجتمع المدني

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفا، ومن ثم فاعلية، وأحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها. فدرجة مؤسسية أي نسق سياسي كما يقول صامويل هنتنغتون (S.Huntington) تتجدد في ضوء أربعة معايير يمكن إستخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والإستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الإنقسام.

بمعنى قياس مدى مأسسة التنظيمات ينطلق من دراسة المعايير السابقة، وعبرها تتضح خصائص أي مجتمع مدني، وفيما يلي تفصيل لهذه الخصائص:

أ – **التكيف والصلابة**:Adaptability–rigidity كلما كانت المنظمة أكثر قابلية للتكيف كلما كانت مؤسسية بدرجة أكبر ؛ فكلما كانت أقل قدرة على التكيف وأكثر جمود ، إنخفض مستوى إضفاء الطابع المؤسسي عليها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

– التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على ووظائفها.

– التكيف الزمني: أي إستمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.

– التكيف الجيلي: فالإستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

ب – **الإستقلالية والتبعية**:Autonomy–subordination كلما كانت المنظمة أكثر إستقلالية كلما كانت المنظمة أكثر مؤسسية؛بمعنى أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو

---

[1]– Thania Paffenholz,Op,cit,p8

[2] – ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق، ص 108.

الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الإستقلال المالي ضرورة لا بد منها لإستقرار القرارات والأهداف.

ج- **البساطة والتعقيد:**Complexity-simplicity :كلما كانت المنظمة أكثر تعقيدا كانت أكثر مأسسة، فكلما زاد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، زادت قدرة المنظمة على تأمين ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمة التي لديها أهداف كثيرة تكون قادرة بشكل أفضل على التكيف إذا ما خسرت أحد أهدافها،مقارنة بتلك التي لا تمتلك سوى هدف واحد[1].

د- **التجانس والصلابة:**Coherence-disunity ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الإنقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح،بمعنى أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون ساحة للتنافس والإختلاف بين الرؤى المختلفة،والمسالة متعلقة في ميزان أنماط العلاقات القائمة إذا كانت على أسس التعاون او الصراع[2] .

إن هذه الخصائص السابقة، تشكل في مجملها إطارا عاما يعتمد عليه الكثير من الباحثين في قياس مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني، ومدى أدائها لأدوارها، نظرا لأنها أخذت في تصنيف معاييرها عدة أبعاد ولم تكتف بدراسة جانب من الجوانب فقط، فهي مؤشرات قابلة للإسقاط على أي مجتمع مدني سواء كان ينشط على مستوى الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث.

2-أسس المجتمع المدني

لقد إختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن إستخلاص بعض الركائز التي يتميز بها و يقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني، كما أنه من الضرورة بمكان تحديد مختلف الأدوار والوظائف المنوطة بمؤسساته. وعليه سنتطرق أولا لأهم أركانه لننتقل بعدها إلى رصد وظائفه المختلفة.

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني، إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني ألا وهي: [3]

أ- **ركن الحرية أو الطوعية:** إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي إعتبار، كالجماعات

---

[1]- Ronald Buye, Determinants of the level of growth and institutionalization in organizations, April 2014, https://www.researchgate.net/publication/261361843,p 2-3

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 111.

[3]- عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011)، ص 46 .

القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الإنتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث.

ب- **ركن المؤسسية أو التنظيم الجماعي:** يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وهذا ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما. فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقة عضوية لهم يصدق عليهم وصف المُهمشين في أي مجتمع معاصر.

ج- **ركن الإستقلالية:** أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توافر عنصر الإستقلالية، الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها[1]. هذه الإستقلالية لا تعني الإنفصال والقطيعة، بل الإستقلال النسبي عن الدولة من جميع النواحي (المالية، الإدارية، والتنظيمية) كي تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة على أحسن وجه.

د- **ركن توفر إطار قيمي وأخلاقي:** يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات في ما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم: التسامح، القبول بالتعدد والإختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلا عن اللإلتزام بقيم التنافس والتعاون[2].

3- وظائف المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الإجتماعية، البيئة...إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم إنطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية إحتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع. والتي صرح منتدى الاقتصاد العالمي The WEF في تقريره سنة 2012 حول مستقبل المجتمع المدني أن المفهوم عرف عدة تغيرات ؛تجعل إختصاره في المنظمات غير الحكومية حصرا خطأ فادح ،فهو يشمل التنظيمات الرسمية(المنظمة) وغير الرسمية،بحيث أن فواعل المجتمع المدني ألغوا الحدود بين

---

[1]- علي عبد الصادق،مرجع سابق، ص75 .

[2]- حسنين توفيق إبراهيم،بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)، ص 198.

القطاعات،مع إختبار الأشكال الجديدة للفعل الجمعوي سواء عبر الأنترنت أو خارجها؛وهذا راجع أساسا إلى التطور التكنولوجي و التغيرات المجتمعية[1].وعموما يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

– **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

– **تحقيق الديمقراطية:** فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، وقد حدد دايموند "L.Diamond " مركزا على التصور اللبيرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، بإعتبارها البنية التحتية لها، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا في إكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر[2].

– **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، و بذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتساهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي بينهم.

– **زيادة الثروة وتحقيق التنمية:** منذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو " التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبئ على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[3]. يقر بنك اسيا للتنمية The Asian Development Bank خمسة أدوار للمجتمع المدني للنهوض بأهداف التنمية المستدامة: [4]

- إستكمال برامج الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر، بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع المحلي؛ والمساعدة في إستخدام الحلول المبتكرة المستندة إلى الأدلة.

---

[1] –Rachel Cooper, What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham 15 October 2018, p 5.

[2] – عبد القادر كاس، مرجع سابق، ص ص 52–53 .

[3] – يسرى مصطفى،" المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"(القاهرة: مركز البحوث العربية،ط2002،1)، ص 25

[4] –Rachel Cooper,op.cit,p 10.

- تحديد أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم .
- تعزيز الحوكمة التعاونية التي تتمحور حول المواطن.
- الدفاع عن الفقراء ، بما في ذلك الضغط على الحكومة
- تحضير مناخ عمل مناسب لتمكين المرأة.

– **إفراز القيادات الجديدة:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا مهم لإنتاج النخب ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من إكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية[1]. وحتى في سياق الثورات أصبح لهذه التنظيمات دورا كبيرا، نذكر إنتفاضات أوروبا الشرقية التي أسقطت نظام الجنرال ياروزلسكي في بولونيا،نظام نيكولاي تشاوشيسكو في رومانيا ونظام هونيكر في ألمانيا الشرقية؛ وأنظمة شبيهة في هنغاريا/بلغاريا/تونس..بل إن بعض هذه المنظمات وصلت الى السلطة مثل(ليش فاليسا زعيم نقابة التضامن، فاكلاف هاقل الكاتب المسرحي رئيس المنتدى الديمقراطي..).

– **إكتساح الفضاءات العمومية؛** سبق ورأينا كيف يتموقع المجتمع المدني بإعتباره فضاء وسيط بين (الأسرة/الدولة/الاقتصاد)، ولهذا مواضيعه دائمة التجدد كما يقول هابرماس،فالفضاء العمومي الذي يحاول المجتمع المدني إكتساحه لا يتطابق مع الإتصال السياسي،بل يتجاوزها كثيرا،انه يتضمن كل المواضيع والآراء النابعة من الفضاء الخاص التي يمكن أن تصل إلى المستوى العام من دون أن تفسده(الجانب المعياري لفكره يكمن في هذا الفعل).لقد طور هابرماس نظرية ماكس فيبر الخاصة بالفعل الإجتماعي،حيث حدد أطوار تصاعد العقلانية داخل المجتمع كما يلي: [2]

- المستوى الأضعف؛وهو العادات لا ندري لماذا نمتثل للروتين، لكننا نسعى لإمتلاك الوسائل لفعل ذلك.
- مستوى الإنفعالات؛الذي يمنح الفعل غاية إضافة إلى الوسائل.
- مستوى القيم؛المعنى يوجه الفعل من دون إعتبار لنتائج النشاطات.
- يختتم بالفعل العقلاني في النهاية.

تطور العقلانية سمح للناس بالخروج من عالم التقاليد والعواطف المتضامن مع الكون،وإنتاج مجتمعات معاصرة توجهها البيروقراطية أولا إلى القيم الدينية ثم العقلانية؛الفضاء العمومي حسبه ليس مخصص فقط للفاعلين المؤسساتيين المستنيرين فقط،بل يجب أن يفهم من

---

[1]– عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني، الجزء الثاني، اليوم:24-11-2004 . http://www.rezgar.com/m , "asp?i=459

[2]– ايريك ميغري، سوسيولوجيا الاتصال والميديا،ترجمة:نصر الدين لعياضي(البحرين:هيئة البحرين للثقافة والاثار، ط1، 2018).ص ص 441-443

الآن فصاعدا إنطلاقا من وسائل الإعلام والمجتمع المدني،الذي تتميز فيه الجمعيات والحركات الإجتماعية بالقدرة على تغذية حلبة النقاش بإستمرار،فالديمقراطية تبنى بالنقاش وليس بالآراء الجاهزة.

ضمن هذا الرهان يقول ماينا كياي مقرر الأمم المتحدة سابقا_ المعني بحقوق وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات_ أن الفضاء المدني لم يعد يتقلص ولكنه "رحل بالفعل"؛وقد ربط الأمر بصعود الشعبوية القمعية و القوى المحافظة إجتماعياوتراجع الحريات السياسية والمدنية العامة وحرية الإعلام عالميا؛لهذا طُرح في بعض الجامعات سؤال : لماذا تسعى الدول لإسكات المجتمع المدني؟. الإجابة كانت أن هذا يحدث في: [1]

- الدول التي تعيش أزمات(وباء covid19 مثلا) أو تهديدات أمنية(الحرب على الإرهاب)،ترتكب إنتهاكات في حقوق الانسان ضد المدنيين.
- الأنظمة الهجينة.تراقب المجتمع المدني عبر تقويض مصداقيته (تشريعيا وماليا)وتسعى لإختراقه عبر إنشاء ما يسمى أصوات مخلصةloyal voices' (مجتمع مدني موازي).

– **المجتمع المدني كفضاء ثقافي**؛جاذبية الثقافة كمتغير توضيحي ومحدد للتغيير الإجتماعي والسياسي له تاريخيته المعروفة،والتي تمتد الى أطروحة صامويل هنتنغتونHuntington في كتابه صدام الحضارات Clash of Civilizations. وهي بدورها تمتد الى نقاشات ماكس فيبر Max Weber الذي إعتبر الأخلاق البروتستانتية كدافع أساسي لإنتاج الرأسمالية الحديثة ،فمدخل الثقافة السياسية طغى عليه التنافس بإعتباره مفسر للسلوك السياسي؛فكما يقول لاري دايموند Diamondيمكن لبعض السمات الثقافية أن تتسبب في إزدهار الديمقراطية، بما تنتجه من الفردية والإعتدال والواقعية و الثقة المتبادلة بين النخب،هذه القيم السابقة من شأنها خلق ثقافة الإلتزام المهيمن بالإجراءات العملية للديمقراطية؛فهي شرط ثقافي سياسي مهم بالإضافة إلى البراغماتية السياسية والتسامح السياسي، إنها من تعزز التحزب المعتدل، وهذه الصفات معا على الأرجح تحد من تسييس الحياة الإجتماعية و الضغينة المرضية في الإجتماع السياسي[2].

من البديهي بالطبع أن نقول إن ثقافة المجتمع تحدد كيف يتصرف الأفراد والمجموعات علانية،بإعتبارها مجموعة من القيم والمشاعر والمعتقدات تجاه النظام السياسي؛ وهي في الغالب بعضها من صناعة المجتمع المدني؛ فالمجتمع المدني بإعتباره فضاء ثقافي هو من ينتج لنا شرعية النظام السياسي أو يسحبها منه،حرمان المجتمع المدني من حقه في صياغة الإتجاهات الأساسية للعملية السياسية يكون فيها المجتمع محور العملية وغايتها وليس مجرد موضوع لأنشطة النظام

[1] –Rachel Cooper,op.cit,p 17

[2] –Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, Democracy in the Arab World Explaining the deficit, International Development Research Centre, London,2011,p 15

السياسي.[1] يترتب عن ذلك فقدان هذا الأخير للقبول الإرادي والطوعي للمجتمع المدني به،ماقد يحتم النظام للجوء إلى العنف،وهذا قد يحقق له إستمرارية ولكن لا يضمن له الإستقرار،وتغدو السياسة نشاطا حرا ومطلقا يتحقق خارج الدولة ومن ورائها.

ثالثا_ المجتمع المدني في السياق الغربي

1- المجتمع المدني وفلسفة العقد الإجتماعي

ظل هدف فلاسفة القرنين (السابع عشر والثامن عشر) يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ، وهو المجتمع الرأسمالي اللبيرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا التوجه الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد[2]. فنظرية العقد الإجتماعي* التي لا يزال هناك نوع من الإجماع على أنها أساس نشوء المجتمع المدني، قد وضع أسسها الأولى كما هو معروف كل من توماس هوبز(Thomas Hobbes)،جون لوك(John) Locke، جان جاك روسو(Jean- Jacques Rousseau)،هذه الفلسفة القائمة على حالة الطبيعة أو ما يعرف بنظرية الحق الطبيعي[3].

إن حالة الطبيعة عند هوبز هي تلك الحالة التي فيها للإنسان الحق في كل الأشياء، إنها حالة الحرية التامة بلا ضوابط أو قيود، أي حالة إستعمال الفرد لحقه الطبيعي أي حريته وفقا لرغباته وميوله، وهو ما يخالفه فيه لوك، فممارسة الحق الطبيعي في حالة الطبيعة محكوم بقانون الطبيعة[4]. فقوانين الطبيعة هي من يعلم البشر على أنهم متساوون ومستقلون حسب لوك.

إن نظرة ورأي فلاسفة العقد الإجتماعي لنظرية الحق الطبيعي تختلف من حيث وصف حالة الطبيعة، لكنهم يجتمعون في القول بأنها أصل المجتمع، وأنه على البشر تجاوزها، وقد أقروا بأن الحل يكمن في الحكم السياسي حتى وان إختلفوا في شكله ومضمونه.

---

[1]- علي عباس مراد،مرجع سابق، ص54.

[2]. علي بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"،مجلة دراسات إستراتيجية، ع.12(سبتمبر 2010)، ص 79.

*- **نظرية العقد الاجتماعي:** تشير هذه النظرية إلى توافق وتعاقد يتم بين أعضاء المجتمع، غرضه تنظيم العلاقة التي تربط بينهم، وتنظيم علاقاتهم كمجموع بالحكومة التي تدير أمورهم، ويفترض العقد أن المتعاقدين، أي مجموع أفراد المجتمع، لهم حقوق وعليهم واجبات تنظمها توافقات وأعراف وقوانين، هذه التوافقات والأعراف، هي بمثابة نظام شامل يكفل انتظام وسيرورة العلاقة بين الأفراد والتوزيع العادل للموارد المشتركة، وحل التعارضات التي قد تنشب بينهم. وبمقتضاه أيضا قامت الحكومة كممثل لمجموع الأفراد ونائب عنهم في تنفيذ تلك الأعراف والقوانين وإدارة المصالح المشتركة، من هنا اعتبرت الحكومة هيئة تابعة للمجتمع واضعة لإرادته.للمزيد حول نظرية العقد الاجتماعي.أنظر:

-Jean-Jacques Rousseau,Du contrat Social,Edition Talantikit,2002,pp,1-192

[3].-جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف (سورية: النايا للدراسات والنشر،ط1،2011)، ص 121 .

[4]-فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 17.

ويبرز جون لوك وجون جاك روسو، أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الإجتماعي إنطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات، فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد، هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يعترف بها إجتماعيا وسياسيا، تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا[1].

إذ يعرف هوبز المجتمع المدني على أنه" ثمرة مصطنعة لميثاق إختياري لحساب قائم على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وكل واحد، هو الإصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا(سياسيا). على اعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع السياسي عند هوبز، فلا فرق بينهما[2]. ويضيف هوبز أنه لا يمكن تأسيس المجتمع المدني بلا دولة، على إعتبار أن عملية التأسيس منوطة بهذه الأخيرة، ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية إرتباطا جوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني، فهما متزامنان في الواقع.

أما جان جاك روسو، فقد كانت نظريته عن المجتمع المدني نظرية أخلاقية، إذ حاول فيها تكييف الفضيلة الرومانية والنزعة الجمهورية الميكيافيلية لمتطلبات إنتشار الأسواق، وبصهره نزعة التنوير الاسكتلندي الأخلاقية الفردانية بالإلتزام القديم بالعمل المشترك النزيه والصالح العام. وقد ربط ربطا جدليا بين تكوين المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي، فهو يقول "ما يجسد الإنسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله، وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده"[3].

لقد عكس روسو حالة الطبيعة عند هوبز مقدما مرافعة مستفيضة لأنثروبولوجيا تجزم بخيرية الإنسان وسمو قيمه،فإذا كانت حالة الطبيعة هي الشر المطلق عند هوبز،فإنها بالمقابل خير مطلق عند روسو؛ وهذا ما خلق تقابلا في شكل الدولة التي يمكنها تصحيح إختلالات حالة الأصل،فما مثل حل عند هوبز،كان بالنسبة لروسو أصل المشكلة،بمعنى أن خيار الهروب من حالة الطبيعة خطأ إستراتيجي فادح،وتوسل الإستبداد للعبور الى المدنية خطيئة أفدح[4].

---

[1]–علي بن طاهر، مرجع سابق، ص 79.

[2]–فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 29.

[3]–غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي(فلسطين:مركز دراسات الغد العربي،ط1،2004)،ص 33 .

[4]– مصطفى انشاء الله،المجتمع المدني حدود المفهوم عند يورغن هابرماس(بيروت:منتدى المعارف،2017)،ص 33.

بينما ينطلق المجتمع المدني عند جون لوك من مبدأ الإرادة الحرة، فالغرض الأساسي من التعاقد الإجتماعي حسبه، هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق (أو الفردية الأوتوقراطية)، التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني[1].

من النافل القول أن مفهوم المجتمع المدني الذي إستخدم من قبل رموز هذه النظرية، لا يعني سوى المجتمع المقابل للحالة الطبيعية أو حالة الفطرة أو المجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض مجتمع حيواني أو تقليدي، وحسب هذه الصياغة الأولية لمفهوم المجتمع المدني، فإنه يعبر عن كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على إتفاق تعاقدي[2]. وهو بهذا المعنى يعبر عن مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فهو لا يعرف المراتب الإجتماعية ولا التدرج الإجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، كما أن العلاقات داخله ليست علاقات بين قوى إجتماعية أو طبقات إجتماعية، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين[3].

2- إنفصال الدولة عن المجتمع المدني

لقد برزت في القرن التاسع عشر مدرستان، شغل مفهوم المجتمع المدني بين أنصارهما حيزا كبيرا من النقاش، ألا وهما المدرسة الليبرالية والمدرسة الكلاسيكية، وقد تباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة، من أدم سميث(Adam Smith) إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون أرون (R. Aron) في صفوف الليبراليين، ومن هيجل وماركس، إلى غرامشي ضمن التيار الماركسي[4]. وإذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإنه ليس أقل طبيعة أن نقول أن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع ما يبدو أنه خصمها اللدود "النظرية الليبرالية" في المصادر والأسس، وعلى الرغم من ذلك، فالإختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تاما[5].

لقد كان إهتمام فلاسفة العقد الإجتماعي خاصة في الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر منصبا على التمييز بين حالتي الطبيعة والحالة المدنية، بينما طرحتا المدرستين الليبرالية والماركسية إشكالا آخر يخص الفصل والتفرقة بين الدولة والمجتمع المدني، خاصة في ظل التحولات التي عاشتها أوروبا بعد عصر النهضة، والإنتقال من إقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة، وما صاحبه من نزوح لسكان الريف نحو المدن بحثا عن العمل.

---

[1]-توفيق السيف،مرجع سابق، ص 103.

[2]-علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 24 .

[3]-أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،2008)، ص 20.

[4]- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع،ط1، 2006)، ص 21 .

[5]. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21 .

هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات جديدة على مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني فريديريك هيجل، والذي كان له مفهوما مختلفا للمجتمع المدني، فهو ينكر الإنسجام الذي تفترضه نظرية العقد الإجتماعي ما بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا تعذر قيام المجتمع المدني ببناء منظومة العدالة لوحده، فالدولة هي الفضاء الوحيد الذي تتحقق فيه هذه الغاية، إنها قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة ، فالدولة عند هيجل كيان مقدس، يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي ولا يتطابق معها، على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الإجتماعي[1]. فهي تلعب دور الموجه إذن حسب هيجل بالنسبة للمجتمع المدني، فغيابها ينتج عنه تمزق وصراع داخله، على إعتبار أن المجتمع المدني ما هو في الأخير، إلا تجسيد للمصلحة الفردية وتناقضاتها.

وضمن هذا السياق، يرى هيجل أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الإقتصادية والمجتمعية، بقصد الإنتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم، إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والإقتصادية أي المجتمع الحديث؛من هنا تتضح أهمية المجتمع المدني بالنسبة للدولة وللحياة الأخلاقية،فالدولة الهيجيلية تحتاج الى الثقافة والتربية الكاملة لمواطنيها،لأنها تتمظهر في العادات،الوعي الفردي والمعرفة والنشاط،لهذا يعتبر أن الدستور يكون فعال فقط عندما يحضر بقوة في عقول المواطنين.[2]

فالمفهوم لدى هيجل يمثل الحيز الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، أو كإختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة[3].لهذا فالمجتمع المدني حسبه يختلف عن العائلة، في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني، في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي؛ وإنما كجماعة أخلاقية إستوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم.

لكن من الضروري هنا التنبيه إلى أن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني في لغة هيغل لا يجب أن يفهم منه أنه تضارب بالضرورة،فالدولة قائمة في المجتمع المدني وهو قائم فيها، وهي ليست مضافا في تاريخ مجتمع،بل هي ماهيته التي من دونها لا يكون كذلك،أي مجتمعا، ففصل

---

[1]–علي بن طاهر، مرجع سابق، ص 81 .

[2] –Peter G. Stillman , Hegel's Civil Society: A Locus of Freedom,polity,Vol12,4,summer 1980,p639

[3]–أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21 .

الدولة عن المجتمع هنا لا يعني تعارضها،ومن يقول ذلك كمن ينادي بالحق دون الواجب،ويطلب الحرية من دون قانون، وكذلك الحرية لا تتحقق إلا داخل الدولة،ومن يزعم غير ذلك فهو إما وحش أو إله بعبارة أرسطو[1].

أما ألكسيس دي توكفيل (Alexis De Tocqueville)، فينظر إلى المجتمع المدني كميدان يقع خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه، وخارج نطاق الحكومة، وهذا ما يوحي بأن المجتمع المدني عنده هو ميدان تنظيمي وسيط بين الأفراد والدولة،والذي يمكن بالطبع أن يوظف لغاية نبيلة أو سيئة؛فقط هو يؤكد على أن المصلحة العامة تتحقق بالحرية وقد تحدث عن ذلك في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، حيث أشار إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، ويربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات،أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية و أهمية المواطنة كمكانة قانونية بإعتبارها مجموعة أدوار إجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[2].

وعلى عكس هيجل، ذهب توكفيل إلى التأكيد بأن أسوء ما في المجتمعات والمؤسسات السياسية الحاكمة، ليس ضعفها في مواجهة ما قد يوجد من صراع، بل ينجم عن قوة المؤسسات السياسية، والتي لا قبل لأحد بمقاومتها، فليست الحرية المسرفة الغالبة على البلاد هي التي تفزعه بقدر ما يفزعه عدم كفاية الضمانات التي يجدها الإنسان في تلك البلاد ضد الإستبداد والطغيان، لهذا جاء تفسيره للرغبة الكبيرة لدى الأمريكيين في تشكيل الجمعيات على أنها نابعة بالأساس إلى الوقوف ضد نزعة اللامساواة، وقد نجحوا حسبه إلى حد كبير في ذلك، فعلى سبيل المثال يقول دي توكفيل:" إذا إستجد عائق في الطريق العام وتعذر المرور،وتوقفت حركة السير يجتمع الجيران لحظتها للتشاور،ومن هذا الإجتماع التلقائي تتبلور سلطة تنفيذية تحل المشكلة،قبل أن تخطر فكرة أي سلطة أخرى"، ولهذا إعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكثر بلد إستفاد من بقدر كبير من التنظيم الجمعوي[3].

أما بالنسبة لكارل ماركس(Karl Marx)، فقد كان مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأولى التي جادل فيها هيجل عام 1843 م في نقده لحقوق الدولة حسب الرؤية الهيغيلية، وقد هدف في نقده إلى إضفاء محتوى مادي أكثر على المفهوم، ونشره باعتباره مفهوما ثوريا وليس مجرد مفهوم فلسفي[4]. لهذا قدم ماركس تعريفه للمجتمع المدني على أنه حلبة التنافس الواسعة المصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي،إنه فضاء الصراع

---

[1]– مصطفى انشاء الله،مرجع سابق،ص ص 46_47.

[2]–John J. Patrick, Civil Society in Democracy's Third Wave: Implications for Civic Education, Smith Research Center Indiana University, September 1996,p 8.

[3]–فوزي بوخريص،مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2013)،ص 30.

[4] – الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 30 .

الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.وبعبارة أخرى، فالمجتمع المدني عند ماركس ما هو إلا فضاء وميدان للصراع الطبقي الذي يحتوي المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات، ومن خلالها أو عبرها تتمخض الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات على المجتمع كله. وعموما يمكن تلخيص نظرة ماركس في ثلاث أسس: [1]

- أسبقية المجتمع على الدولة،بإعتناق مادية الأنوار ضد مثالية هيغل.
- رفض مقولة إصطناعية الدولة،بتبني تجريبية هيغل ضد الأنوار.
- ربط شكل الدولة السياسية بشكل الملكية،بإستبعاد نظرة هيغل وفلاسفة الانوار معا.

يتبين من تصور كل من هيجل وماركس لمفهوم المجتمع المدني، بأنه على الرغم من الإختلافات الموجودة في طرحهما،إلا أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة، أي المجتمع السياسي حسب ما كان سائدا مع فلاسفة العقد الإجتماعي، حيث أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع.

3-إنبعاثة المجتمع المدني في العصر الحديث

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الإنقطاع حتى نهاية الحرب العالمية، على يد المفكر الإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي(Antonio Gramsci)، كنتيجة للتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية وإستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا.و ينظر غرامشي إلى المجتمع المدني بإعتباره جزءا من البنية الفوقية،هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجيا، أما وظيفة الثاني "الدولة"السيطرة والإكراه[2] ومن ثم يعتبره غرامشي بأنه ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات، كالنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام....الخ، من جملة تلك المنظمات والهيئات التي تتجسد في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الإجتماعية بين الأفراد، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الإقتصادية التحتية عموما، كما تنفصل عن الأجهزة القمعية والقهرية.

لقد نقل غرامشي مفهوم المجتمع المدني من مجال الصراع الطبقي كما عبر عنه ماركس بإعتباره يشكل بنية تحتية، إلى فضاء للتنافس الإيديولوجي،أين يصبح المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، يشير به غرامشي إلى المؤسسات الطبقية والإجتماعية التي تختص بالوظائف الإيديولوجية.وعليه فإن المجتمع في فكر غرامشي،هو مجال سياسي أيضا، إنه فضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وإنتشارها، تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية

[1] – عبد الله العروي،مفهوم الدولة(الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،ط9، 2011)، ص69.

[2] –Michael Bratton, Civil Society and political Transition in Africa ,I D R Reports, Vol,11,no ,(1994), p p,21-22

"الأهلية"، التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الإقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى[1].

إن مفهوم غرامشي للمجتمع المدني لا يمكن فهمه على حقيقته إلا عن طريق العودة به إلى السياق التاريخي الذي تبلور فيه، وهي فترة الحرب العالمية الأولى وما ميزها من وصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، و لهذا جاءت محاولته في إطار سعيه لإيجاد إستراتيجية للحزب الشيوعي بغية وصوله إلى السلطة، فبعد مقارنته للأوضاع السائدة في أوروبا مع الوضع في روسيا أين نجحت الثورة البلشفية، إهتدى إلى نتيجة مفادها وجود تمايز واختلاف في الواقع، وأن سبيل الوصول إلى السلطة يبدأ أولا بالعمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب ما يسميه" بمعركة الهيمنة الإيديولوجية"، كتمهيد للسيطرة على جهاز الدولة في الأخير.

إلا أن عملية السيطرة على المجتمع هذه، يشترك فيها كل من المجتمع المدني والمجتمع السياسي كمقابل له، و الإختلاف يكمن في الطريقة فقط، إذ يعمل المجتمع السياسي لتحقيق ذلك، عبر السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل الإعلام ودور عبادة ومدارس...الخ، فيقوم بوظيفة السيطرة بطريقة غير مباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، والتي تعتبر وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل:الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[2].إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير" أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية حسبه".

مما سبق يتضح، أن التأريخ للمفهوم منذ نشأته الأولى في البيئة الأوروبية في" القرن18" حتى اليوم إقترن بأمرين أساسيين:

* الوضع الإقتصادي الإجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة؛ فقد إستعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء المجتمع الاقتصادي والتجاري، بإعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن، وهو تحت سيطرة عصر الإقطاع الحامل في رحمه جنين الطبقة الإجتماعية الجديدة البرجوازية.

* طبيعة الدولة ونظام السلطة؛ وهذا ما يفسر لنا إنشغال جل المهتمين بالمفهوم وبعلاقته بالدولة، فهو تارة مقابل لها وتارة أخرى متعايش معها، وتارة ثالثة مناقض لها، بل إستعمله بعضهم في الفترة المعاصرة كسلطة لمقاومة الدولة، وخصوصا لما برزت قبل عقدين مقولة "دولة أقل ومجتمع مدني أكثر[3].

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق،ص 23 .

[2]-علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 30 .

[3] - الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 24 .

إذن ليست الدولة سلطة مفروضة على المجتمع من فوق،وليست واقع الفكرة الأخلاقية أو مرآة وتجسيد العقل كما يدعي هيغل،انما هي ثمرة المجتمع ذاته في مرحلة معينة من تطوره،إن نشأتها دليل على تناقضات داخلية مستعصية ينقسم المجتمع طبيعيا إلى قوى متعارضة غير قابلة للتصالح،ولكي لا تفنى تلك الطبقات ذات المصالح الإقتصادية المتناقضة في صراع عقيم،تنشأ بالضرورة سلطة مستقلة ظاهريا تخفف من حدة الصراع بوضعه في نطاق النظام،تلك السلطة الناشئة عن المجتمع والمتعالية عليه،والتي تزيد إستقلالا يوما بعد يوم،هي الدولة[1].كما يجب أن نفهم أن الناس لم تتحول صدفة من رعايا إلى مواطنين ولا نتيجة لمنة من الحاكمين؛وإنما عن طريق معكرة طويلة وإحتلال تدريجي للفضاءات العمومية،أفضى إلى تأسيس المجتمع المدني،المعركة قديمة وطويلة لكن مأسسة إنتصاراتها لم تتم إلا حديثا[2].

[1] – عبد الله العروي،مرجع سابق، ص 71.

[2] – فوزي بوخريص،مرجع سابق،ص 25

المحاضرة الثامنة:
العمليات السياسية

المحاضرة الثامنة:العمليات السياسية

أولا_الثقافة السياسية

1_مفهوم الثقافة السياسية

قبل الحديث عن الثقافة السياسية من المهم فهم معنى الثقافة كمدخل لإستيعاب معنى الثقافة السياسية؛حيث عرفت على انها وحدة متكاملة من المعلومات والأفكار والمعتقدات وطرق التفكير والتعبير،وطرف كسب الرزق وتربية الأطفال وغيرها من الظواهر،والتي تنتقل من جيل لآخر ،ويكتسبها الأفراد عبر الاتصال والتفاعل الإجتماعي لا عبر الوراثة البيولوجية.ولكل ثقافة جانبان؛ جانب مادي متعلق بما ينتجه عقل الجماعة من أشياء ملموسة(البناء،الملابس،الأطعمة)،وجانب معنوي متعلق (بالمعارف والفنون والقيم) [1].

بينما يقصد بالثقافة السياسية الأعراف والمعايير ورؤى العالم وأساليب الحياة في مجتمع ما، بالإضافة إلى جوانب الثقافة الرفيعة، أي أنها تنطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة، وفي وقت معين، وحيث إن التصورات تنبعث منها، كما أنها تتحكم في الإتجاهات، وتنظم صيغ إلتزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي، وتهيمن على نماذج المساهمة والإتصال في الحياة العامة، كما تعني أيضا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة.[2] ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم و إتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية،وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه،ويشكل الأفراد قناعاتهم بخصوص طبيعة مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية التي تحدد بشكل أو بآخر مكانتهم كمواطنين[3] .

هذه التوجهات إتجاه النظام السياسي يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال كما يقول غابريال ألموند وسيدني فيربا Gabriel Almond and Sidney Verba هي: [4]

_ **التوجهات المعرفية؛** تخص الجانب الإدراكي للفرد، ومدى إيمان الفرد بأدوار النظام السياسي وشاغلي هذه الأدوار، والتي تتمظهر على مستوى التوازن الموجود بين المدخلات والمخرجات.

_ **التوجهات العاطفية؛** وتتمثل في مشاعر الرضى والرفض لدى الأفراد إتجاه النظام السياسي،والتي يحدد طبيعتها مستوى أداء وفعالية هذا النظام .

---

[1] – محسن جابر،الثقافة السياسية واثرها على النظام السياسي،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،ع7، الجامعة الاسمرية الاسلامية ليبيا،2016، ص 307.

[2]. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 225.

[3]. ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص114.

[4] .Tommaso Pavone, Political Culture and Democratic Homeostasis:A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture, Princeton University, 2014,p1

_ **التوجهات التقييمية**؛وتتضمن الآراء والأحكام الفردية على القضايا السياسية،والتي تكون مزيج من قيم معيارية و معايير ذاتية تحددها المعلومات والمشاعر التي يكملها كل فرد.

وتشمل هذه التوجهات ثلاثة أبعاد؛أولها متعلقة بالنظام السياسي العام بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، والثانية مرتبطة ببعض الوظائف الخاصة والبنى داخل النظام كالسلطة التشريعية والجهاز البيروقراطي،وثالثها متعلق بشاغلي الوظائف كالمشرعين ، ورابعها له علاقة بالسياسة العامة من حيث إتخاذ القرار وتنفيذه.

فالثقافة السياسية إذن في المحصلة تتضمن توجهات الفرد نحو النظام السياسي؛ وهي من يحدد كيفية تفاعله معه سلبا أو إيجابا؛وتشمل أيضا نظرة الفرد إلى إختلاف الآراء، وإلى أنماط الصراع أو التنافس بين الأحزاب، ومجمل القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.كما تظهر طبيعة توجهاته نحو النشاط السياسي؛ فهي من يعطي لنا مفهومه و نظرته للسياسة في حد ذاتها، وفي إسهامه بها، وكيف يمكن أن يؤثر وضعه الإجتماعي، الإقتصادي في تشكيل آرائه ومواقفه السياسية[1].

تنطوي الثقافة السياسة على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي أو بتعبير آخر، إنها تتعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة؛ ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة التفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية[2].

والحديث عن الثقافة السياسية بهذا المعنى لا يعني أنها تكون واحدة مشتركة بين جميع السكان المنتمين إلى النظام، فالواقع يثبت أنه قد يبلغ هذا الإتفاق في التوجهات درجة مهمة،كما قد تظهر إختلافات في التوجهات حسب مستوى التعليم، والإنتماء العرقي،والموقع الجغرافي،والمكانة الإقتصادية والإجتماعية،وحتى الإيمان الديني،و عندما تتكون في المجتمع مجموعة خاصة من السمات السياسية قابلة للتميز عن غيرها داخل النظام هنا يمكن الحديث عن ثقافة سياسية فرعية[3].

2_ مقومات الثقافة السياسية وأنواعها

أ_ مقومات الثقافة السياسية

تتكون الثقافة السياسية بحسب غابريال ألموند وسيدني فيربا كما رأينا سابقا من عناصر إدراكية وعناصر عاطفية وعناصر تقييمية؛ بمعنى أن الثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما

---

[1]. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 225.

[2]. حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت:مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2009)، ص ص.15-16.

[3]. محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 204

نعرف،وكل ما نشعر، وكل ما نعتقد بشأن السياسة؛ إن العناصر الإداركية تفيد كل ما نعرفه أو نعتقده عن المؤسسات والأحزاب،أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر الأفراد إتجاه مؤسسات النظام،والتي تتراوح بين الإنجذاب أو الإشمئزاز،و الإعجاب والإحتقار،أما العناصر التقييمية فتتألف من القيم والمعتقدات والمثل العليا،والإيديولوجيات التي تؤثر بدون شك على السلوك السياسي[1].

فالمرجعية هنا مرتبطة بالإطار الفكري الفلسفي المتكامل،وهي إن شئنا القول المرجع الأساسي للعمل السياسي،فهو يفسر التاريخ،ويحدد الأهداف،ويبرر المواقف والممارسات،ويكسب النظام الشرعية؛ فغالبا ما يتحقق الإستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على مرجعية النظام ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم،وعندما يحدث الإختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تبدأ الأزمات.[2] لهذا إقترح إيستون على أي نظام سياسي يرغب في تحقيق الإستقرار أن يقوم بتخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والإلتزام معهم بإعتباره متغير مهم في الحياة السياسية.[3]ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية،والإشتراكية،والرأسمالية والعلمانية.. الخ.

فضلا عن ذلك هناك إتجاه في التحليل يحصر الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو النظام السياسي؛ فكل نظام سياسي يعمل على خلق درجة عالية من التأييد الكامن أو غير المحدد Diffuse Support وغير المرتبط بإشباع وتحقيق مطالب معينة، وهذا الرصيد من التأييد مرتبط ببناء ثقافة سياسية محورها خلق شعور بالوطنية والولاء للسلطات و الدستور والوطن بين أفراد المجتمع[4]. فالثقافة السياسية تعبر عن نفسها في التفكير اليومي للناس ونشاطهم وهم يمارسون أعمالهم في الحياة المدنية،تماما كما تعبر عن معتقداتهم ومشاعرهم في الجوانب الأخرى (السياسية) ،فالمحكومين ينظرون إلى ممارساتهم وإلى علاقاتهم الإجتماعية نظرة متعددة،ويمنحونها دلالات ليست بالضرورة دلالات الحكام، وهذا ما يمكن أن يساعدنا في تفسير ممارسات السيطرة المعقدة،وعدم إعتبار التقبل والصمت والمشاركة على أنها إمتثال وخضوع، وعدم فهم المطاوعة على أنها موافقة، وهكذا يمكن تناول الشرعية من خلال ما يقوله الفاعلون صراحة،ولكن أيضا من خلال ما يصدر عنهم خلافا لما يقولون.[5]

ب_ أنواع الثقافة السياسية

مفهوم الثقافة السياسية هو قديم قدم تحليل السياسة نفسها؛ كتب أرسطو عن "حالة عقلية" يمكن أن تلهم إما للتغيير السياسي أو الإستقرار ؛بينما ركز ميكافيلي على دور القيم والمشاعر والهوية والإلتزام، لكن الفهم المعاصر للتنشئة السياسية تأثر بأعمال غابرييل ألموند

---

[1]. ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق، ص ص 98_99.

[2]. ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص 115.

[3]_ John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,21 st century Political Science, University of North Texas,2010, p373

[4]. محمد زاهي بشير المغيربي،إتجاهات جديدة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص16.

[5]. بياتريس هيبو،مرجع سابق،ص 30.

وسيدني فيربا بشكل فريد في كتابهما الثقافة المدنية The Civic Culture سنة (1963)؛دراسة ألموند وفيربا هي انعكاس لهيمنة المناهج السلوكية والوظيفية في فترة ما بعد الحرب، لأنها رد فعل ضد النموذج المؤسسي القانوني الذي كان سائدا منذ نهاية القرن التاسع عشر،كما أن بعض الأحداث التاريخية كانت مهمة أيضًا في تعزيز الوعي بالاهتمام الخاص بالثقافة السياسية كموضوع بحث؛ على سبيل المثال : إنهيار الأنظمة الدستورية في ألمانيا وإيطاليا ،وقد شرع ألموند وفيربا في توضيح مفهوم الثقافة السياسية تجريبياً،عبر استطلاعات العينة التي طبقت في خمسة بلدان ديمقراطية: الولايات المتحدة ،المكسيك وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا، أين توصل الباحثين الى تحديد ثلاثة أنواع مختلفة من الثقافة السياسية ، يمكن على أساسها تصنيف الأنظمة السياسية،وتم بناء نظرية "الأسس الثقافية للديمقراطية المستقرة"[1].

لقد ظل مفهوم الثقافة السياسية موضع جدل ونقاش بين علماء السياسة،وضمن هذا السياق يذكر سيدني فيربا قائلا: " نحن نعرف أن علماء الأنثربولوجيا يستخدمون عبارة ثقافة بطرف مختلفة،وإننا عندما ندخلها الى قاموس علم الإجتماع السياسي فإننا نجازف بأن نجلب إليه كل جوانب الغموض،ولكن نجلب أيضا مزاياها".

وإذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فإن جذوره تمتد إلى فلاسفة الإغريق الذين كانو يطرحون مفهوم" الفضيلة المدنية" بمعنى التمسك بالقيم؛ ويعود الفضل في ظهور المفهوم أساسا الى المدرسة السلوكية مع أعمال غابريال ألموند وسيدني فيربا. [2]

لقد حدد غابريال الموند وفيربا ثلاثة أنماط مثالية من الثقافة السياسية هي:

_**الثقافة السياسية المغلقة:** The parochial culture و تكون سائدة عندما يكون الأفراد غير مسيسين ولا يبالون بسياسات الحكومة، ولا يرون انفسهم منخرطين في العملية السياسية. [3]

_ **الثقافة السياسية الرعوية:** The subject culture ضمن هذا النوع من الثقافة الأفراد مهتمون بمخرجات سياسة النظام، لكنهم يفتقرون الى التوجيه للمشاركة في مدخلاته ،فهم يتكيفون معها،فالأفراد لا يستوعبون الطرق التي تمكنهم من التأثير في النظام السياسي،كما تظل صورتهم عن أنفسهم كمواطنين نشطين غامضة ومحدودة،كالتركيز على مقابلة ممثل السلطة على المستوى المحلي. [4]

_ **الثقافة السياسية المشاركة:** The participant culture والتي تتميز بإهتمام الأفراد بكل العملية السياسية،فهم مبالون بالحكومة، والمراحل التي تمر عليها المدخلات والمخرجات

---

[1].– Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, Political Culture, The International Encyclopedia of Political Communication, 2015,p p 1_2.

[2]. ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 95.

[3]_Russell J. Dalton and Christian Welzel,The Civic Culture Transformed, Cambridge University Press,2014,p p 3.

[4] – محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص207.

الحكومية،ويتبنون رؤية مشاركتية كمواطنين، هم يدركون جيدا أنه بإستطاعتهم التعبير عن تفضيلاتهم عبر جماعات المصالح والأحزاب السياسية،عن طريق إدلائهم بأصواتهم في الإنتخابات لمرشحيهم المفضلين،أو عبر نشاطات سياسية أخرى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الأنواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية تنسجم مع بنى سياسية معينة؛ فالنوع الأول يتلائم مع بنية تقليدية لا ممركزة،وتتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة، أما النوع الأخيرة المتعلق بثقافة المساهمة فتتناسب مع بنية سياسية ديمقراطية؛ ومن ثم فإن التلاؤم بين نوعية الثقافة وبين طبيعة النسق هو الذي يحدد درجة إستقرار النظام السياسي؛ وهي أنواع لا تحضر بشكل خالص،وإنما هي متداخلة فيما بينها.[2] فقد يستمر نظام سياسي فاقد للشرعية بشرط أن يؤسس لثقافة سياسية من نفس مصدر شرعيته (التقليدي).

ويمكن عموما التمييز بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية التابعة من خلال مقارنة طبيعة الإدراك والإحساس والتقييم كما يوضح الشكل رقم:04

الثقافة السياسية المشاركة	الثقافة السياسية التابعة
الإيمان بالحرية المسؤولة على التأثير السياسي	إفتقاد حرية التأثير السياسي
الإيمان بالمساواة	التمييز بين الأفراد
الثقة في السلطة الحاكمة	التشكيك في السلطة الحاكمة
التسامح وقبول الاخر	عدم قبول الآخرين
الإنصياع لسلطات الدولة بقناعة	الإنصياع نابع من الخوف
الانصياع للإجراءات الديمقراطية	لا توجد إنتخابات أو عمل ديمقراطي
وعي سياسي بالمشاركة السياسية	ضعف الميل إلى المشاركة في الحياة العامة
التشديد على إحترام حقوق الأقليات والجماعة	عدم الإهتمام بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات

المصدر: محسن جابر،الثقافة السياسية واثرها على النظام السياسي،مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية،ع7، الجامعة الأسمرية الإسلامية ليبيا،2016، ص 317.

3_ تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي

إن أي نظام سياسي يحتاج الى وجود ثقافة سياسية تغذيه و تسمح باعادة انتاجه، فالحكم الفردي تناسبه ثقافة سياسية متمركزة حول الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل الى المشاركة، وعدم الاهتمام بكرامة الإنسان،مع عدم السماح لظهور المعارضة،أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الانسان و اعتبار كرامته غير قابلة للمس حتى من السلطة ذاتها، كما

[1]_ Russell J. Dalton and Christian Welzel, op. cit,p 4.

[2] – ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 102.

يشترط لاستمرار هذا النظام توفر مناخ اجتماعي تسوده الثقة والتعاون، مع السماح للمعارضة بالنشاط تحت قواعد واضحة[1].

فعلى ضوء نمط الثقافة السياسية السائدة تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية وتنظيماته المكرسة في بنية سياسية معينة،ومن غير الممكن اقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد في المجتمع؛ ومن هذه الزاوية يمكن التمييز بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية التابعة،ومعيار التفرقة بين النمطين يحيلنا إلى وضعية المواطنة في هذا المجتمع أو ذاك،وتأثيرهم في البنية السياسية[2]ويتمظهر ذلك من خلال السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام،فالثقافة السياسية تحدد السلوك السياسي للفرد من حيث نضجها، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية التي تسود الجماعات القبلية والمناطق المنعزلة يفتقد المواطن للوعي السياسي مما قد يختار الإمتناع عن التصويت،وفي ظل الثقافة السياسية الخاضعة،فالسلوك الإنتخابي إما يكون عقلانيا عشوائيا نتيجة لحالة من اليأس في عدم القدرة على التأثير،أو تصويتا إكراهيا نتيجة لخضوع المواطن للنظام،وللسبب ذاته قد يتخذ شكل الإمتناع العقلاني بكل أشكاله،أما المجتمعات التي تنتشر فيها ثقافة المشاركة فإن السلوك يكون فيها عقلانيا.[3] وهي ما سماه غابريال ألموند Gabriel A. Almond وبينغام باول G. Bingham Powell بالعلمانية الثقافية التي صنفا على أساسها الأنظمة السياسية،أين يصبح الأفراد داخل المجتمع أكثر قدرة على تحكيم العقل والمنطق العقلاني في نشاطهم السياسي؛فالعلمانية الثقافية تسمح ببروز أسلوب جديد للحياة السياسية قوامه ميزتان: [4]

_ خصوصية الصراع: حيث يصبح التنافس السياسي متمحورا حول مواضيع محددة، ومركزا على الوسائل التي توصله اليها.

_براغماتية الصراع: هنا يصبح الصراع بين الفاعلين السياسيين خاضعا لقواعد المساومة والتوافق والتسوية،وليس على أساس التصلب الإيديولوجي أو الديني.

غير أن هذه الثقافة السياسية النابعة عن إيديولوجية معينة قد تواجه ثقافات سياسية مضادة، هذه الثقافات التي قد تنبعث من قوى أخرى خارج السلطة أو إيديولوجيات مغايرة أو منافسة لإيديولوجية للنظام،أو ربما هيئات إجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية،والسؤال هنا : كيف يمكن إحكام سيطرة النظام السياسي عبر الصراعات الثقافية وخلالها؟

---

[1] – ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 116_117.

[2] – أحمد شكري الصبيحي،مرجع سابق، ص 226.

[3] – ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 116_117.

[4] – محمد الرضواني،التنمية السياسية في المغرب،مرجع سابق، ص10.

وهنا يذهب الدكتور صادق الأسود إلى القول بإمكانية تصور إحتمالين؛أولهما أن تستخدم قوى النظام السياسي بفرض ثقافة وطنية رسمية(عبر القسر)،أو اللجوء إلى إستخدام الجهاز الإيديولوجي.[1] إنه عنف أيضا كالأول لكنه عنف مخملي رمزي،حتى أنه قد لا يتم ملاحظته.

حين يعجز النظام السياسي عن تجديد شرعيته من طريق مراكمة الإنجازات وتقديم الأجوبة السياسية عن مشكلات المجتمع،وحين تدخل شرعيته طور أزمتها،يعود للإيديولوجيا أمر إعادة إنتاجها،غير أن إعادة إنتاج الشرعية(وما يصاحبها من تشكيل للثقافة السياسية) وإن أمكنها أن تستمر لها تاريخ صلاحية[2] .

ثانيا_التنشئة السياسية

تعتبر تجارب الحياة المبكرة بشكل عام بمثابة الخلفية التي تحدد شكل المواقف السياسية؛ على سبيل المثال (القيم السياسية والهوية) ، والمشاركة السياسية ، المصلحة السياسية و الفعالية السياسية)؛ والسلوكيات السياسية، في نهاية المطاف سواء تعلق الأمر بالأشكال التقليدية أو الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية؛ يعتقد البعض أن فئة الشباب لم يصلوا بعد إلى تحديد مواقفهم السياسية،وبالتالي يسهل عليهم التأثر بالعوامل الخارجية، ومع ذلك لا يوجد إتفاق اليوم حول مدى إستمرار هذه التنشئة السياسية (التي هي جزء من التنشئة الإجتماعية المبكرة)؛يجادل البعض على مرونة وتغير هذه القيم، بناءً على أن هذه القيم يتم تحديثها إنطلاقا من تفضيلاتهم وسلوكهم وخبراتهم الحياتية،بينما يجادل آخرون بأن التوجهات الأساسية التي قد إكتسبها الفرد في وقت مبكر تميل إلى أن تكون دائمة ومستمرة[3] .وهو ما يجعلنا هنا نبحث في مفهوم التنشئة السياسية وتاريخه والوظائف التي يساعد في بلورتها؛ وكذا طبيعة الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في بلورته كأحد العمليات السياسية الرئيسية.

1_مفهوم التنشئة السياسية

ترتبط التنشئة السياسية بمفهوم أعم هو التنشئة الإجتماعية،والتي يمكن تعريفها بأنها :" تلك العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم؛ وتهم نقل القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الإجتماعية المكونة للثقافة التي ولد فيها الطفل،أو التي يعيش فيها وأكتسبها، وبالتالي تلعب دورا مهما في نقل الثقافة من جيل الى آخر[4] .بينما يتم الحديث عن التنشئة السياسية كعملية فوضوية ، ومراوغة من بعض النواحي بإعتباره مفهوم يفسر على نطاق واسع ،فالتنشئة السياسية هي نقل الثقافة السياسية إلى الأجيال الجديدة من المواطنين

---

[1] – ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 100.

[2] – عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق،ص ص70_71.

[3] – Anja Neundorf ,Kaat Smets, Political Socialization and the Making of Citizens, Oxford University Press, 2015,p2

[4] –محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسةمرجع سابق، ص183.

في مجتمع معين كما يقول ألموند وفيربا (Almond and Verba)؛ إنه نتاج تشابك مجموعة من الظواهر على المستوى الكلي و الجزئي؛و السؤال الأساسي الذي يقوم عليه المستوى الكلي في أبحاث التنشئة السياسية هو: كيف تنقل الأنظمة السياسية القيم والمواقف والمعتقدات والآراء والسلوكيات للجمهور؟، بينما تتساءل دراسات المستوى الجزئي حول: كيف ولماذا يصبح الناس مواطنين؟.[1]

توصف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي من خلالها الناس يكتسبون توجهات ثابتة نسبيًا تجاه السياسة بشكل عام ونحو سياسة أنظمتهم السياسية، إنها عملية تعلم غير رسمية إلى حد كبير، كنتيجة حتمية لتفاعل الأفراد طوال حياتهم مع الآباء والعائلة والأصدقاء والجيران والأقران والزملاء ..الخ.[2] لقد تعددت تعريفات مفهوم التنشئة السياسية بقدر من تناولوه بالدراسة؛وإنطلاقا من حقيقة أن التنشئة السياسية تمثل العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر طبيعة تعاطيه مع الظاهرة السياسية؛ وهنا يمكن التمييز بين إتجاهين: [3]

_ الإتجاه الاول؛ وهو الأكثر شيوعا،والذي ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن بقاءها وإستمرارها عبر الزمن؛ وهو بهذا المعنى يرتكز على عملية تعلم الفرد لمعايير إجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يجعل الفرد يتعايش معها سلوكيا.

_ الإتجاه الثاني؛ يرى بأن عملية التنشئة السياسية عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مصالحه بالطريقة التي يراها مناسبة له؛ فالتركيز هنا لا ينصب على الإستمرارية والتوافق ولكن على التغيير والإختلاف.

وهو إتجاه مرتبط بحاجة الأنظمة السياسية أحيانا لتعديل أو تغيير نمط الثقافة السياسية داخل مجتمعاتها، وذلك تماشيا و نوعية الشرعية التي تستند إليها؛ فإستمرار وديمومة الأنظمة غالبا ما يحدده هذا التجديد.

ولكون التنشئة السياسية تستمر خلال مرحلة طويلة من عمر الفرد،فإنه لا يمكن إعتبارها مجرد تعلم سلبي،أو مجرد حشو قسري للقيم والمعايير السياسية في ذهن الأفراد؛وتجهيزهم بثقافة سياسية محددة، فالعملية معقدة تتداخل فيها العوامل البيولوجية والنفسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتساهم فيها مؤسسات وفواعل مختلفة، وهذا من خلال عمليات التفاعل والتجارب الشخصية للفرد مع هذه المؤسسات[4].كالمدارس والمساجد وجماعات الأقران..الخ

---

[1] – Diana Owen, Political Socialization in the Twenty-first Century:Recommendations for Researchers, Paper presented for presentation at "The Future of Civic Education in the 21st Century", Washington, September 21-26, 2008,p3.

[2] – Anja Neundorf ,Kaat Smets, op. cit.p2.

[3] – ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 123.

[4] – محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسةمرجع سابق، ص 185.

فالتنشئة السياسية يمكن إعتبارها كوظيفة للنظام السياسي وإحدى عملياته التي يترتب عنها مجموعة من النتائج المؤثرة في أدائه، فالتنشئة هي وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي؛ فهي عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين إتجاه نظام سياسي معين، على إعتبار أن التأييد ضروري لإستمرارية أي نظام سياسي معين[1].خاصة النوع الثاني من التأييد الذي تحدث عنه غابريال ألموند وهو "التأييد الدائم".

ومهما إختلفت التعاريف ووجهات النظر بشأن مفهوم التنشئة السياسية فإن هذا المفهوم ينطوي على : [2]

_ أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم و إتجاهات إجتماعية ذات دلالات سياسية.

_ أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة؛ بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

_ أن التنشئة السياسية تلعب أدوارا رئيسية ثلاثا تتمثل في؛ نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق الثقافة السياسية ثم تغيير الثقافة السياسية.

2_ وظائف التنشئة السياسية

تلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية لعل أهمها؛

_توسيع المشاركة السياسية:

فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية،الأحداث التاريخية،النظام الإنتخابي،الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم،فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن اثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا ،هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث.[3] فالتنشئة في ظل أنظمة سلطوية يجعل الأفراد أكثر سلبية وعزلة، بينما يتحرر الافراد في ظل الأنظمة المفتوحة التي تشجع الحوار والمشاركة.

_من الثقافة الفرعية إلى التنشئة السياسية:

نظرا لأن شاغلي المراكز السياسية ينحدرون غالبا من ثقافات فرعية مختلفة؛ وهو ما يطرح الحاجة إلى بناء نمط مشترك من التفكير لتحقيق التماثل والإنسجام داخل مؤسسات الدولة،وهذه مهمة التنشئة السياسية،رغم أن رواسب التنشئة المبكرة في الجماعات الأولية قد يستمر تأثيرها على هؤولاء الأفراد حتى بعد تقلدهم لأي منصب سياسي،فحياة الفرد داخل الهياكل

[1] – ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 111.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 124.

[3] – كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014)،ص258.

الأساسية للمجموعات الأولية تزوده بإتجاهات معينة،وحينما تكون هذه الهياكل ضعيفة مثل حال الدول المتخلفة، فإن التنشئة المبكرة لن تفيد في إضفاء الحيوية على النظام السياسي،وهنا قد تتضح أهمية التجنيد الإنتقائي[1]، و الحاجة لعمليات التأهيل السياسي.

_بناء الجماعة السياسية:

فالإجتماع السياسي ليس المقصود منه مجموع الممارسات التي يتيحها حقل سياسي معين للعناصر المكونة له، وطبيعة الأدوار والقيم التي يخلقها من أجل تنظيم هذه الممارسات بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه،ولكن المقصود،أكثر من ذلك، الفعل السياسي بما هو مبدأ مؤسس لكل إجتماع مدني،والذي تستمد منه كل سياسة بنيتها،غايتها،ووسائلها،وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد عام من الناس تجمعا ذات معنى،أي متكافلا متضامنا ومكونا لوحدة في الوعي والإرادة والشعور والهدف؛وليس موضوع الإجتماع السياسي الحقيقي الا أن تكون هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس،أفراد وجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة،قراباتهم الجزئية والطبيعة الموروثة،أي غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية.[2] فليست الدولة شيئا آخر غير المجتمع منظما،إنها فوق ذلك _وقبله_ فكرة عليا تستنبطها الجماعة الوطنية التي تقوم على أرض،وتمارس سيادتها عليها بوصفها ملكا خاصا جماعيا مستقلا،يتولد عن ذلك شعور جمعي بالتميز عن الجماعات السياسية الأخرى.[3]ولا شيء غير التنشئة السياسية من يؤسس الولاء لهذه الجماعة السياسية ويمنع تفككها.

_ تحقيق الإستقرار السياسي:

الدراسات التي تناولت ظاهرة الإستقرار السياسي كما فعلت(المدرسة النظمية)، تجعلنا نفهم أن عملية الإستقرار السياسي ماهي إلا قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لإستيعاب الصراعات داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وقدرته على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح[4].وهذا لن يكون إلا عبر التحكم وتنظيم التدفقات أثناء التبادلات السياسية(التغيير)، بالشكل الذي يمنع حدوث تغيير جذري في البنية السياسية من جهة، ويضمن إستمرارية النظام لأطول مدة ممكنة، ويخلق بالمقابل نمطا من السلوك متفق عليه ضمنيا(العرف)، قبل أن يكون مقننا(القانون).

---

[1]- عمر حمد عقيلة البرعصي، واخرون،مرجع سابق، ص124.

[2]- برهان غليون،مرجع سابق، ص 144

[3]- عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية والمواطنة،مرجع سابق، ص51.

[4]_ عبد الحميد محمد علي زوم،أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها،مجلة الاسلام في اسيا،المجلد 10،ع2،ديسمبر،2013، ص 43 .

ويتوقف ذلك على تأدية أبنية النظام لوظيفة التنشئة السياسية، فهي من يعمق إحترام قواعد الدستور والنظام العام وزيادة حماسهم للإنخراط في العملية السياسية؛ ويرى إيستون هنا أن التنشئة السياسية لها بعدان يؤسسان لإستمرار النظام: [1]

_ البعد الأول؛ البعد الرأسي ويتحدد مضمونه في عمل الجيل الحالي على نقل ثقافته للجيل اللاحق.

_ البعد الثاني؛ البعد الأفقي والذي يتحدد مضمونه في وجود إتساق بين قيم وسلوكيات الجيل السائد، بما يضمن للبناء السياسي مستوى معين من الترابط.

3_أدوات التنشئة السياسية

في كل المجتمعات البشرية لطالما كانت لها أدوات تعمل على تنشئة المجتمع سياسيا غالبا وفقا للقيم المرغوبة للنظام السياسي؛ غير أنه في المجتمعات التقليدية لا تزال الأسرة والقبيلة والطائفة تلعب الدور الرئيسي في التنشئة السياسية،وكلما تمايزت وظائف النسق السياسي ولكما برزت المؤسسات الوطنية،أدى ذلك الى فقدان المؤسسات التقليدية دورها في العملية، وحل محلها أدوات التنشئة الحديثة[2] ، ولعل أهم هذه الأدوات هي:

_ الأسرة:

يُنظر إلى الأبوين على أنهم يؤثرون على تنمية توجهات أطفالهم السياسية بطريقتين على الأقل؛ **أولاً**، يؤثر الآباء على مستويات أطفالهم من الوعي السياسي من خلال الخصائص السياسية الواضحة للحياة الأسرية ، قد يتبنى الآباء المسيسون للغاية رعاية إيجابية للتوجهات المدنية التي تحفز الإنخراط في السياسة ،علاوة على ذلك يقدم جينينغز Jennings وستوكر Stoker و بوورز Bowers دليلاً على نجاح عمليات نقل القيم من الآباء للأولاد تحدث في كثير من الأحيان عندما تكون البيئة الأسرية أكثر تسييسًا ،بحجة أنه في هذه الحالة يقدم الآباء إشارات واضحة حول مكان وقوفهم سياسيا(الإنتماء)،فوجود القدوة مثل الأبوين على وجه الخصوص، قد يؤدي إلى التقليد ولاحقا يمكن أن يتم تبني السلوكات والمواقف. **وثانيا**،وهي طريقة متعلقة بالوضع الإقتصادي والإجتماعي للوالدين، هذه المكانة تسمح لهما في الإنخراط والتأثير في المجال السياسي،وهو ما يؤثر أيضا بطريقة مباشرة على الأولاد، فالوضع الإجتماعي الجيد قد يتيح للأطفال مستويات عالية من التعليم و المعرفة السياسية[3].

---

[1] _ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 126.

[2] _ رضا محمد هلال،التعليم والتنشئة السياسيّة في العالم العربي :نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق، مصر(البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية،2015)، ص16.

[3] – Anja Neundorf ,Kaat Smets, op. cit.p7.

_ المدرسة:

فالمدرسة حسب دوركايم هي من يشكل الفرد ويعد للحياة الإجتماعية عبر غرس قيم التنشئة،فالطفل يتعلم عن طريق التربية الخلقية والنظام والضبط النفسي،والمدرسة تساعد على خلق إنسجام بين قيمه الذاتية وقيم مجتمعه، الأمر الذي يخلق عادة فرد لا يحاول الخروج عن قيم مجتمعه،لإقتناعه أو لاعتقاده بصحتها وشرعيتها[1].بالمقابل قد يشكل التناقض بين القيم التي يتلقاها التلميذ في المدرسة و القيم السائدة في مجتمعه معضلة حقيقية قد تخلق حالة من الإغتراب والعزلة والسلبية.

وعليه يمكن القول أن عملية التنشئة السياسية وترسيخ قيم المواطنة هي عملية تشاركية تهدف أساسا لزرع خصائص الشخصية القوية/المسؤولة داخل المدرسة_خاصة في ثقافة التلاميذ_ كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية _في السنوات الأخيرة_أين أصبحت(المواطنة) تدرس للفئة الشبانية، بهدف زرع ثقافة المساواة والتضامن وغرس ثقافة إحترام الأخر،والدفاع عن المعتقدات وتنمية حس المسؤولية؛وهي القيم التي من شأنها أن تشكل وتعطي لنا مواطنا إيجابيا فعالا معنيا بكل ما يحدث في مجتمعه، وهذا للإشارة موجود في كتبهم المدرسية والتربوية[2].وهو الشيء الذي يمكن إعتباره يدخل ضمن عملية التأهيل السياسي لمواطني الغد؛ الذي من شأنه ترسيخ قيم المواطنة داخل أي مجتمع، بالأخص :

- قيم المدنية (إحترام المواطنين الآخرين في الفضاء العمومي).
- حس المواطنية (أولوية المصلحة العامة على الخاصة) .
- التضامن (وثقافة العيش المشترك).

_ الأحزاب السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية؛ يتراوح هذا الدور بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية القائمة، أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة؛ وهي عملية تظهر أكثر في بلدان العالم الثالث، ففي ظل نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر، تعمد على نشر ثقافة سياسية ذات مضامين تكرس الولاء والتأييد والمبايعة للنظام الحاكم (القيادة).أما في ظل نظام التعددية الحزبية؛ فالأحزاب الصغيرة لا تملك القدرة على تنشئة المواطنين، بينما الأحزاب الكبيرة فتمارس التنشئة كوظيفة في محورين: [3]

_ **أولا**؛داخل الحزب عبر تلقين الأعضاء مبادئ الحزب و إيديولوجيته، وتدريبه على ممارسة العمل التنظيمي والدعائي للحزب.

---

[1] _ فؤاد نعوم.المدرسة ودورها في تفعيل قيم المواطنة لدى التلميذ في ظل تحديات العولمة،مجلة سوسيولوجيا، ع2، 2018، ص69.

[2] _ Margaret ,Spellings, HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of Education Office of Communications and Outreach,2005,p5

[3] _ ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص112.

_**ثانيا**؛خارج الحزب،عبر محاولة التأثير في الحركة السياسية والأنماط السائدة، إما لترسيخها أو تطويرها.

_المؤسسات الدينية:

لا يمكن تقليل أهمية دور المؤسسات الدينية(المسجد،الكنيسة،والمعاهد الدينية..) في عملية التنشئة السياسية،ولا شك في أن النظام السياسي يستفيد كثيرا كلما زاد التطابق بين القيم التي يدعوا إليها، والقيم تتبناها المؤسسة الدينية؛ وقد يتعرض هذا النسق الى للمخاطر إذا ما تضاربت القيم التي يدعوا إليها مع قيم المؤسسة الدينية.[1]

_ وسائل الإعلام الكلاسيكية و وسائط التواصل الإجتماعي:

تتولى وسائل الإعلام التقليدية (الصحف_الراديو_التلفزيون) دور مهم في عملية التنشئة السياسية،عبر تزويده بالمعلومات السياسية،ففي بعض المجتمعات المتقدمة تتولى هذه الوسائل نقل المعلومات وسياسات النخبة الحاكمة للجماهير،وتعمل بالمقابل على نقل ردود فعل الجماهير الى هذه النخبة، ما من شأنه أن يربط المجتمع المحلي بالقومي، وتوعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية[2].

بينما تلعب وسائل التواصل الجماهيري(اليوتوب،الفايسبوك،تويتر،المواقع الإلكترونية..) في السنوات الأخيرة دورا متزايدا في عملية التنشئة السياسية لا سيما في مرحلتها الثانوية،أي في سن الرشد؛ وهذا من خلال كمية المعلومات التي توفرها عن الأحداث السياسية وغيرها، ونشرها على نطاق واسع، قد يصل تأثيرها على المدى البعيد في تشكيل الأفكار السياسية للفرد، بل قد تساهم في تغيير المعتقدات التي تلقاها الفرد في تنشئته الأولية، على إعتبار أننا أمام الفئة التي سماها دفيد ريسمان David Resman بالموجهين من طرف الآخرين، المرشحين للوقوع بشكل أكبر فريسة للشك على الصعيد الفكري والوجودي[3].فالثقافة السياسية الحالية هي نتاج للإتصال الجماهيري، وربما تعتمد على هذا الإتصال في بقائها .

ثالثا_المشاركة السياسية

1_ماهية المشاركة السياسية

يعرض لوسيان باي Lucian Pye مفهوما مبسطا للمشاركة السياسية يقترب من مثيله غابريال ألموند Gabriel Almond وهو يشير إلى أنها تعني: " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، بينما تعني حسب صامويل هنتغتون: " ذلك النشاط الذي يقوم به مواطنون عاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو

---

[1] _ رضا محمد هلال،مرجع سابق، ص17.

[2] _ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 129.

[3] _ محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 196.

جماعيا، منظما أو عفويا،متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا،شرعيا أم غير شرعي،فعال أم غير فعال[1].

و يعني مفهوم المشاركة السياسية في مدلوله الإيجابي، ذلك الإنخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكل ما يرتبط به من إنتماء منظم أو تعاطفي ومن نشاط مستمر وممارسة مسؤولة للحق الإنتخابي ونهج سلوك سياسي واع وكذا إمتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة...مع إختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الإجتماعية. ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه[2]. وهو مؤشر خطير لحالة من تجريد المجتمع من السياسة ما يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال.

ويميز "جلال عبد معوض" بين المشاركة والإهتمام والتفاعل أو التجاوب؛فالإهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا، وسواء أدى ذلك الى إستخدام حق معين في عملية إتخاذ القرار السياسي أو لا،فإن الإهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة،أما التفاعل فإنه يعني التجاوب،هذا التفاعل يشكل المنطقة الوسطى بين الإهتمام والمشاركة، فالإهتمام قد يؤدي الى التفاعل،وكذلك المشاركة تفرضه[3] .

وعلى الرغم من كل هذه الأهمية التي تكتسبها هذه العملية، إلا أنها كمفهوم لا زال موضع إختلاف بين الباحثين، فهي تعني عند كل من باي وألموند: " مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية...وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشراك الجماهير في العمل السياسي.." [4].

ما يمكن تلمسه بناءا على التعاريف السابقة للمشاركة السياسية، هو أنه بالرغم من تباعد صورها وتعبيراتها، إلا أن هناك تقاربا في عناصرها ومقوماتها وبالتحديد عنصر المواطن كأصل لهذه العملية وهدفها الأسمى؛ من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية حزب،أو يقوم بترشيح نفسه للإنتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة،والإشتراك في الحملات السياسية، كما يمكن أن يمارس نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد متابعة قضايا الشأن العام[5].

من النافل القول أن مفهوم المشاركة السياسية وفقا لما سبق يأخذ عدة أبعاد وتمثلات؛

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 181.

[2]. مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، مجلة رهانات، ع.6-7(شتاء 2008)، ص ص 4-5.

[3]. ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 119_120.

[4]. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009) ، ص 36.

[5]. ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص120.

_ المشاركة السياسية نشاط وليست مجرد إعتقاد أو إتجاه ،فقد يشعر المرء بأهمية الإدلاء بصوته في الإنتخابات دون أن يدلي فعلا به، ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة.

_المشاركة السياسية متعلق بنشاط الأفراد وليس الجماعات،فمشاركة الجماعات ماهي الا بيانات أو توقعات إحصائية خاصة بسلوك الأفراد اعضاء الجماعة.

_المشاركة السياسية عملية إختيار؛وعلى هذا هناك إختيار في طريقة المشاركة ونوعها، مثل التصويت أو الإنضمام الى تنظيم حزبي..الخ، فالمشاركة السياسية بهذا المعنى إختيار واعي،رغم أنه قد لا يحمل دائما هذا النشاط صفة العقلانية[1].

2_ أهداف المشاركة السياسية

تنطوي العلاقة السوية بين بين الدولة والمجتمع على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في إتخاذ القرارات ؛بمعنى أن المشاركة السياسية تحمل مؤشرا تفاعليا لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة؛ فبقدر ما تكون الدولة تعبير كليا عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع، سواء فرديا أو جماعيا عبر الإنخراط في الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني[2].لذلك فقد أصبح لمصطلح المشاركة السياسية حضور واسع ومكثف في الدراسات الإجتماعية و السياسية،مما يجسد الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية وحيوتها بالنسبة للعملية السياسية وتحقيق أهدافها،إنطلاقا من حقيقتين:

_**الأولى**؛ أن ظاهرة السلطة المطلقة تنتج أساسا عن غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية،أو تقييدها أو شكليتها، وهي أخطر المشكلات التي تواجهها الدول المتخلفة.

_**الثانية**؛ أن الأخذ بالمشاركة السياسية وفاعليتها التطبيقية،بات من المعايير الأساسية للتميز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، التي تغيب هذه الصيغ فيها وعنها أو يكون حضورها شكلي[3].

وقد عبر هنتغتون عن ما سبق في مقاربته الإنتقالية عندما نشر دراسته سنة 1968(بعنوان النظام السياسي في مجتمعات متغيرة Political Order in Changing Societies)، أين ربط علاقة المشاركة السياسية بالمأسسة السياسية، على أنها من يضمن حالة الإستقرار للنظام السياسي من عدمها، والسبيل لتوسيع المشاركة السياسية حسبه لا يتحدد سوى عبر العمليات الإقتصادية والإجتماعية والإقتصادية المصاحبة لعملية التحديث، فتأثير التحديث على الإستقرار السياسي يمر عبر التفاعل الموجود بين التعبئة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية+ الإحباط الإجتماعي وفرص

---

[1]. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية:إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا(مصر:جامعة عين شمس،2005)، ص ص 20_21

[2]. ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 182.

[3]. علي عباس مراد،مرجع سابق، ص ص 35_36

الحراك غير السياسي+ المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، يعبر عن هذا هنتغتون بالمعادلة التالية: [1]

1- **الإحباط الإجتماعي** = التعبئة الإجتماعية / التنمية الإقتصادية

2-**المشاركة السياسية** = الإحباط الإجتماعي / فرص الحراك غير السياسي

3-**اللاإستقرار سياسي** = المشاركة السياسية / المأسسة السياسية

من المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف إزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة، وإنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها. مما يدفعه إلى الإنغماس في العمل السياسي والإقدام على المساهمة النشيطة في الحياة السياسية بكل مستوياتها[2].

و إذا كانت المشاركة السياسية تعني المساهمة في الشأن العام،فإن آلياتها وأدواتها قد تعددت وتنوعت مصادرها، وبقدر ما ترسخت فكرة الديمقراطية وتعززت مكانة المجتمع المدني، بقدر ما توسع حقل المشاركة وتكاثر عدد الفاعلين فيها،ومع ذلك تبقى الإنتخابات من الظواهر الأكثر تأثيرا في هذا المجال،سيما بالنسبة للتجارب الدستورية الآخذة بمبدأ "التعددية السياسية" Pluralisme Politique التي تفضي بالضرورة إلى التنافس في مضمار إختيار الحكام.[3]

تشغل عملية المشاركة السياسية أيضا مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي على وجه الخصوص، وما تقتضيه من تعبئة لكافة الجهود والإمكانيات المادية والبشرية، الفكرية والتنظيمية، – اللازمة للعمل التنموي– من ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الإجتماعية وما تستلزمه من جهود سياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى[4].

---

[1]– Samuel .p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03(April 1971), p 314

[2]. حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 24–26.

[3]. نبيل الأندلوسي،إنتخابات 2015 بأي حال عدت يا إنتخابات؟،مجلة وجهة نظر، ع65،2015، ص 4.

[4]. ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 85.

يذهب البعض من الباحثين إلى مرادفة المشاركة بالديمقراطية، كما فعل عمر الخطيب الذي يرى في المشاركة السياسية أنها" حكم الشعب من الشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في إتخاذ القرارات وصناعتها"[1].ولكن رغم أهميتها التي تتمظهر في الإنتخابات النزيهة، فلا يمكن أن ترادف معنى الديمقراطية،لأن العلاقة ليست ميكانيكية بل هي علاقة نسقية، بمعنى أن المشاركة في الإنتخابات ليست سوى عنصر لا معنى له خارج باقي عناصر النسف الأخرى المشكلة للبناء الديمقراطي؛[2]

_وهنا يمكن الحديث عن ضرورة وجود مؤسسات دستورية.

_مؤسسات قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات.

_التمايز الهيكلي بين المؤسسات ووجود مؤسسات حزبية حقيقية.

_وجود ناخبين مواطنين يمتلكون الحد الأدنى من القدرة على الإختيار العقلاني.

_تنافس حر في ظل ضمانات قانونية للمساءلة والمحاسبة.

3_ أزمة المشاركة السياسية والتنمية السياسية

لم تكن سياسة "دعه يعمل دعه يسير" كافية حتى يكتسب البرجوازي صفة المواطن أو حق التصويت أو المشاركة من قريب أو من بعيد في السلطة؛والأشخاص الخصوصيون ليسوا كذلك فقط لأنهم خارج المجتمع السياسي المسيطر،ولكنهم كذلك لأنهم محرومون من حق التعبير عن مواقفهم من الشأن العام؛ ولم يستمر هذا الواقع كثيرا،فسرعان ما بدأ البرجوازي يتجه من وضع الرعية الى صفة المواطنة،كنتيجة حتمية للتحولات الإجتماعية والثقافية العميقة للمجتمعات الغربية،والتي تدعمت بفعل الثورات التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3].

بالمقابل تعددت التسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة وتنوعت تصنيفاتها(في إطار مقاربة أنصار المدرسة السلوكية)، فأسماها غابريال ألموند "تحديات التنمية السياسية Challenges"، وأطلق عليها روستو تسمية "متطلبات التنمية السياسية Requirements" ،وإتفق لوسيان باي مع لجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها "أزمات التنمية السياسية Crises؛ والتي حددتها اللجنة بخمس أزمات؛ أضاف لها لوسيان (الإندماج)، لتصبح ستة هي: أزمة الهوية،أزمة الشرعية،أزمة المشاركة،أزمة التوزيع،أزمة التغلغل،أزمة الإندماج[4] .

---

[1]. علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 37.

[2]. نبيل الأندلوسي،مرجع سابق، ص 6.

[3]. مصطفى انشاء الله،مرجع سابق، ص 93.

[4]. علي عباس مراد،مرجع سابق، ص 22.

وتبرز أزمة المشاركة السياسية في أغلب الأحيان بسبب تزايد عدد الراغبين بالمشاركة بكل ما يلقيه ذلك من ضغط على النظام السياسي،لتكييف فلسفته وقوانينه وإجراءاته ومؤسساته من ناحية،ودفع النخبة الحاكمة بعدم شرعية مطالب وسلوك الأفراد والجماعات الساعية للمشاركة في العملية السياسية من ناحية أخرى[1]؛ وتزداد خطورة الأزمة عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.ويمكن تحديد أبعاد خطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية على النحو الآتي:

_الإختلال في شرائح المجتمع السياسي؛ بحيث تتسع شريحة غير المهتمين والمنعزلين سياسيا.

_مشاركة شكلية موسمية؛ بحيث تظهر ظاهرة المترشح الواحد، والإنتخابات المحسومة، مع إختفاء كلي للمعارضة الفعالة.

_مشاركة إجبارية متحكم فيها؛ تأخذ شكل التعبئة بفرض المساندة للنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من إهتمام المواطن بقضايا مجتمعه[2].

من النافل القول أن المجتمعات المتخلفة تعاني من مشكلات سياسية عديدة،حيث تشمل هذه المشكلات قائمة طويلة تبدأ بفقدان النظم السياسية لشرعيتها،ومعاناتها مع مشكلات عد الإستقرار،ومحدودية التخصص الوظيفي أو إتساعه المفرط،مرورا بضعفها وقلة فاعليتها،وإفتقارها الى الإجراءات المؤسسية السلمية لتداول السلطة؛ وحظرها أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية الشعبية،وعجزها عن تجسيد طموحات المواطنين،وإفتقارها للقواعد العادلة في توزيع الأدوار والموارد،وتدخلها المفرط في حركية المجتمع، وصولا الى رهن سيادتها الداخلية[3]، ولا شك أنها أزمات مرتبطة أساسا بحرمان المجتمع المدني من حقه في صياغة الإتجاهات الأساسية للعملية السياسية وتنفيذها،ما يجعله مجرد موضوع لأنشطة النظام السياسي.

---

[1]. ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 185,

[2]. بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 151.

[3]. علي عباس مراد،مرجع سابق،ص 21,

رابعا – الإستقرار السياسي

تشير كلمة(مستقر **Stable**) إلى حالة من الثبات ليس من المرجح أن تتحرك، تتغير أو تفشل وقد تعني أيضا حالة من التوازن[1]؛ وهي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "Stabilis" وتعني البقاء واقفا، يشير تعبير Stable الى الأشياء ذات القاعدة القوية، الوضعية المتماسكة التي لا يمكنها أن تسقط، وقد يشار بالمصطلح الى ماهو دائم ومستمر[2].

من هنا يبدأ حضور وتلازم خاصيتين أساسيتين مع المفهوم في تعريفات الباحثين؛ ألا وهي (الإستمرار والنظام)،خاصة عندما ننتقل إلى الحديث عن الإستقرار السياسي، ويؤكد هنا جان إريك جان Jean Erik lane أنه لا يوجد هناك تعريف منهجي إجرائي للإستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الإعتماد سواء على تعاريف عامة بسيطة أو مركبة، ويحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين:

أ–**النظام (اللافوضى)**: ومعناه غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

ب–الإستمرارية: وتعرف الإستقرار السياسي بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللاإستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى الى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي[3]. فالإستمرار هنا في هذا التعريف يأخذ معنى غياب التغيير خاصة النوع الجذري منه الذي قد يمس بنية النسق السياسي.

لهذا يعرفه ضمن هذا السياق كيث داودينغ Keith Dowding "بأنه قدرة النظام السياسي على تنظيم التدفقات أثناء حدوث التحولات السياسية، فكلما كان للنظام القدرة على ضبط وتنظيم هذه التدفقات كلما وفر قدر أكبر من الإستقرار، لدرجة أنه يمكننا القول أن أعضاء المجتمع (المواطنين) يُقيدون أنفسهم نسبة إلى نمط من السلوك النموذجي، والذي يقع داخل حدود متوقعة رسمت سلفا من السياسي[4].

---

[1]–Oxford Learner's Pocket Dictionary,Oxford university Press,2008,p 431.

[2]_يسعد شريف صحراوي،مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام،2009)، ص 24 .

[3]_كريمة بقدي،الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا:مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة تلمسان:2012)، ص 50 .

[4]–Keith Dowding,The Meaning and use of Stability,European Journal of Political Rasearch,May 2006,p 273.

*–**حالة اللاإستقرار سياسي** : يختلف بين الباحثين ذلك انه لا يخلو مجتمع سياسي منه، كونه مفهوم نسبي مثله مثل الإستقرار السياسي، تزداد حدته في الدولة المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، فالبعض يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الإستقرار السياسي، لكن يرى البعض الاخر انها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى اخرون ان التقلبات الوزارية الكثيرة واعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الاطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي،لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء،أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية،وتغير النظام من شكل لآخر أو سقوطه حتى لا يعني أنه غير مستقر لانه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار(لانه يتداعى بشكل بطيئ مثل الجمهورية الفرنسية لمدة 70 سنة).

وأي فعل ينحرف عن هذه الحدود يعتبر مؤشرا عن حالة اللاإستقرار سياسي*، وعليه يُصبح الفعل أو السلوك السياسي منظم في حالة عدم تهديد وإنتهاك ماسماه داودينغ بالسلوك النمطي The Pattern behavior، ولكنه ينقلب الى سلوك غير منظم إذا هدد هذا النمط وخرج عن المُتوقع، فحالة حدوث الانقلاب تبقى واردة لاختلاف المنظومة القيمية والإيديولوجية لدى أعضاء المجتمع، وبالتالي إستعصاء عملية التوقع نفسها، من هنا جاءت الحاجة إلى إستخدام العُرف والقانون كأداة تحكيمية تضفي على البنية السياسية خصائص معينة ومحددة.

فالنظام القانوني والعُرفي لهما نفس التأثير في ضبط تقلب السلوك في حالات معينة، فهي مخولة لتحديد الواجب (Obligations) من الحقوق(rights)من السلطة (Powers) ، وهذا لا يعني أن هذه السلطة على حق دائما، بقدر ماهو إعتراف بهيمنة نظام معين من القوانين والأعراف تحدد هُوية نمط الحكم التاريخي(نظام السلطنة بالمغرب)، وتفصل خصائصه البنيوية[1].وهو إن شئنا القول مخيال النظام السياسي القابع في وعي ولاوعي الشعب بمفهوم عابد الجابري، بالقدر الذي يتيح له ذلك الإستمرار أو القطيعة معه في مرحلة معينة.

وبالتالي يجب التأكيد هنا على التمييز بين حالة الإستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين واردة الحدوث، لكنه لا يجعل التلاقي حتميا، على إعتبار أن أي إستقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما لها أثار إستقرارية أما الثانية فلها أثار غير استقرارية، وحالة النظام ماهي إلا نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الإتجاهين:

- إما أن تتحول الى إدارة السلطة (تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون..) فتنتمي الى أنظمة الاستقرار السياسي.
- أو تبقى متسلطة بأعرافها فتنتمي إلى سلطة الانقلابات. [2]

وعليه يتضح لنا جليا مفارقة الأمم الأكثر إستقرار سياسيا، يكون في المجتمعات التي تكون فيه اللُعبة السياسية متوقعة Predictable، فمثلا الأنظمة التسلطية (كحالة المغرب الأقصى) التي تدار من قبل نفس العائلة بصفة متعاقبة، لا يجد سؤال من يحكم؟ مكان له أو من سيحكم في المستقبل؟ أو من يأمر الجميع للخضوع لطاعة السلطة؟، كما يمكن أن تتحقق هذه الحالة من

أهم تعريف قدم للمصطلح، هو **تعريف حمدي عبد الرحمان حسن:**" الذي يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"/= هذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي الى الاستقرار، لكن ما اذا فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود حتما الى عدم استقرار سياسي بحيث يصبح أمر تغييره مقبولا من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع، وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى نتاج احدى الاقليات داخل المجتمع.

[1]– Claude Ake, A Definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2 (Jan., 1975), p274.

[2]_كريمة بقدي،مرجع سابق، ص 51 .

الإستقرار في حالة الديمقراطيات المترسخة مثل:(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد..)، بحكم أن ثقافة إحترام آليات الديمقراطية الضامنة للتداول على السلطة (كالإنتخابات مثلا) شيئ حاضر لسنوات في ثقافة هذه المجتمعات، لهذا يصبح حل الخلافات والصراعات في حال وجودها يتم بطريقة قانونية وسلمية[1].

ما يجعل عنصر الإستمرارية Longevity الذي أدخله سيمور ليبست S.M.Lipeset في كتابه الرجل السياسي Political Man، يضع مفهوم الإستقرار من زاوية (عدم التغيير) يكون مفيدا لتفسير (الحالات المختلفة) المستبدة والديمقراطية، ولكنه بالمقابل يرهن عملية فهم طبيعة هذا الإستمرار، ما يجعلنا نتحدث هنا عن التفاوت الموجود في مستوى وطبيعة هذا الاستقرار، فقط الحالات التي إعتنقت حديثا الديمقراطية أو الدكتاتورية وعاشت حروبا أهلية وعنف هي الأقرب لحالات اللااستقرار، رغم أن جميع الدولة تشترك في حضور بعض بذور من اللاإستقرار قد يعصف بها في أية لحظة:(أزمة دستورية في حالة بلدان الديمقراطية، تدخل خارجي أو حرب أهلية بالنسبة للأنظمة الشمولية..).

وهو ما دفع داودينغ للقول بمحدودية المفهوم (الإستقرار السياسيPolitical Stability) ومرد ذلك حسبه ثلاثة أشياء: [2]

أ- أن بعض من كتب حول المصطلح حاول أن يُسمي أشكالا معينة (كالتغير المتكرر للحكومة) كمرادف لحالة اللاإستقرار السياسي، من دون وعي أن تسمية هذه السلوكات وربطها باللاإستقرار تجعلنا نصنف علاقتنا بنمط معين من التبادلات السياسية، وهذا ما يحدث شرخا في مصداقية المقارنة بين سياسات معينة لأنظمة مختلفة، التي يفترض أولا أنها تتمتع بنفس البنية السياسية Political Structure .

ب-مفهوم الإستقرار السياسي يُطرح كمرادف لغياب التغيير السياسي وهذا مجانب للصواب، فالتغيير السياسي يصبح مزعزع للاستقرار فقط عندما ينتهك نمط التبادلات السياسية الموجودة، فالفرق بين التغيير المتوافق مع الإستقرار السياسي والتغيير المزعزع، أن التغيير الأول يتم وفق نفس المعايير التي نستخدمها لفرز التبادلات السياسية غير المنظمة، لهذا عندما نريد أن نقيس درجة الإستقرار السياسي خلال فترة معينة علينا أن نتأكد من عدم تغير البنية السياسية أو نمط التبادلات السياسية في تلك المرحلة، ولهذا يقترح كيث داودينغ هنا ما يسميه "قاعدة النظم للتبادلات السياسية"، لضمان عدم الإعتراض على كل أشكال التغيير السياسي، وهو ماحاول دافيد إيستون David Easton في تعريفه للإستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم"على أنه القدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه، فإيستون يربط بين درجة التغيير الإجتماعي وحدته في المجتمع، فالإستقرار عادة ما يرتبط بنوع التغيير البطيئ الذي لا يخلق إهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات

[1]-J.Mc cullough,**what is political stability**! Journal of Political Rasearch,May 2008,p23

[2]-keith dowding,op. cit.p279-281.

الإجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الإستقرار في أي مجتمع[1].

ج- ثالثا لأن مفهوم الإستقرار يقدم عادة خال من تبيان مستوياته، من دون النظر جديا في إجمالي التبادلات السياسية، فمعيار قياس الإستقرار السياسي عادة يكون بالنظر الى حدوث مجموعة من الأحداث السياسية(كالانقلاب العسكري، العنف السياسي، أزمة دستورية، الفساد لدى النخبة الحاكمة، إغتيال القادة السياسيين، العصيان المدني..)،هذه الظواهر يتم النظر إليها على أنها أساس زعزعة الإستقرار في جميع الأنظمة، وهو ما يطرح تساؤل: لماذا يتم حصر ظاهرة اللاإستقرار في حدوث هذه الظواهر فقط دون غيرها؟[2]. والسبب يعود إلى المعتقدات التقليدية للفرد حول ظاهرة الإستقرار السياسي، ولهذا يجب إعادة إختبار هذه المعتقدات(لعل هذا هو السبب وراء رؤيتنا بأن النظم السياسية الغربية أكثر إستقرارا من باقي الأنظمة)، ولو نظرنا الى إجمالي تبادلات (الأحداث) سياسية ستكون مصداقية هذه المعتقدات غير بديهية وواضحة، فالمعتقد يبقى مفهوما ضبابيا وغير ملائم لقياس حالة اللاإستقرار سياسي.

2- متطلبات الإستقرار السياسي من منظور المدارس الفكرية

لقد إختلفت النظرة الى مفهوم الإستقرار السياسي، بين من يربطه بحضور العنف من غيابه، الى قدرة النظام على الإستمرار في إدارة شؤون البلاد بغض النظر عن أسلوب الإدارة، أكان ديمقراطيا منفتحا أو تسلطيا منغلقا، مادام أنه قادر على ضبط الصراعات الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، وهي عملية يسميها دافيد إيستون بالقدرة على التكيف، هذا الاختلاف ليس سوى إنعكاس لنظرة الباحثين والمدارس الفكرية لمسببات تحقق الظاهرة من أفولها.

ضمن هذا السياق يمكن الحديث عن **ثلاث** مدارس فكرية، التي تناولت مفهوم الاستقرار السياسي وبحثت في متطلباته وهي:

أ-المدرسة السلوكية:

وفق هذه المدرسة لا يعني الإستقرار سوى غياب العنف السياسي، وعليه هنا يصبح النظام السياسي المستقر يأخذ معنى النظام الذي يتمتع بالسلم ويفرض طاعة القانون، الذي غالبا ما تحدث فيه التغيرات السياسية والإجتماعية وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة العنف[3].ولعل هذا ماكان رايت ميلز Charles Wright Mills يقصده من وراء تعريفه للسلطة، مستعيرا وصف ماكس فيبر Max Weber عندما قال "سلطة للناس على الناس قائمة على أساس أدوات العنف

---

[1]_ رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع12،جانفي 2015، ص 53

[2]-keith dowding,op. cit.p282.

[3]_ سفيان فوكة، مليكة بوضياف،الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ،ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات 16-17 ديسمبر2008(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم القانونية فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص 13 .

المشروع، أي العنف منظورا إليه على أنه مشروع"[1]، فلا يمكن إذا لنظام سياسي بهذا المعنى أن يستغني عن حاجته للشرعية حتى وإن كان نظاما غير شرعي_ أي حائز على السلطة من غير طريق الشرعية الدستورية والديمقراطية_ بل يكون في هذه الحالة أدعى أن يعوض فقدانه لشرعية الميلاد، وهكذا إذن فإن رغبة هذه النخبة في تثبيت أركان النظام وإستقراره لا يتحقق لها من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية، التي تصنع له مقبولية لدى الناس(أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا).

ولا يُغير من حقيقة عدم شرعيته أن لا تقاومه قوة معارضة من المجتمع، أو أن يبدوا الناس غير مكترثين لتسلطه، ذلك أن معيار الشرعية لم يكن دائما درجة التفاعل_ الصراعي أو التوافقي_ بين النظام السياسي الحاكم والمجتمع الذي تقع عليه سيطرته[2]، وهذا ربما الذي دفع هارويتز Hurwitz لوضع خمسة(5) مقاربات لتمييز حالة الإستقرار(جعل على رأسها مقاربة الإستقرار بمعنى غياب العنف)، وهي المقاربة التي إنتشرت كثيرا مقارنة بالمقاربات الأربع الأخرى:

- الإستقرار بمعنى القدرة على التحمل.
- الإستقرار كتعبير عن وجود الشرعية الدستورية.
- الإستقرار بمفهوم غياب التغيرات البنيوية.
- الإستقرار كنمط من السلوك. [3]

فمعيار الإستقرار السياسي حسب هذه المدرسة هو تلافي حالة العنف، وذلك لا يكون إلا بخلق تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل النسق السياسي. ولا أحسب أن أجهزة القمع المادي (الشرطة، القانون..) وحدها لتسعف نظاما سياسيا بالبقاء والإستقرار، وفرض السيطرة السياسية كما علمَنا مفهوم (الهيمنة) Hegemony عند غرامشي، فلا بد من أجهزة السلطة الإيديولوجية كما يسميها لويس ألتوسير Louis Althusser من أن تنهض بدور الهيمنة بدلا من أجهزة القمع، التي يكلف إستعمالها كثيرا لمن يستعملها (تجربة البلدان التي عاشت ماسمي بالربيع العربي)، بل إن ماتستطيع أن تصنعه الأجهزة السياسية والنقابية والدينية والثقافية والإعلامية من وعي جمعي متصالح مع قيم النظام السياسي لا تقوى عليه أجهزة العنف المادي، وليس معنى ذلك أن فعل الإيديولوجيا ليس بالضرورة، فعل عُنف، إنه هو أيضا كذلك لكنه عنف مخملي رمزي حتى أنه قد لا يلحظ أو يلمس[4].

---

[1] _حنة أرندت،في العنف:ترجمة ابراهيم العريس(بيروت:دار الساقي،ط2،2015)، ص 31.

[2] _ عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق، ص ص 61-62 .

[3] -keith dowding,op. cit.p,230

[4] _ عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق، ص 69-70

ب-المدرسة النظمية:

إنطلاقة هذه المدرسة تبدأ من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، والإستقرار السياسي يحمل معنى حكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني قدرة النظام على التكيف مع التحولات والأوضاع الجديدة، فالإستقرار السياسي هنا يشير الى حيادية المؤسسات والهياكل داخل المجتمع، كما يعني إستقلالية مؤسسة الخدمة والإنتاج عن صراعات السلطة، وفصل هذه المؤسسات أساسا عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم توظيفها بهدف كسب مواقف ذاتية ترهن إستقلاليتها.[1]

وعليه يمكن القول أن ركائز الإستقرار وفق هذه المدرسة النظمية تكمن أساسا في قدرة النظام السياسي على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية (الإقتصاد، الثقافة، البنية المجتمعية..)، والنظام الدولي الذي أصبح يحدد بشكل كبير إستقرار الأنظمة، خاصة التي تعيش المرحلة الإنتقالية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(المساعدات المشروطة للمؤسسات الدولية، أو عبر التدخل المباشر تحت مسمى التدخل الإنساني/التدخل باسم الديمقراطية):مثل(حالة العراق، سوريا وليبيا مثلا)، هذا التكيف لا يحمل سوى معنى:

- عملية إستكمال المأسسة التي تتيح هامش للمشاركة السياسية الفعالة للمواطن وهو ما يفضي الى توزيع عادل للسطة (التداول).
- القدرة على الجمع بين السلطة الإستخراجية والتوزيعية، وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على إستخراج الأموال من البيئة الداخلية أو الدولية، أما الثانية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع والمراتب والخدمات والفرص على الأفراد والجماعات.
- خلق تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل النظام السياسي، عبر إستعمال محددات مختلفة (كاللغة، الدين، التاريخ..).الخ.
- **ج-المدرسة الوظيفية:**

وعموما يمكن القول أن المدرسة الوظيفية طرحت مسألة إستقرار النظام السياسي كمجموعة من الوظائف المتكاملة (التنشئة السياسية، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الإتصال السياسي، وضع القوانين وتنفيذ القوانين، الأحكام القضائية)، و التي يتعين على النظام السياسي أداؤها في سبيل حفاظه على حيويته وإستقراره، وأي إخلال بأحد هذه الوظائف قد يرهن هذا الإستقرار، لهذا يفضل ألموند الأنظمة الديمقراطية التي تمتاز عادة بمستوى عال من الفعالية والمرونة، تفسح لها المجال للتكيف مع الطوارئ.

في الأخير يمكن القول أنه من مزايا هذا المفهوم السابق الذي قدمه كيث داودينغ keith dowding هي: [2]

---

[1] _سفيان فوكة،مرجع سابق، ص 13 .

[2]- Claude Ake,op,cit,pp279-81.

- أنه ينتقد الإفتراضات الكلاسيكية التي تربط بين مجموعة من الأفعال و حالة الإستقرار (الإنقلاب العسكري، الإغتيالات السياسية، التغيرات العديدة للحكومة..) هي إفتراضات مضللة، على إعتبار أن نمط معين من السلوك الذي قد يكون سببا في إستقرار منظومة حكم ما قد يكون سببا في عدم إستقرار أخرى ، مثال(في الأنظمة التي تتداول سلطتها عبر الإنتخابات كل خمس سنوات، قد يمسي أمر تأجيل هذه العملية سببا في تعطيل النسق السياسي برمته، بالمقابل على مستوى أنظمة حكم مغايرة تكون فيه وسيلة الخلافة بالتوارث _حالة الملكيات العربية_ تصبح مسألة إستبدال الخلافة والبيعة بالإنتخاب سببا في إنعدام الإستقرار)، وعليه يصبح الإفتراض الأول صحيحا فقط في حالة واحدة، عندما نتأكد بأن جميع الأنظمة السياسية المقارنة لها بنية هيكلية واحدة.
- المفهوم أيضا يقدم لنا تمييزا واضحا بين اللاإستقرار سياسي و التغيير السياسي و كذا بين الإستقرار السياسي وغياب التغيير السياسي.

ليس مفاجئا إذن أن التحيز الظاهر على مستوى المدارس المعاصرة التي طرحت مفهوم الإستقرار السياسي سيفرز إرتباكا في القدرة على التمييز بين التغيير واللاإستقرار، والميل الى حصر السياسة كتفاعل بين النخب لدى الباحثين، ومحاولة تضخيم وتعقيد ماهية "الإستقرار السياسي"، وجعلها عملية نمطية (التجارب الغربية) تخفي وراءها مراحل محددة سلفا، ولما لا مجموعة من الوظائف الآلية التي تحققها(كما عبر عن ذلك ألموند).

قائمـــــة المراجـــــع

i: باللغــة العربيــة

أولا: الكـــــتب

1- بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2008).

2- جاسم زكريا،المدخل الى علم السياسة(سوريا:الجامعة الافتراضية السورية للنشر، 2018).

3_ طاشمة بومدين،مدخل الى علم السياسة (الجزائر:جسور للنشر والتوزيع،2014).

4_ حسن صعب،علم السياسة(بيروت:دار العلم للملايين ،1977).

5_ الرضواني محمد ،مدخل الى علم السياسة(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، ط3، 2016).

6_ ستيفن دي تانسي،علم السياسة الأسس،ترجمة:رشا جمال(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).

7_ موريس دوفرجيه،مدخل الى علم السياسة(بيروت:المركز الثقافي العربي،2009).

8_ حسن صعب،مقدمة لدراسة علم السياسة(بيروت:منشورات المكتب التجاري،1961).

9_ زاهي بشير المغيربي محمد،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998).

10_ عقيلة البرعصي عمر حمد وآخرون،مبادئ العلوم السياسية(ليبيا:المكتب العربي الحديث،2010).

11_ خضر خضر،مفاهيم أساسية في علم السياسة(بيروت:المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1، 2011)

12_ ماكس فيبر،الاقتصاد والمجتمع:الاقتصاد والانظمة الاجتماعية والقوى المخلفات السيادة،ترجمة:محمد التركي(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2015).

13_ ماكس فيبر،العلم والسياسة بوصفهما حرفة،ترجمة:جورج كتورة(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2011)،

14_ لؤي عبد الفتاح،مدخل الى علم السياسة(المغرب:مكتبة الطالب، 2015).

15_ ناصر عارف محمد،ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي النظرية والمنهج(لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2002).

16_ كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: بد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة ملك سعود للنشر،2014).

17_ بلال موزاي ،التاهيل السياسي كمدخل لحل ازمة المواطنة لدى الشباب (ألمانيا:المركز العربي الديمقراطي،2019).

18_ عبد النور ناجي،المدخل الى علم السياسة(الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007).

19_ الحمداني قحطان أحمد ،المدخل الى العلوم السياسية(الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 2012).
20_ المحمودي علي عبود ،الفلسفة السياسية:كشف لما هو كائن،وخوض في ما ينبغي للعيش معا(الجزائر:منشورات الإختلاف،ط1، 2015).
21_ ناصر عارف محمد،الإتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة(مصر:مؤسسة دار الهلال،2012).
22_ بياتريس هيبو،التشريح السياسي للسيطرة،ترجمة:غازي برو ونبيل ابو صعب(بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،2017).
23_ بلقزيز عبد الإله،نقد السياسة في امراض العمل السياسي(المغرب:المركز الثقافي للكتاب،ط1،2019).
24_ بومدين طاشمة،الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013).
25_ تامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004).
26_ بو الشعير سعيد ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،ج1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013).
27_ الكاظم صالح جواد ، غالب العالي علي ،الأنظمة السياسية(بغداد:كلية القانون،1991).
28_ عروب هند، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي(الرباط:مطبعة الأمنية،2009).
29_ ماريتان جاك ،الفرد والدولة:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962).
30_ أماني صالح، الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط2006،1).
31_ زاهي بشير المغيربي محمد،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998).
32_ شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج،الاقترابات،والأدوات(الجزائر:دار هومة،ط 5،2007).
33_ امام عبد الفتاح امام،الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017).
34_ بلقزيز عبد الإله ، الدولة والسلطة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،ط1، 2013).
35_ الشرقاوي سعاد،النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة:دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،1998).

36_ بو الشعير سعيد ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،ج2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013).
37_ ديدان مولود ،مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية(الجزائر:دار بلقيس،2017).
38_ جرو علي ،فضاء الديمقراطية(الدرا البيضاء،ط1، 2013).
39_ بريان نيسلون،صنع الدولة الحديثة،ترجمة:اسماعيل عرفة(بيروت:عالم الادب للبرمجيات والنشر،2019).
40_ الأيوبي نزيه،تضخيم الدولة العربية :السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط،ترجمة:أمجد حسين(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010).
41_ بلقزيز عبد الإله ،الجماعة السياسية والمواطنة(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب،2020).
42_ توفيق السيف، رجل السياسة:دليل في الحكم الرشيد(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011).
43_ حسن خليفة فريال، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك(بيروت:مكتبة مدبولي،ط1،2005).
44_ بلقزيز عبد الإله ،في الدولة الأصول الفلسفية(بيروت:منتدى المعارف، ط1، 2020).
45_ كواكو جان مارك ،الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية(الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001).
46_ بلقزيز عبد الاله ، الدولة والسلطة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،ط1،2013).
47_ أرندت حنة ، في العنف،ترجمة:إبراهيم العريس(بيروت:دار الساقي،ط1، 1992)
48_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013).
49_ الان دونو،نظام التفاهة،ترجمة:مشاعل عبد العزيز الهاجري(بيروت:دار سؤال،2015).
50_ مسرحي فارح،المهام الجديدة للمثقف في السياقات العربية الاسلامية(الجزائر:منشورات الوطن، ط2، 2020).
51_ بوتومور، الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1988).
52_ أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث(الكويت: عالم المعرفة،1978).
53_ كارل بوبر،الحياة بأسرها حلول لمشاكل،ترجمة:بهاء درويش(الإسكندرية:منشأة المعارف،1994).
54_ موريس دوفرجيه،الأحزاب السياسية،ترجمة:علي المقلد(القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة،2011).

55_ نيوتن كينيث،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014).
56_ الان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية،ترجمة:حسن قبيسي(بيروت:دار الساقي، 2016).
57_ الرضواني محمد، التنمية السياسية في المغرب:تشكل السلطة التنفيذية وممارستها (الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2011).
58_ أرندت حنة ،في العنف:ترجمة ابراهيم العريس(بيروت:دار الساقي،ط2،2015).
59_ علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).
60_ بلقزيز عبد الاله ، الدولة والسلطة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،ط1،2013).
61- غليون برهان ،نقد السياسة الدولة والدين(لبنان:المركز الثقافي العربي،2013).
62- علي عباس مراد،المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2009).
63- البكوش الطيب،" المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03 (1996).
64 - الفالح متروك ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).
65_ ميغري ايريك، سوسيولوجيا الاتصال والميديا،ترجمة:نصر الدين لعياضي(البحرين:هيئة البحرين للثقافة والاثار، ط1، 2018).
66 - صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع،2005)،
67- الجباعي جاد الكريم، المجتمع المدني هوية الاختلاف (سورية: النايا للدراسات والنشر،ط1،2011) .
68- انشاء الله مصطفى،المجتمع المدني حدود المفهوم عند يورغن هابرماس(بيروت:منتدى المعارف،2017).
69- الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،2008).
70- الجنحاني الحبيب، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع،ط1، 2006).
71_ الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي(فلسطين:مركز دراسات الغد العربي،ط1،2004).

72_كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014).
73_ مصطفى يسرى،" المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"(القاهرة: مركز البحوث العربية،ط1،2002).
74- العروي عبد الله ،مفهوم الدولة(الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،ط9، 2011).
75_ بوخريص فوزي ،مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2013).
76_ علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت:مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2009).
77- عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية(القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، 2004).
78_ هلال رضا محمد،التعليم والتنشئة السياسيّة في العالم العربي :نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق، مصر(البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية،2015).
79_ عباس مراد علي ، المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009) .
80_ خضر صالح سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية:إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا(مصر :جامعة عين شمس،2005).
81_ بوزيان عليان،دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009).
82_ السيف توفيق، رجل السياسة:دليل في الحكم الراشد(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط 2،2013).
83_ كواكو جان مارك،الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية(الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001).

ثانيا_ المجلات والدوريات

84_ الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية،ع.10(نوفمبر 2006).
85_ زاهي بشير المغيربي محمد،إتجاهات جديدة في السياسة المقارنة،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة،جامعة بن غازي،ع 12،1979.
86- المنوفي كمال ،الوظيفية والدراسة المقارنة للنظم السياسية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،ع 12، 1983.

87- حمدان علي عبد المعطي ،النظام البرلماني:دراسة بعض الدساتير البرلمانية،مجلة العلوم السياسية والقانون ،ع 15، 2019.
88- الدباغ زياد سمير زكي ،دراسة في النظام السياسي السويسري،مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،ع1، 2011.
89- خلف معتز إسماعيل ،خلف صالح علي،صنع السياسات العامة في نظام الجمعية الاتحادية في سويسرا،مجلة قضايا سياسية،ع59،2019.
90- صاغور هشام ،النخب السياسية:دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة،مجلة الرواق للدراسات الإجتماعية والسياسية،ع1،جوان 2019.
91- علي حسين هبة ،دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي: العراق نموذجا،مجلة حمورابي،ع27_28، 2018.
92- علاق أمينة ،نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم ، الأدوار و الإشكاليات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع28،مارس2017.
93- بن طاهر علي ، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"،مجلة دراسات إستراتيجية، ع.12سبتمبر 2010.
94- الجابري محمد عابد ، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي،ع، 176، جانفي 1993.
95- محسن مصطفى ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، مجلة رهانات، ع.6-7،شتاء 2008.
96- نعوم فؤاد،المدرسة ودورها في تفعيل قيم المواطنة لدى التلميذ في ظل تحديات العولمة،مجلة سوسيولوجيا، ع2، 2018.
97- جابر محسن،الثقافة السياسية واثرها على النظام السياسي،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،ع7، الجامعة الاسمرية الاسلامية ليبيا،2016.
98- زوم عبد الحميد محمد علي ،أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها،مجلة الاسلام في اسيا،المجلد 10،ع2،ديسمبر ،2013.
99- المجالي رضوان محمود ،اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع12،جانفي 2015.
100- العلمي عبد الواحد ،مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، مجلة التسامح،ع23 ،2008.

ثالثا_الملتقيات والندوات

101- محمد ناصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية:الامكانات والاشكالات،ورقة مقدمة الى المؤتمر النخبة السياسية للباحثين الشباب،1999.
102- ساحلي مبروك،" دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر :جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011).
103- عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر :جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011).
104- حسنين توفيق إبراهيم،بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992).
105_كوثراني وجيه ، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) .
106- نبيل الأندلوسي،إنتخابات 2015 بأي حال عدت يا إنتخابات؟،مجلة وجهة نظر، ع65،2015.

رابعا_ الرسائل والأطروحات الجامعية

107_ يسعد شريف صحراوي،مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام،2009).
108-_كريمة بقدي،الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا:مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة تلمسان:2012) .
109- سفيان فوكة، مليكة بوضياف،الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ،ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات 16-17 ديسمبر 2008(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم القانونية فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

خامسا_ المواقع الإلكترونية

110- زهراء محمد السيد شعبان،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،تاريخ الاطلاع:2020/01/25، أنظر: https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd

111- عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني، الجزء الثاني، اليوم:24-11-2004 . http://www.rezgar.com/m asp?i=459 ",

112_ عبد الواحد العلمي،مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، مجلة التسامح،ع 23،2008:للاطلاع انظر الموقع: http://tasamoh.om/index.php/nums/view/27/537

ii: باللغـة الأجنبية

113_ Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press ,1977),

114_ John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,21 st century Political Science, University of North Texas,2010.

115_Ikvo Kabashima,Lyann T.white.political system and change,Princeton university press,1986.

116_Claire Mcloughlin, Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015.

117_ David Easton ,An Approach to the Analysis of political systems,World politics Vol09,N3,April 1957.

118_ Gabriel Almond,comparative political systems,The journal of politics,V18.N03.Aug.1958.

119_ M.J.C. Vile,Politics in the USA, edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2007.

120_ Vetalino Canas,The Semi_presidential System,Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, 2004.

121_Bruno S. Frey and Iris Bohnet, Democracy by Competition:Referenda and Federalism in Switzerland, The Journal of Federalism 23 (Spring 1993)

122_ Christopher Pierson , (The Modern State) , Taylor & Francis e-Library,Second edition 2004.

123_ Bruce Gilley ,The meaning and measure of State Legitimacy :Results For72 countries,Princeton university ,European Journal of Political Resrarch,N 45,2006.

124_ Claire Mcloughlin, Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015.

125_ Thania Paffenholz, Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010.

126_ Gerardo L. Munck, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS, University Press, forthcoming, October 2006.

127_Samuel .p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03(April 1971).

128 -Adam, Elback, " La Sociéte Civile en Afrique: La realité et les défis " , Dans: Le Role De La Somite Civile Dans le Développement de L 'état, 8eme colloque International, Algérie, University D 'adrar , 20-22 Novembre 2005.

129_Peter G.Stillman ,Hegel's Civil Society: A Locus of Freedom,polity,Vol12,4,summer 1980.

130_ Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, Democracy in the Arab World Explaining the deficit, International Development Research Centre, London,2011.

131_John J. Patrick, Civil Society in Democracy's Third Wave: Implications for Civic Education, Smith Research Center Indiana University, September 1996.

132_Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, Political Culture, The International Encyclopedia of Political Communication, 2015.

133_Russell J. Dalton and Christian Welzel,The Civic Culture Transformed, Cambridge University Press,2014.

134_ Anja Neundorf ,Kaat Smets, Political Socialization and the Making of Citizens, Oxford University Press, 2015.

135_Diana Owen, Political Socialization in the Twenty-first Century:Recommendations for Researchers, Paper presented for

presentation at “The Future of Civic Education in the 21st Century”, Washington, September 21-26, 2008.

136_ Rachel Cooper, What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham, 15 October 2018.

137_ Tommaso Pavone, Political Culture and Democratic Homeostasis:A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba’s The Civic Culture, Princeton University, 2014.

138_ John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,21 st century Political Science, University of North Texas,2010.

139_ Margaret ,Spellings, HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of Education Office of Communications and Outreach,2005.

140_ Michael Bratton, Civil Society and political Transition in Africa ,I D R Reports, Vol,11,no ,(1994).

141_Samuel.p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03(April 1971).

142_ Keith Dowding,The Meaning and use of Stability,European Journal of Political Rasearch,May 2006.

143_ J.Mc cullough,what is political stability! Journal of Political Rasearch,May 2008.

144_ Bruce Gilley ,The meaning and measure of State Legitimacy :Results For72 countries,Princeton university ,European Journal of Political Resrarch,N 45,2006.

145_ Claire Mcloughlin, Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015.

146_ Jean-Jacques Rousseau,Du contrat Social,Edition Talantikit,2002.

147_ Ronald Buye, Determinants of the level of growth and institutionalization in organizations, April 2014, https://www.researchgate.net/publication/261361843